عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني 2006 – 2012

يعقوب عبد الرحمن أحمد بدوي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1437هـ - 2015م

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني
2006 / 2012

إعداد:

يعقوب عبد الرحمن أحمد بدوي

بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة القدس المفتوحة / فلسطين

المشرف الرئيس: د. ياسر أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الأمريكية من برنامج الدراسات الأمريكية معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس

2015/1436

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الدراسات الأمريكية

إجازة الرسالة

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني 2006 - 2012

يعقوب عبد الرحمن أحمد بدوي

الرقم الجامعي: 21212076

المشرف: د. ياسر أبو دية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. ياسر أبو دية التوقيع .....
2. ممتحناً داخلياً: د. أحمد أبو دية التوقيع: .....
3. ممتحناً خارجياً: د. عبد الرحمن الحاج التوقيع: .....

القدس – فلسطين

2015 - 2016

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد أخر.

التوقيع: .....

يعقوب عبد الرحمن أحمد بدوي

التاريخ: 2016/2/6

الإهداء

إلى جذور المحبة والتسامح والأمل ... والداي العزيزان

إلى من وصلت الليل بالنهار وصبرت وعايشت مشواري ... زوجتي الحبيبة

إلى فلذات كبدي... أبنائي

إلى إخوتي الأعزاء على قلبي

إلى زملائي الكرام

إلى أصل الحكاية ومنبع الرواية.. معقل الثوار وصرخة الأحرار ... المكان الذي جسد رسالتي

وألهمني حروفها ... إلى المخيم

إلى أرواح الشهداء وآلام الجرحى وأنات الأسرى.

الشكر والتقدير

بداية لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور ياسر أبو دية، الذي تفضل وأشرف على هذه الرسالة، والذي كان على مدار عامين أو أكثر مثال العالم الرصين، والراعي الصالح، والإنسان المثالي الحق. والذي تفضل بالنصح والإرشاد وإسداء الملاحظات القيمة التي كان لها دور بارز في إخراج هذه الرسالة. فإذا كان في رسالتي جودة وحسن، فإلى أستاذي الكريم يعود الفضل كله، وإليه تعزى كل إجادة، وعلي وزر ما وقعت فيه من أخطاء.

كما أن الواجب يدعوني إلى تقديم الشكر إلى القائمين على مكتبة جامعة القدس في أبو ديس، ومكتبة جامعة فلسطين الأهلية، ومكتبة جامعة بير زيت، ومكتبة جامعة النجاح، ومكتبة بلدية الخليل لما قدموه لي من عون أثناء البحث والتنقيب عن المصادر والمراجع التي خدمت الرسالة. كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في إخراج هذه الرسالة المخرج الرصين.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني في الفترة ما بين 2006 – 2012، بالإضافة إلى الوقوف على التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ 1945 – 2012، ومحددات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

كما تمت مناقشة أحداث 11 أيلول 2001، وتأثيرها على القضية الفلسطينية، والمبادرات الأمريكية لحل القضية الفلسطينية بعد أحداث 11 أيلول، والتدخل الأمريكي في النظام السياسي الفلسطيني والضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ بعض الإصلاحات مثل استحداث منصب رئاسة الوزراء، بالإضافة إلى مناقشة موقف الولايات المتحدة من الانتفاضة الثانية والرئيس ياسر عرفات. وناقشت الدراسة الموقف الأمريكي من انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الفلسطينية، أيضا الموقف الأمريكي من فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة، كما تناولت الدراسة بالتحليل مؤتمر أنابوليس والإشارة إلى دلالات عقد المؤتمر في تلك الفترة وبخاصة بعد الانقسام الفلسطيني، بالإضافة إلى مناقشة دور الولايات المتحدة في مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر أنابوليس، وانتهاء ولاية أوباما الأولى دون تحقيق أي نتائج تذكر مع الوقوف على أسباب ذلك.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي، والمنهج التحليلي، ومنهج صنع القرار لملائمة هذه المناهج لمثل هذه الدراسات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الولايات المتحدة لم تكن يوما جادة وصادقة في المبادرات التي قدمتها لحل القضية الفلسطينية، إذ تبين أن الهدف وراء تلك المبادرات كان إدارة الصراع وكسب الوقت لصالح إسرائيل فقط، لفرض حقائق على الأرض تستفيد منها إسرائيل، وأن الولايات المتحدة لم تكن وسيطا نزيها في كل جولات المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات الهامة إلى الجانب الفلسطيني والأمريكي والإسرائيلي والعربي والإسلامي والهيئات واللجان الدولية.

Title :American Foreign Policy on the Palestinian situation toward the system of remedial values that obliged on the Palestinian authority during the period 2006-2012

Prepared by: Yaqub A.Alrahman Badawy

Supervisor: Dr.Yaser Abu Dayyah

Abstract

This research paper aims to highlight the impact of American Foreign Policy on the Palestinian situation toward the system of remedial values that obliged on the Palestinian authority during the period 2006-2012.

Moreover, it discusses the event of 11 September 2001, its effect on the Palestinian issue, the American initiative after 11 September event to resolve the Palestinian issue, the American intervention in the Palestinian political system, the pressure on the PLO to execute some reforms as the creation of the post Prime minister, and discussion the position of the United State from the second Intifada and the President Yasser Arafat. Furthermore, the research tackles the American position on electing Mhmoud Abbas as President for the Palestinian Authority, and on the victory of Hamas in the second legislative elections and its formation of the tenth Palestinian Authority. Also, it analyzes Annapolis conference, and pointing out the implications of holding the conference in that period, especially after the Palestinian division, the role of the United States in the final status negotiations after Annapolis, and the end of Obama's first mandate without any realization results with mentioning the reasons.

This research uses the historical descriptive approach, and decision- making approach since they are appropriate to such researches.

The results of this study are that the United Sates has never been honest in its initiative towards the Palestinian issue. Also, it reveals that the cause beyond this is to manage the conflict, gain much time, and impose facts on the ground for the favor of Israel only. Thus, the United States was never an impartial mediator in the rounds of negotiations between Palestinians and Israelis.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
الملخص بالعربية	ج
الملخص بالإنجليزية	د
الفصل الأول **خلفية الدراسة**	13 – 1
. المقدمة	3 – 1
. مشكلة الدراسة	4
. أسئلة الدراسة	4
. فرضيات الدراسة	5 – 4
. أهداف الدراسة	5
. أهمية الدراسة	5
. حدود الدراسة	6
. منهج البحث	7 – 6
. الدراسات السابقة	12 – 7
. تقسيم الدراسة	13
الفصل الثاني **تأصيل نظري تاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية**	57 – 14
المبحث الأول: آلية صنع السياسة الخارجية . . . والعوامل المؤثرة فيها	19 – 14
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	16 – 14
المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية وأهدافها ووسائل تحقيقها	17 – 16
1- صنع السياسة الخارجية	16
2- أهداف السياسة الخارجية	17
3- وسائل تحقيق السياسة الخارجية	17
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية	19 – 17

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: صنع السياسة الخارجية الأمريكية	57 – 19
المطلب الأول: كيفية صنع السياسة الخارجية الأمريكية	26 – 19
1- مستويات التحليل الثلاثة العالمي والإقليمي والمحلي	20
2- السلطة التنفيذية والسياسة الداخلية	21 – 20
3- السلطة التنفيذية والمصلحة القومية	22 – 21
4- دور أجهزة الاستخبارات ووزارة الخارجية	23 – 22
5- السلطة التنفيذية ووزارة الخارجية	24 – 23
6- العرب الموالون للغرب ودورهم في وزارة الخارجية	25 – 24
7- دور الكونغرس	26 – 25
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية	54 – 27
1- العوامل الداخلية	45 – 27
أ- القوة الأمريكية (الجذور والخصائص)	30 – 28
ب- مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية	45 – 31
1- الجهاز التنفيذي	44 – 42
2- الهيئة التشريعية	34 – 31
3- تأثير الجماعات الضاغطة	36 – 34
4- تعاظم أهمية الدين في السياسة الخارجية الأمريكية	40 – 36
5- دور مراكز الفكر والرأي	42 – 40
6- أهمية الرأي العام الأمريكي	44 – 42
2- أثر العامل الخارجي	45 – 44
المطلب الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية	47 – 45
1- الوسائل السياسية (الدبلوماسية)	57 – 48
2- الوسائل العسكرية	49 – 48
3- الوسائل الاقتصادية	54 – 49
4- الوسائل الإعلامية	56 – 45
	57 – 56

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	83 – 58
السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية	
المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حرب الخليج (1945 – 1992)	76 – 58
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من نهاية حرب الخليج الثانية حتى ولاية بوش الابن الأولى (1992 – 2006)	83 – 76
الفصل الرابع	111 – 84
السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني 2006 – 2008	
المبحث الأول: مواقف السياسة الأمريكية تجاه الانتخابات الفلسطينية الثانية	92 – 84
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الانقسام الفلسطيني 2007	100 – 93
1- سياسة الولايات المتحدة تجاه حكومة حماس	95 – 93
2- سياسة الإدارة الأمريكية تجاه حكومة الوحدة الوطنية 2007	98 – 95
3- سياسة الإدارة الأمريكية تجاه سقوط القطاع بيد حماس	98
4- سياسة الإدارة الأمريكية نحو حكومة الطوارىء	100 – 98
المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية بعد الانقسام	111 – 101
1- مؤتمر أنابوليس	102 – 101
2- دلالات مؤتمر أنابوليس	103 – 102
3- نتائج مؤتمر أنابوليس	107 – 104
4- سياسة الولايات المتحدة نحو مفاوضات الحل النهائي بعد أنابوليس	111 – 107

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس **السياسة الخارجية الأمريكية والوضع الداخلي الفلسطيني 2008 – 2012**	123 – 161
المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ولاية أوباما الأولى	112 – 123
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الانقسام الفلسطيني والمصالحة	123 – 130
المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المفاوضات في فترة ولاية أوباما الأولى	131 – 161
خاتمة الدراسة	162 – 167
قائمة المصادر والمراجع	168 – 184
أولا: المراجع العربية	168 – 182
ثانيا: المراجع الأجنبية	163 – 184

الفصل الأول
خلفية الدراسة

مقدمة الدراسة

تعد السلطة الفلسطينيـة نتاجا لعمليـة السلام الإسرائيلية–الفلسطينية التي تم التوقيع عليها في أوسلو عام 1993، والتي قضت بإنشاء كيان فلسطيني على جزء من أراضي عام 1967 يتولى إدارة الشؤون الداخلية الفلسطينية. وقد شكل اتفاق أوسلو إطارا عاما لعمل السلطة الفلسطينية، ومحددا لصلاحياتها وارتباطاتها، ورسم شكل السلطة التي يجب أن تكون عليها. وقد أدخل اتفاق أوسلو واتفاقات السلام اللاحقة الحركة الوطنية الفلسطينية في حقبة جديدة، هيأت لتحولات واسعة في العقلية والعقيدة السياسية الفلسطينية، تمثلت في اتخاذ أسس وسبل جديدة للتعاطي مع الصراع، تحولت من خلالها العملية النضالية – لدى جزء من الشعب– من النهج العسكري إلى النهج السياسي لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. وقد اتسمت مرحلة ما بعد أوسلو . من الناحية الشكلية– بتصاعد جهود بناء النظام السياسي الفلسطيني من حيث المؤسسات الإدارية أو السياسية، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية عام 1996(1).

في أيلول عام 2000 دخلت الأراضي الفلسطينية المحتلة في انعطافـات جديـدة حـين اندلعت انتفاضة الأقصى نتيجة عدة أسباب كان من أهمها، عجز صيغة أوسلو وفشلها في تحقيق الأهـداف الفلسـطينية، والوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. وهو ما أنشأ حالة من عـدم الاستقرار شـهدت تصاعد الأعمال العسكرية سواء من الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي، مما أعاق كثيـراً مـن المباحثات والمحاولات لوقف الانتفاضة. وشكلت هذه الوضعيـة ضغطـا على القيادة الفلسطينيـة من أجل وقف الأعمال العسكرية ورفع الدعم عن حركات المقاومة، وتزايدت الاتهامات للسـلطة وخصوصا ياسر عرفات رئيس السلطة بدعمه لحركات المقاومة وسيطرته على الأجهزة الأمنية، ما يعيق من عملية " الإصلاح " السياسي لأجهزة السلطة(2).

---

(1) أبو مطر، عبد الله، **السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح**، رسالة ماجستير غير منشورة، الرباط، جامعة محمد الخامس 2005، ص21.

(2) الفارسي، ياسين، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد جورج بوش الابن 2001– 2005 . رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية 2006، ص52.

تزامن هذا الوضع مع أحداث 11 أيلول 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة، والتي قادت إلى إحداث تغييرات دراماتيكية بالبيئة الاستراتيجية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بادعائها أن الهجمات خرجت من تحت عباءة الدول العربية، واعتبرتها نتاجا للطابع الاستبدادي لتلك الأنظمة، وقد استغلت الولايات المتحدة الأحداث في إعلان حربها على الإرهاب وتجديد دعوتها لمنظومة الديمقراطية وإجراء " إصلاحات " سياسية داخل الأنظمة العربية؛ إذ رأت أن طبيعة الأنظمة العربية تشكل عاملا مساعدا لنمو الإرهاب وتقف عائقا أمام تنفيذ مشروع شرق أوسط جديد تبنته إدارة الرئيس بوش. وفي أعقاب ذلك تحولت الولايات المتحدة والدول الأوروبية نحو التأكيد على مسألة " الإصلاح " الداخلي والتحول الديمقراطي في الدول العربية، وزعمت أن الحرب ضد الإرهاب يستلزم إجراء تغييرات اجتماعية في الشرق الأوسط تعزز " الإصلاح " الاقتصادي والسياسي. وقد أصدرت واشنطن ورقة " استراتيجية الأمن القومي " في أيلول 2002، أكدت على عقيدة أمنية أمريكية جديدة تقوم على استغلال الموارد الأمريكية في تعزيز الديمقراطية واتخاذ إجراءات اقتصادية لتحرير التجارة الدولية. وبلورت لذلك خططاً وتصورات لفرض الديمقراطية على العالم العربي الإسلامي، لاتقاء خطر (11) أيلول مستقبلا(1).

في تلك الفترة، كانت الأراضي التي تديرها السلطة الفلسطينية مع أبرز حدث في منطقة الشرق الأوسط، من حيث انسجامها مع دعوات " الإصلاح " والتحول الديمقراطي، فكان تنظيم الانتخابات بكافة أنواعها، الرئاسية والتشريعية والمحلية في فلسطين أحد مؤشرات التحول الديمقراطي الذي طرأ على المجتمع الفلسطيني. فقد قدم الشعب الفلسطيني نماذج متفرقة من الممارسات الانتخابية الديمقراطية على مختلف مستوياتها؛ الرئاسية أو التشريعية أو المحلية، ما يعبر عن تطور ونضوج في وعيه نحو الديمقراطية. وأظهرت نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لعام 2006 مدى التنوع الذي شهدته الحياة السياسية الفلسطينية من حيث مشاركة المجتمع في العملية السياسية، سواء كان من خلال تعدد الفصائل والأحزاب السياسية التي خاضت المعركة الانتخابية، أو من خلال نسبة المشاركة المرتفعة التي فاقت 77%من إجمالي عدد الذين يحق لهم التصويت. وتعتبر هذه النسبة بالممتازة من حيث المشاركة إذا ما قورنت مع نسبة المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي السابق(1996) ، أو حين مقارنتها مع نسبة المشاركة في الانتخابات في الدول العربية أو إسرائيل(2).

---

(1) أبو دية، أحمد، **عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية 2004، ص44.

(2) هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2000، ص33.

يأتي الحديث عن العوامل التي ساهمت في تحريك عجلة الديمقراطية في فلسطين، ورفع وعي الفلسطينيين نحوها ليلقي الضوء على الأطراف التي لعبت أدواراً مؤثرة في ذلك. فمعروف أن هناك لاعبين كثيرين أدوا أدوارا فعّاله في سبيل رسم المشهد الديمقراطي الفلسطيني، فمحليا، لعبت الأحزاب والفصائل الفلسطينية التي خاضت الانتخابات دوراً في تحريك الشارع الفلسطيني نحو المشاركة السياسية، ولاسيما أن دخول أحزاب لها ثقل – كحركة حماس– المعركة الانتخابية مثّل أحد أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع نسبة مشاركة الجماهير في الانتخابات. وفي الوقت نفسه لعبت المنظمات الأهلية دورا آخر في استقطاب المواطن نحو الديمقراطية، من خلال نشاطها في تنفيذ ورش عمل استهدفت فئات المجتمع في مجال رفع وعي المواطن نحو الديمقراطية، وتشكيلها لجاناً لمراقبة سير العملية الانتخابية وإصدار تقارير عنها(1).

وقد سعت هذه المنظمات لإشراك المواطنين في عملية تغيير الوضع الذي كانت عليه السلطة الفلسطينية، والذي لعب أيضا دورا مهماً آخر في دفع المواطن إلى ممارسة العملية الديمقراطية، إلا أن العامل الدولي يعد مهما في هذا الخصوص، ولاسيما أن السياسة الدولية شهدت تحولات عميقة في هذا الاتجاه عقب أحداث 11أيلول. ومعروف أن للمجتمع الدولي مساهمة في إحداث تنمية سياسية في فلسطين من خلال قنواته المختلفة، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أبرز الأطراف الدولية التي سارت في هذا الاتجاه، ولما لها من ارتباط بالقضية الفلسطينية مكنها من لعب دور مهم في رعاية عملية التفاوض، وصياغة الاتفاقيات وبلورتها، وارتبط اسمها في جميع اتفاقيات السلام الموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، فإن الباحث في هذه الدراسة يحاول تسليط الضوء على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية خلال حقبة ولاية بوش الابن الثانية، وولاية أوباما الأولى في عملية التنمية السياسية والتحول الديمقراطي الذي شهدته مناطق السلطة الفلسطينية؛ إذ سوف يتطرق الباحث إلى ماهية الدور الأمريكي وأهميته، مرتكزا على استعراض وتحليل الوسائل والاستراتيجيات التي استخدمتها الولايات المتحدة من أجل إحداث إصلاحات في السلطة الفلسطينية.

---

(1) سالم، وليد، **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الأولى 2000، ص26.

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة البحث في دراسة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الزمنية من 2006 – 2012 ، من ولاية الرئيس جورج بوش الابـن الثانية وحتى نهاية الولاية الأولى لأوباما فـــي إحـــداث تحـــول ديمقراطي في فلسطين، ودفع عجلة التغييرات السياسية والاقتصادية والأمنية في السلطة الفلسطينية، وكيف يخدم ذلك مصالحها في الشرق الأوسط. ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

" إلى أي مدى أثرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على الوضع الفلسطيني باتجاه تبني منظومة القيم الإصلاحية التي فرضت على السلطة خلال تلك الفترة (2006–2012)"؟

أسئلة الدراسة

تقف أمام الدراسة مجموعة من التساؤلات التي تشكل أساساً لفحص فرضيات البحـــث، وتتمحور هذه التساؤلات حول :

1- ما هي دوافع الولايات المتحدة الأمريكية من مطالبــة السلطــة الفلسطينيــة بإجراء إصلاحات سياسية وأمنية؟
2- ما هي الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكيـــة لإحـــداث تحول ديمقراطي فـــي المجتمع الفلسطيني؟
4- كيف تعاملت الولايات المتحدة مع نتائج انتخابات المجلس التشريعي 2006 كنتيجة لممارسة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني؟
5- كيف تم التعبير عن الموقف الأمريكي من نتائج انتخابات 2006 وما بعدها من حالة الانقسام التي وجدت على الساحة الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة

1- افترض الباحث أن حاجــة الإدارة الأمريكيــة لإنجاز اتفاق فلسطيني إسرائيلي يخدم مصالــح الولايات المتحدة وأهدافها الاستراتيجيـــة فـــي الشرق الأوسط، وتطلعاتها لحماية أمن إسرائيل، شكلت دافعا وحجة لها لمطالبة السلطة الفلسطينية بإجراء إصلاحــات سياسيــة، والتحول إلــى النهج الديمقراطي في الحكم.
2- كما افترض الباحث أن خدمة هذه المصالح، وطبيعة العلاقة الإسرائيلية – الأمريكية، وقضيــة وقضية التسوية، شكلت محددات رئيسة لقبول الولايات المتحدة للتحول الديمقراطي في السلطــة الفلسطينية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة خـــلال ولايـــة الرئيس بوش الابن الثانية وولاية الرئيس أوباما في إحداث إصـــلاحات ســـياســـية في الســـلطة الفلســـطينية، من خلال التدخل في الوضع الداخلي الفلسطيني، ولذلك تسعى للتركيز على الدوافع التي بلورت السياسة الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية خـــلال هذه الحقبة. وسوف تتابع الدراسة الآليات والاستراتيجيات التي استخدمتها الولايات المتحدة فـــي وضع السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني أمام خيار الإصلاح. كما تهـدف أيضـا إلـى متابعة الآلية التي تعاملت بها مع النظام السـياسـي الفلسـطيني بعد انتخابات المجلس التشـريعي عام 2006 ، ودراسـة الأبعاد والتوجهات السياسية الأمريكية حياله. ومن ناحيـة أخـرى تهـدف إلـى استيضاح المعايير التي تؤسس لتعامل الولايات المتحدة مع نتائج عملية " الإصـــلاح "، والمحددات التي تعتمدها لقبول أو رفض نتائج التحول الديمقراطي في فلسطين.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في:

- أنها ستضيف للباحث العربي والفلسطيني تحليلا جديدا لموقف الولايات المتحدة من القضيـــة الفلسطينية، وبخاصة أن الدراسة تناقش الفترة الحالية، كما أن هذه الدراسة ستضيف معرفـــة جديدة لأقسام السياسة والعلاقات الدولية، وبخاصة أنها تناقش موقف الولايات المتحدة تجـــاه الوضـــع الداخلـــي الفلسطيني، وهـــي من أهم القضايـــا بالنسبة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إضافة إلى أن هذه الدراسة تناولت حقبة مهمة في تاريخ النظام السياسي الفلسطيني، شهدت تحولات جوهرية في قيادة السلطة الفلسطينية، تمثلت بفوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، وتحولها إلى حزب حاكم من خلال عملية ديمقراطية. ومتابعتها للكيفيـــة التي تعاطت بها الولايات المتحدة مع النظام السياسي الفلسطيني عقب التطورات التي شهدها المشهد السياسي الفلسطيني، بعد فوز حركة حماس وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة.

- يمكن أن تشكل النتائج والاستخلاصات مرجعا لصناع القرار الفلسطيني والعرب في تعاملهم مع الولايات المتحدة، وفهم سياستها بشكل دقيق حتى يتسنى لهم تقييم الأمور بشكل أفضل.

حدود الدراسة

يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة الواقعة بين عامي 2006 – 2012 من الولاية الثانية لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، والفترة الأولى لولاية أوباما، إذ ارتأى الباحث التركيز على هذه الحقبة لكونها شهدت تحولات جوهرية في إدارة السلطة الفلسطينية تمثلت بفوز حماس في كثير من المجالس البلدية والمحلية وبأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في الانتخابات التي أجريت عام 2006 . أما حدودها الموضوعية فتتناول الانقسام والانتخابات الفلسطينية والإصلاح السياسي.

منهج الدراسة

يحاول الباحث فحص فرضيات البحث من خلال استخدام المنهج التاريخي في رصده لتطورات العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، وكيف بدأت القضية الفلسطينية تتبلور في العقل السياسي الأمريكي، وتأخذ حيزا من الأهمية في سياستها الخارجية. كما سيستعين الباحث بمنهج صنع القرار، وهو منهج لدراسة النظم السياسية وينظر إلى النظام السياسي باعتباره ميكانيزم لصنع القرارات، لأن عملية صنع القرار وظيفة تعرفها كل النظم السياسية، سواءً كانت بسيطة أو مركبة، تقليدية أو حديثة، ديمقراطية أو غير ديمقراطية.

وعملية صنع القرار هي اختيار بديل من بين بدائل محتملة لتحقيق هدف معين أو لمعالجة مشكلة ما في فترة زمنية معينة. وتتضمن عملية صنع القرار مجموعة من العناصر منها:

1- **توفر البدائل:** وجود القرار في الأصل يتطلب بديلين أو أكثر ليتم الاختيار من بينها، أي وجود أكثر من طريقة لمواجهة الموقف والوصول إلى الهدف.
2- **الاختيار:** يتميز الإنسان عن غيره من المخلوقات بالذكاء والحنكة والقدرة على دراسة الأمور وظروفها واحتمالاتها، وبالتالي فالاختيار من بين البدائل لا بد أن يتم عن وعي وتفكير ومحاكمة دقيقة للبدائل. والاختيار يعني الاستقرار على حل من خلاله تزداد فرص الوصول إلى الهدف.
3- **الهدف:** لإن كل قرار يعالج موضوعا معينا من المواضيع لتحقيق هدف أو أهداف محددة مسبقا.

4- **الفترة الزمنية المعينة:** يحتاج صنع القرار بمراحله المختلفة إلى وقت معين، ويختلف هذا الوقت من موقف إلى آخر حسب سهولة أو صعوبة المشكلة وإجراء المفاضلة بين البدائل على أن يتخذ القرار في الوقت المناسب لمعالجة الموقف.

الدراسات السابقة:

فيما يأتي سيقدم الباحث عرضا سريعا ومختصرا لبعض الدراسات العربية والأجنبية التي عالجت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وأهمها:

أولا: الدراسات العربية

دراسة (**إبراهيم، 2003**). والتي تناولت تداعيات أحداث أيلول على توجه الولايات المتحدة نحو نشر الديمقراطية في الوطن العربي، وتذكر أيضا الخطوات التي اتخذتها من أجل الوصول إلى ذلك. كما وتتحدث أيضا عن موقع قضية الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد 11 أيلول ، وتعرج الدراسة على حدود الدور الأمريكي في نشر الديمقراطية، وتضع مقارنة بين دورها قبل أحداث 11 أيلول(1).

أما دراسة (**السلطان، 2003**) فقد سلطت الضوء عن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وكيف تفاعلت مع المتغيرات التي حدثت في العالم منذ عام 1967 – 2000، ويتطرق إلى تطورات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من حيث الأهداف والوسائل والأساليب، إذ تضمنت فصول الكتاب أهداف ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وما يهم في هذه الدراسة تطرقها إلى الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، والدور الذي لعبته الولايات المتحدة في الوصول إلى اتفاقيات التسوية. وتختم الدراسة بتصورات حول مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وتشكل هذه الدراسة داعما لفكره البحث من حيث معالجتها لبعض فصول البحث(2).

---

(1) توفيق، إبراهيم حسنين، **الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، 2003.
http://www.ahram.org.eg./acpss/2001/1/SB2K9.Ht.

(2) السلطان، جمال مصطفى، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2003.

بينما تناولت دراسة (**الشقاقي، 2004**) عن المشاريع الأمريكية التي طرحتها لإحداث " إصلاحات " سياسية وثقافية واقتصادية في الشرق الأوسط، وتكمن أهميته بالنسبة لقضية الدراسة في كونه يغطي موضوع الضغوط الخارجية الأمريكية على الدول العربية والإسلامية، ويشرح كيف يساهم المشروع في تعزيز نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ما يعطيها حرية أكبر في التحكم في مواطن القوة فيه، والتدخل في صياغة السياسات الداخلية لدول المنطقة بما يعطيها مساحة اكبر من الضمانات لمصالحها فيه(1).

وقد ركزت دراسة (**سلامة، 2004**) على العديد من القضايا التي تدعم فكرة البحث، أهمها قضية التحول الذي طرأ على مفهوم الولايات المتحدة لأمنها القومي، وكيف اتسعت تصوراتها له. ويناقش الكاتب الاستراتيجيات التي وضعتها الإدارة الأمريكية لحماية أمنها القومي . وتضفي هذه الدراسة أهمية كونها تخدم قضية البحث في مناقشتها لارتباط نشر الديمقراطية بتحقيق الأمن القومي الأمريكي(2).

وتناولت دراسة (**قاسم، 2004**) الأبعاد الكامنة خلف الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول، ومدى تداعياتها على الدول العربية والإسلامية؛ إذ تلقي الضوء على الكيفية التي ترغب الولايات المتحدة في إعادة تشكيل المجتمعات العربية والإسلامية عليها. وتتناول بالتحليل نموذجين يشكلان اختباراً لمدى نجاح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في فرض نفسها، وهما النموذج الفلسطيني، والنموذج العراقي، فمن خلالهما تحاول قراءة التصورات الأمريكية لإنجاح استراتيجيتها، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية. وتلمس هذه الدراسة صلب قضية البحث ولاسيما الفصل الثالث منه(3).

---

(1) الشقاقي، خليل، **المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية 2004.

(2) سلامة، معتز، الأمن القومي الأمريكي التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجي**ة، العدد 162.
http://www.ahram.org.eg./acpss/htm/security.htm. 2006.

(3) قاسم، عبد الستار، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب، رام الله**، مركز البراق للبحوث والثقافة، أيار 2004.

وسلطت دراسة (**نعيرات، 2005**) الضوء على التطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية بعد وفاة ياسر عرفات، وشروع إسرائيل بتنفيذ مخططها للفصل الأحادي، وكيف تفاعلت القوى الدولية مع ذلك. وتكمن أهمية هذا البحث بالنسبة لموضوع الدراسة كونه يبرز سلسلة المتغيرات التي ميزت التوجهات السياسية الأمريكية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية في ظل تغير مفهومها لأمنها القومي أولا، والاستراتيجية التي تتبعها لمحاربة الإرهاب، وبسط سيطرتها على الشأن الدولي ثانياً؛ إذ تناقش الخطوات العملية التي شرعت باتخاذها على صعيد استثمار تطورات المشهد السياسي الفلسطيني في عام 2005 من أجل إحداث تغيير في التوجهات السياسية الفلسطينية يدفع بعملية " الإصلاح " إلى الهدف المنشود منها، ويعجل من إبرام اتفاق فلسطيني إسرائيلي(1).

أما دراسة (**عبد الجواد، 2006**) فقد ركزت على قضية فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، وما رافقها من تداعيات إقليمية ودولية. إذ يتحدث الباحث عن الأزمة التي رافقت فوز الحركة والحصار المالي والاقتصادي الذي فرض عليها. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تدعم محاولة الباحث لدراسة تداعيات فوز حركة حماس على التوجهات السياسية الأمريكية حيال النظام السياسي الفلسطيني(2).

بينما ناقشت دراسة (الفارسي، 2007) سياسة الرئيس " جورج بوش الابن " حيث أن العام 2001 شهد أحداث (11) أيلول، التي أثرت على مجمل العلاقات الدولية، وقد قدمت الدراسة إطارا تاريخيا لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى محددات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ومن ثم ناقشن الدراسة سياسة الولايات المتحدة خلال السنوات 2001 – 2005 تجاه القضية الفلسطينية، والدعم الأمريكي لإسرائيل على حساب الفلسطينيين، وربط المقاومة بالإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية، كما ناقشت الدراسة الانسحاب من قطاع غزة والموقف الأمريكي منها، وقدمت الدراسة عددا من النتائج والتوصيات. لكن الدراسة لم تركز على موضوع الإصلاح الذي طالبت به الولايات المتحدة السلطة الوطنية، وبخاصة أن الدراسة في مدتها الزمنية يجب أن تعالج ذلك الموضوع بشكل أوسع دون إغفال الجوانب الأخرى(3).

---

(1) نعيرات، رائد، القضية الفلسطينية والوضع الدولي، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005**، تحرير محسن صالح وبشير نافع، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2006.

(2) عبد الجواد، جمال، الصراع على حماس، بدائل السياسات الإقليمية والدولية تجاه حكومة حماس، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ملف الأهرام الاستراتيجي العدد138 ,2006.

(3) الفارسي، ياسين، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد جورج بوش الابن 2001 – 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية 2007.

أما دراسة (**أبو الطرابيش، 2008**) فقد ناقشت السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من العام 2001 وحتى العام 2006، وقدمت الدراسة سردا تاريخيا للأحداث في هذه الفترة، بالإضافة إلى بعض التحليلات في ثنايا الدراسة، حيث تناولت الدراسة أحداث (11) أيلول وتأثيرها على القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى المبادرات الأمريكية كخارطة الطريق ورؤية الرئيس " جورج بوش الابن " لحل الدولتين، كما ناقشت الدراسة التدخل الأمريكي في النظام السياسي الفلسطيني ونتائج ذلك، بالإضافة لموضوع الانسحاب من غزة، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الإرهاب أصبح محددا من محددات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس " جورج بوش الابن "(1). لكن الدراسة لم تعط موضوع البحث الأساسي حقه في البحث، حيث لم يتجاوز متن البحث الفعلي الخمسين صفحة، وهذا العدد من الصفحات لا يكفي لتحليل هذه الفترة، لأن الباحث تجاهل أمورا كثيرة، حيث لم يقم بتحليل بشكل كاف، وطغى على الدراسة السرد التاريخي للأحداث دون الوقوف على دلالاتها وأهميتها.

بينما ناقشت دراسة (**حامد، 2008**) دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين خلال ولاية الرئيس " جورج بوش الابن 2001 – 2006 "، وقد قدمت الدراسة تحليلا لطبيعة هذا التحول الديمقراطي في فلسطين ودور الولايات المتحدة فيه، وناقشت الدراسة الهدف من دور الولايات المتحدة في التحول الديمقراطي في فلسطين، وهل الهدف منه نشر الديمقراطية فقط، أم التدخل في الشئون الفلسطينية الداخلية، وتطرقت الدراسة لموقف الولايات المتحدة من نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت فيها حركة حماس، وكيف تعاملت الإدارة الأمريكية مع الحكومة التي شكلتها حماس بعد فوزها، وقدمت الدراسة عددا من النتائج والتوصيات الهامة(2). وما يميز هذه الدراسة أنها ناقشت الدور الأمريكي في التدخل في تفاصيل النظام السياسي الفلسطيني، وماهية هذا التدخل الذي لم يكن لمصلحة الفلسطينيين بأي حال من الأحوال.

---

(1) أبو الطرابيش، أيمن، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد الرئيس بوش الابن 2001 – 2006**. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس، جامعة القدس 2008.

(2) حامد، قصي، **دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس بوش الابن 2001 – 2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية 2008.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

وقدم (Brown, Nathan 2002) كثيرا من الدراسات التي تتعلق بعملية إصلاح السلطة الفلسطينية، ومنها دراسة بعنوان أجندة الإصلاح الفلسطيني. تتطرق هذه الدراسة إلى تفاعل القوى السياسية والفكرية والاجتماعية الفلسطينية مع مطالب المجتمع الدولي بإصلاح السلطة. وتكمن أهميتها بالنسبة لقضية البحث في تبيانها لتصورات الفئات المختلفة لمخرجات عملية " الإصلاح ". كما وترصد الدراسة الخطوات التي قامت بها السلطة الفلسطينية في سبيل إظهار تجاوبها مع مطالب الإصلاح الداخلية والخارجية(1).

يعتبر كتاب **Khalidi, Rashid (2005)** من الدراسات المهمة التي تتناول التحول في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، إذ يقرأ التداعيات التي تركتها أحداث 11 أيلول على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وكيف أخذت الإدارة الأمريكية تتوسع في استهداف الجماعات الإسلامية في أماكن مختلفة من المنطقة، مركزا على توجهاتها العسكرية تجاه العراق وأفغانستان، وتداعياتهما المستقبلية على المنطقة. وفي جزء آخر منه يخصص الكاتب مساحة للحديث نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، وكيف يخدم " إصلاح " السلطة الفلسطينية الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة(2).

أما كتاب **(Ross, Dennis 2005)** فتناول كثيرا من القضايا التي تتعلق بسير عملية السلام، والإخفاق الذي رافقها في كامب ديفيد. ويشرح الكاتب – وهو مبعوث السلام السابق إلى الشرق الأوسط – المعيقات التي وقفت أمام توصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى تسوية نهائية للصراع، وكيف رفضت القيادة الفلسطينية المقترحات التي قدمها بيل كلينتون في هذا السبيل. وتخدم هذه الدراسة قضية البحث في كونها توضح الدوافع التي ساهمت في بلورة التوجهات السياسية الأمريكية حيال إعادة تقييم علاقتها مع القيادة الفلسطينية، وكيف ساهم ذلك في رسم سياستها تجاه " إصلاح " السلطة الفلسطينية(3).

---

(1) Brown, Nathan: **The Palestinian Reform Agenda.** United States Institute of Peace December, 2002.

(2) Khalidi, Rashid: **Resurrecting Empire: Western footprints and American,s Perilous Path in the east.** Beacon Press books. First edition 2005.

(3) Ross, Dennis: **The Missing Peace: The Inside Story of The Fight for Middle East Peace.** Washington Institute for Near East Policy. First Edition, 2005.

وتعتبر **(Congressional records, 2005)** جلسات استماع الكونجرس الأمريكي من الوثائق المهمة التي تظهر كيف تفاعـــل الكونجرس وأعضاؤه مع موضوع إصلاح السلطة الفلسطينية، وتظهر المدى الذي توافقـــت توجهاته وسياساته مع توجهات إدارة جورج بوش الابن. وتدعم هذه المراجعات قضية الدراسة بتبيانها للسياسات والقرارات الداعمة التي اتخذها الكونجرس الأمريكي في سبيل الدفع نحو إصلاح السلطة الفلسطينية، وكيف تعامل مع مخرجاتها فيما بعد(1).

التعليق على الدراسات السابقة:

نقاط الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في:

- تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها
- تحديد أهداف الدراسة ومنهجها
- المعلومات التاريخية الواردة فيها
- نتائج الدراسة وتوصياتها

وبالنسبة للدراسات السابقة فإن معظمها ركز على أحداث (11) أيلول وما كان لها من تأثيرات على السياسة الخارجية الأمريكية، ومعظمها ركز على فترة حكم بوش الأب وبوش الابن وبيل كلنتون، ولم تتطرق أيا منها بشكل مباشر للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني.

وقد تشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أنها تناولت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ولكنها اختلفت في الفترة التاريخية لهذه السياسة، كما أن هذه الدراسة تناولت تحليلا تفصيليا للتدخلات الأمريكية في الوضع الداخلي الفلسطيني وما لهذه التدخلات من آثار سلبية على الوضع الداخلي الفلسطيني، كما أن هذه الدراسة وبناء على نتائجها ستوصي بتوصيات للجانب الفلسطيني وأخرى للجانب الأمريكي. كما ستحاول هذه الدراسة التركيز على تعامل الجانب الأمريكي بمكيالين لصالح الجانب الإسرائيلي مع إبراز المغزى من هذه التدخلات.

---

(1) Congressional records. Commending the result of the Palestinan presidential elections. February, 01, 2005.

تقسيم الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة قام الباحث بتقسيمها إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث تناولت المقدمة مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها، وأهداف الدراسة وأهميتها وحدودها ومنهجية الدراسة، إضافة إلى الدراسات السابقة، أما الفصل الأول فتناول الخلفية التاريخية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من العام 1945 حتى العام 1999، بينما تناول الفصل الثاني السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني 2006 – 2009، أما الفصل الثالث فقد ركز على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني 2009 – 2012، وأما الخاتمة فتناولت نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الثاني
تأصيل نظري للسياسة الخارجية الأمريكية

حاول الباحث في هذا الفصل إلقاء الضوء على مفهوم السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها، كما حاول التعرف على طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وتحولاتها، من خلال سرد تاريخي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه تطورات الأحداث في فلسطين. مع الخوض في التحولات التي طرأت على التوجهات السياسية الفلسطينية؛ باستعراض أهم المراحل التي أثرت على توجهات منظمة التحرير وحركة المقاومة الإسلامية حماس والدور الذي لعبته السياسة الخارجية للولايات المتحدة في إحداث تغييرات في هذه التوجهات.

المبحث الأول: آلية صنع السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

تناول الباحث في هذا المبحث آلية صنع السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها من خلال ثلاثة مطالب، تناول الأول منها مفهوم السياسة الخارجية، بينما تناول الثاني أدوات صنع السياسة الخارجية، وتناول الثالث منها العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء .

خضـع مفهوم السـياسـة الخارجية كنظرية للدراسـة والتحليل منذ عدة قرون إلى يومنا هذا، وقد توصـل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسـفية مختلفة، وكانت المدرسـتان الأسـاسـيتان لنظرية السـياسـة الخارجية هما المدرسـة المثالية الأخلاقية والمدرسـة الواقعية بشـكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية وكانت هنالك نظريات ما بعد الحداثة وغيرها، وكان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي(1).

تعريف السياسة الخارجية

السياسة الخارجية هي تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول ومع المنظمات الدولية(2). وتعرف أيضا بأنها السلوك السياسي الخارجي سواء على مستوى العلاقات مع الدول أو مع الأشـخاص الآخرين من غير الدول، من أشـخاص القانون الدولي(3). كما أنها تعرف على أنها العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام(4). كما أن السـياسـة الخارجية هي مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الخارجية بمسـتوياتها المختلفة، سـعياً لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة. وهذا التعريف يشـتمل على أنماط السـلوك الخارجي المختلفة التي يمكن أن تمارسـها الدولة من خلال سـياسـتها الخارجية كما أننا نفرق في هذا التعريف بين المسـتويات المختلفة للبيئة الدولية والتي عادة ما تشـتمل على كثير من المتغيرات التي يتعين على صـناع السـياسـة الخارجية أخذها في الاعتبار عند وضـع هذه السياسة(5).

إذاً، يمكننا أن نقول أن مفهوم السياسة الخارجية هو خطة أو استراتيجية علنية تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية . وهي

---

(1) أبو الوفا، أحمد، **القانون الدولي والعلاقات الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية 2006، ص11.

(2) أبو عامر، علاء، **العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والاستراتيجية**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع 2004، ص7.

(3) بدوي، محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة الحديثة 1970، ص14.

(4) بركات، نظام، وآخرون، **مبادىء علم السياسة**، عمان، دار الكرمل 1984، ص21.

(5) الخزرجي، تامر كامل، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2005، ص5.

ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الإقليمية و المنظمات الدولية بما تملكه من شخصية اعتبارية له سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها.

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية وأهدافها ووسائل تحقيقها

1- صنع السياسة الخارجية

يقصد بصنع السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد. والسياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات. لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات وبيئتهم الداخلية(1).

إن ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات هي أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه ألا وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة. وأن عملية صناعة القرار الخارجي تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة. إلا أنه رغم هذا الاختلاف في النظم السياسية للدول فإن هناك أصولاً مشتركة في صنع السياسة الخارجية. فبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي يشارك في صناعة القرار الخارجي عدد من الأجهزة الحكومية والتي عادة ما يكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة. . . إلا انه خلال عملية صناعة القرار تقلل التناقضات بين الأجهزة المختلفة وتقرب وجهات النظر بقدر الإمكان(2).

عموماً يمكن أن نميز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية .المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية. المؤسسات الحكومية تتمثل بالسلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة. أما المؤسسات غير الحكومية فهي تشمل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والإعلام، والرأي العام(3).

---

(1) الرمضاني، مازن إسماعيل، **السياسة الخارجية " دراسة نظرية "**، بغداد، دار الحكمة 1991، ص44.

(2) زكي، محمد فاضل، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، بغداد، مطبعة شفيق 1972، ص82.

(3) غالي، بطرس بطرس، وعيسى، محمود خيري، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة، مكتبة الانجلو 1959، ص75- 77.

2- أهداف السياسة الخارجية(1)

. حماية الأمن القومي.
. الحفاظ على بقاء الدولة واستمرارها.
. التنمية الاقتصادية
. طلب القوة: تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي وبناء صورة إيجابية عنها للدول والأشخاص الآخرين من غير الدول.
. نشر الثقافة القومية: وهذا هدف تسعى إليه الدول الكبرى والنظم السياسية الثورية "تصدير الثورة ".

3- وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية(2)

. الدبلوماسية بصورها المختلفة من ثنائية ودبلوماسية مؤتمرات ودبلوماسية منظمات دولية وغيرها.
. الوسيلة الاقتصادية وتتمثل في منح المساعدات أو فرض العقوبات.
. الوسيلة المعنوية وتتمثل في الإعلام والحرب النفسية.
. الوسيلة الاستخبارية وتوظيفها في جمع المعلومات الاستراتيجية.
. استخدام أدوات العنف – ما دون العسكرية – كإثارة الفتن ودعم جماعات المعارضة.
. الوسيلة العسكرية.

في الختام استنتجنا مما سبق أن للسياسة الخارجية مكانة غاية في الأهمية لكل دولة، فالعلاقة بين الدولة والسياسة الخارجية علاقة وطيدة، وذلك لإثبات كيانها على الساحة الدولية واستقلاليتها الرسمية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية

يعرف محمد السيد سليم السياسة الخارجية على أنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق

---

(1) نعمة، كاظم هاشم، **العلاقات الدولية**، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر 1989، ص144.
(2) الرمضاني، مازن إسماعيل، **السياسة الخارجية**، مرجع سابق ص62.

أهداف محددة في المحيط الدولي". الواقع أن برنامج العمل الخارجي للدولة ظاهرة ليســـت قابلة للوصـف فقط، كما تقول بذلك المدرسـة التقليدية، ولكن أيضًـا للتفسـير والتنبؤ إذ يعتبر التفسـير العلمي للسـياسـة الخارجية تحديد مجموعة العوامل الموضـوعية الداخلية والخارجية التي تؤثر على السـياسـة الخارجية. إذ إن السـياسـة الخارجية لا تتحدد وتتغير بفعل الصـدفة أو طبقًا لأهواء القادة السياسيين، إنما استنادًا إلى مجموعة من العوامل الموضـوعية التي تمكن دراستها من فهم وتفسير السـياسـة الخارجية للدولة. لكن أثر هذه العوامل على السـياسـة الخارجية يتم عادة من خلال فهم صانع قرار السياسة الخارجية لها. إن تجاهل صانع القرار لأحد العوامل يعني عدم تأثيره في عملية صـنع السـياسـة الخارجية، إنما تأثيره سـيبقى يقينا في إمكانية فشـل أو نجاح تلك السـياسـة، بيد أن القادة عموما يسـعون لفهم الواقع السـياسـي (العوامل الموجودة) كما هو بغض النظر عن أهوائهم الذاتية، وذلك لأهمية نجاح سـياسـتهم الخارجية ليس فقط لمسـتقبل دولهم بل ولبقائهم السـياسـي. المثال التقليدي هنا هو قيام القائد السـياسـي في دولة ذات قوة عسـكرية محدودة بصـياغة سـياسـة خارجية على أساس تصـوره أن دولته تمتلك قوة عسـكرية كبيرة مما قد يؤدي إلى فشـل سـياسـي أو هزيمة عسـكرية. إن التطابق أو التفاوت، في رأي أحد الباحثين، بين العوامل الموضـوعية (الداخلية والخارجية) وبين تصـور صـانع السياسة الخارجية لها "هو الذي يحدد فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية. كلما زاد هذا التطابق، زادت فرص نجاح السـياسـة الخارجية". من هذا المنطلق يظل للخصـائص الشـخصـية لصـانع السـياسـة الخارجية وفهمه لماهية العوامل الموضـوعية أهميتها في دراسة عملية صناعة السياسة الخارجية(1).

ويقول(بركات، 1984): السياسة الخارجية للدول تتشكل وفقًا لظروفهم الوطنية ولقيم وفهم صانعي السـياسـة (العوامل الداخلية)، وللمحيط الدولي والإقليمي الذي يوجدون فيه (العوامل الخارجية). هذا التعريف يحتوي على التقسـيم المتعارف عليه في أدبيات السـياسـة الخارجية للعوامل المؤثرة في السـياسـة الخارجية، فمن أشـهر النماذج في تصـنيف العوامل المؤثرة على السـياسـة الخارجية هو تقسـيمها إلى: عوامل داخلية: وهي العوامل الناشـئة من البيئة الداخلية للدولة (عوامل جغرافية وسياسية واقتصـادية واجتماعية وأيديولوجية والتي قد تقود الدولة لاتخاذ قرار خارجي معين، وكذلك عوامل تتعلق بمستوى التحديث في الدولة وبخصائص وتصورات القائد السياسي صانـع السياسـة الخارجية)، وعوامل خارجية: وهي العوامل الناشـئة من البيئة الخارجية للدولة (تتعلق في معظمها بطبيعة العلاقات الدولية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي). أخيرًا، بينت العديد من الدراسات

---

(1) زكي، محمد فاضل، **السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 104- 106.

المتعلقة بالسياسة الخارجية للدول النامية (من ضمنها الدول العربية) أن محاولة فهم وشرح السياسة الخارجية لهذه الدول عن طريق تحديد مجموعة العوامل الرئيسة المؤثرة فيها يعد منهجًا تحليليًا ذا أفضلية، خصوصا أن المناهج الأخرى (صنع القرار والنسقي) يتركز تحليليها على مصطلحات (هياكل، مؤسسات، عمليات) يكون انطباقها أفضل في حالة دراسة السياسة الخارجية للدول المتقدمة(1).

المبحث الثاني: صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تناول الباحث في هذا المبحث صنع السياسة الأمريكية، وذلك من خلال ثلاثة مطالب، سيتناول الأول منها كيفية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، بينما سيتناول المطلب الثاني العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية، أما المطلب الثالث فسيتناول وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: كيفية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

وفقًا للمادة الثانية من الدستور الأمريكي فإن الرئيس الأمريكي يمتلك سلطات واسعة وعديدة في الشؤون الخارجية فهو الرئيس التنفيذي والقائد العام للقوات المسلحة وكبير المفاوضين والدبلوماسيين .

ويبدو الصراع واضحًا بين الرئيس الأمريكي والكونجرس في مجال السياسة الخارجية عنه في أي مجال آخر، وبالرغم من أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة قد أعطت للرئيس سلطات واسعة في مجال العلاقات الدولية والشؤون الخارجية، بينما قللت من سلطات الكونجرس – إلا أن سياسة الرئيس في مجال الشؤون الخارجية ليست مطلقة ولكنها مقيدة وتخضع لتأثيرات داخلية وقوي أخري مثل: مجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات، ووزارة الخارجية والكونجرس، وجماعات الضغوط، وخاصة المؤيدة لإسرائيل فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية والصراع العربي – الإسرائيلي(2).

---

(1) بركات، نظام، وآخرون، **مبادىء علم السياسة**، مرجع سابق، ص54.

(2) السليمي، منصف، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**، باريس، مركز الدراسات العربي . الأوروبي، الطبعة الأولى 1997، ص169 – 171.

1- مستويات التحليل الثلاثة: العالمي والإقليمي والمحلي

لا يمكن فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية إلا بالنظر إلي ثلاثة مستويات من التحليل: العالمي، الإقليمي، المحلي أو الوطني، فخلال معظم مرحلة الحرب الباردة من الخمسينيات إلي بداية التسعينيات كانت النظرة العالمية هي المسيطرة علي مجري السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية باستثناء إدارتي كيندي في بداية الستينيات وكارتر في منتصف السبعينيات اللذين غلَّبا النظرة الإقليمية علي النظرة العالمية(1).

فخلال مرحلة الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة متوجسة وخائفة من التهديد السوفيتي والشيوعية، لذا بذلت الولايات المتحدة جهودًا كبيرة لمنع النفوذ السوفيتي من التوغل في المنطقة العربية لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وخاصة ضمان تدفق النفط من دول الخليج للولايات المتحدة وحماية إسرائيل، والتي نجح اللوبي اليهودي في أمريكا وقادة إسرائيل في تصوير إسرائيل بأنها الحصن الآمن ضد القومية العربية الثورية وراعيتها الشيوعية السوفيتية، وقد كان هناك إجماع بين الكونجرس والسلطة التنفيذية – ولكنه نسبي – حول أهمية إسرائيل لاحتواء المنطقة العربية في إطار صراعات الحرب الباردة(2).

2- جماعات المصالح والضغط على السلطة التنفيذية

نظرا لبناء الحكومة الأمريكية على مبدأ الفصل بين السلطات والتوازنات بين القوي، فإنها أكثر استجابة لجهود الضغط التي تمارسها مختلف جماعات الضغط والمصالح، وينطبق هذا الأمر تمامًا علي المنطقة العربية وبالأخص الصراع العربي – الإسرائيلي(2).

فلا يمكن لصانع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية أو تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي تجاهل جماعات الضغط أو اللوبي اليهودي القوي والمنظم في أمريكا والمؤيد بقوة لإسرائيل، وأبرز المنظمات الصهيونية فعالية ضمن الجالية اليهودية في أمريكا لجنة العلاقات العامة الأمريكية – الإسرائيلية " إيباك "(3).

---

(1) سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية 2001، ص11.

(2) فريش، نورتون، و ستيفز، ريتشارد، **الفكر السياسي الأمريكي**، ترجمة هشام عبد الله، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1991، ص 250.

(3) السليمي، منصف، **صناعة القرار السياسي**، مرجع سابق، ص 182.

وبالرغم من وجود اختلافات بين هذه المنظمات حول بعض القضايا مثل: الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام ،1982 والذي عارضته بعض هذه المنظمات أو رفض البعض الآخر لمؤتمر مدريد للسلام عام ،1991 إلا أن هذه المنظمات دائمًا ما تحاول إظهار نفسها بأنها جبهة واحدة مؤيدة لإسرائيل وتمتنع عن انتقاد إسرائيل لكي لا تضعف موقفها وقوة مساومتها داخل الولايات المتحدة(1).

وإذا كان الكونجرس في الفترات الماضية كان أكثر ميلاً من مؤسسة الرئاسة للإذعان لضغوط جماعات المصالح، إلا أن هذا الحال تغير الآن، فأصبحت مؤسسة الرئاسة أكثر استجابة وتقبلاً لجماعات المصالح، وهذا يرجع لحاجة الرئيس الأمريكي للدعم المالي القوي لحملته الانتخابية من هذه الجماعات، وتعتبر الجالية اليهودية أكبر الجماعات تبرعًا ماديا في الحملات الانتخابية المحلية والفيدرالية(2).

أما الجالية العربية – الإسلامية فقد بدأت تفرض وجودها علي الساحة السياسية الأمريكية ساعدها علي أن تكون لها فاعلية في المجتمع الأمريكي مجموعة من العوامل منها:

. الدعم الموحد للفلسطينيين.
. ازدياد المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وخاصة ضمان تدفق النفط من المملكة العربية السعودية.
. ازدياد الجالية العربية – الإسلامية تنظيمًا وأموالاً، وتعاطف جماعات الأقليات الأمريكية مع الفلسطينيين. وأبرز دليل علي فعالية هذه الجالية العربية – الإسلامية توجه الرئيس الأمريكي كلينتون في حملة إعادة انتخابه للجالية العربية – الإسلامية طالبًا دعمها له(3).

3- السلطة التنفيذية والمصلحة القومية

من بين فروع الحكومة تميل مؤسسة الرئاسة »قمة السلطة التنفيذية« لأن تكون متوافقة مع السياق الأوسع للمصالح القوميـــة الأمريكيـــة، وأن تكون لها نظرة شاملــة لحمايـة هذه المصالح،

---

(1) السليمي، منصف، **صناعة القرار السياسي**، مرجع سابق، ص 184.
(2) فريش، نورتون، و ستيفز، ريتشارد، **الفكر السياسي الأمريكي**، مرجع سابق، ص 253.
(3) سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص16.

وبالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية فإن شخصية الرئيس وإدراكه يحددان الطريق الذي تسلكه عملية وضع المخططات الخاصة بالمنطقة العربية وتنفيذ هذه المخططات، فبينما نظر كل من هاري ترومان وأيزنهاور وجونسون ونيكسون ورونالد ريجان للمنطقة العربية بعقلية الحرب الباردة، وبالتالي وضعوا سياسات لاحتواء الاتحاد السوفيتي وانحازوا لإسرائيل باعتبارها الحصن الآمن لمواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية، فإن كلاً من جون كيندي وكارتر وجورج بوش الأب اتبعوا سياسات عالجت جزئيا ديناميات إقليمية أوسع نطاقًا وبذلوا جهودًا كبيرة لمحاولة حل الصراع العربي – الإسرائيلي(1).

4- دور أجهزة الاستخبارات ووزارة الخارجية

تلعب أجهزة الاستخبارات الأمريكية دورًا مهمًا في صنع السياسة الخارجية حيث تقوم بتوفير المعلومات للسلطة التنفيذية، وخاصة للرئاسة، وغالبًا ما يتخذ الرئيس الأمريكي مواقفه من القضايا الدولية وفقًا لتقارير الاستخبارات وتحليلاتها، وأكثر الرؤساء الأمريكيين فعالية في الشؤون الخارجية هو الرئيس الذي ينجح في إقامة علاقات عمل جيدة مع مؤسسة الاستخبارات. وتتعدد أجهزة الاستخبارات وتتنوع بتنوع مجال عملها، ويصل عددها إلى 14 جهاز استخبارات أبرزهم وكالة الاستخبارات المركزيةC. I. A ، ووكالة الأمن القومي(2).

وتعتبر وكالة الاستخبارات المركزية المحور الرئيس للاستخبارات الأمريكية والمصدر الأساس للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية، وقد شُكِّلَت عام ، 1947ويبلغ عدد موظفيها الآن حوالي 16.500 موظف، ولها ميزانية تقدر بمليار دولار سنويا، وقد استخدمت إدارتا ترومان وأيزنهاور الوكالة كأداة سرية لمعالجة قضايا السياسة الخارجية المعقدة، فعلي سبيل المثال فوَّض الرئيس الأمريكي أيزنهاور الوكالة عامي ،1953 1954 لإسقاط الحكومتين القوميتين الدستوريتين في إيران وغواتيمالا، وقد نجحت الوكالة من خلال الدعاية وعمليات التخريب في ذلك، كما حاول أيزنهاور استخدام الوكالة في إسقاط الحكومة الوطنية في سوريا عام1957، ولكنها فشلت في ذلك بسبب تدخل الرئيس عبد الناصر ودعمه للحكومة السورية عسكريا ومعنويا وسياسيا(3).

---

(1) الرمضاني، مازن، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد الثاني، العدد الثاني 1979، ص 70-72،

(2) خلف، محمود، أجهزة المخابرات الأمريكية، الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر 2003، ص 35-41.

(3) خلف، محمود، **أجهزة المخابرات الأمريكية**، مرجع سابق، ص61

الخلاصة أن وكالة الاستخبارات الأمريكية تمتلك القدرة علي التأثير في رسم السياسة الخارجية الأمريكية سلبًا وإيجابًا، ولكن كان تأثيرها سلبيا جدًا في السياسة الخارجية الأمريكية إبان فترة الحرب الباردة(1).

5- السلطة التنفيذية ووزارة الخارجية

تأسست وزارة الخارجية الأمريكية عام 1789 مع وزارتي الدفاع والمالية، أما وزارة الخارجية الحديثة فتعود إلي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولي بعد التصديق علي قانون روجز عام 1924 ونتيجة لهذا القانون أصبح للولايات المتحدة ولأول مرة سلك دبلوماسي محترف، ويعد وزير الخارجية هو الموظف الأعلى في الحكومة والمستشار الأول للرئيس في السياسة الخارجية، والمهمة الأساسية لوزارة الخارجية هي العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى(2).

وبعد الحرب العالمية الثانية أضيفت مهام غير سياسية لوزارة الخارجية منها: المساعدات الخارجية والدعاية والعلاقات الاقتصادية، والقضايا العسكرية والنشاطات الأمريكية في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لمنظمة الدول الأمريكية، وتبلغ ميزانية الوزارة 1.8 مليار دولار وتعد وزارة الخارجية من أصغر الوزارات التنفيذية فموظفو وزارة الصحة على سبيل المثال خمس أضعاف عدد موظفي وزارة الخارجية(3).

وقد شهدت حقبة الأربعينيات والخمسينيات تضاؤل دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية بسبب مشاركة الجهاز الأمني الممثل في البنتاجون ومجلس الأمن القومي، ومؤسسة الاستخبارات في صنع السياسة الخارجية لخوض الحرب الباردة(4).

كما شهدت حقبة السبعينيات تزايد دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية خاصة مع تولي هنري كيسنجر وزارة الخارجية عام ،1971 واستحواذه على ثقة الرئيس نيكسون، وإن

---

(1) خلف، محمود، **أجهزة المخابرات الأمريكية**، مرجع سابق، ص55.

(2) الكيلاني، عرمان ماجد، **صناعة القرار الأمريكي**، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2005، ص157.

(3) علوي، مصطفى، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 135، 2003، ص66 – 73 .

(4) المرجع السابق نفسه، ص166.

كانت وزارة الخارجية الآن تواجه صـــعوبات في اغتنام المبادرة في الشـــؤون الخارجية، ومن هذه الصعوبات تصرف الرؤساء الأمريكيين باستمرار وكأنهم وزراء خارجية وجعل وزارة الخارجية كبش الفداء في حالة فشل السياسة الخارجية، ونسب نجاح هذه السياسة إليهم في حالة نجاحها(1).

6- الموالون للعرب ودورهم في وزارة الخارجية

مصطلح " الموالون للبرب " يستخدم للدلالة علي الانحياز والميل إلي العرب عند بعض دبلوماسي السلك الخارجي في الولايات المتحدة، وغالبًا ما يتعرض هؤلاء لحملات عدائية من قبل بعض لجان العمل وصناع الرأي واللوبي المؤيد والإسرائيلي(2).

وبالنسبة لوزارة الخارجية فقد دعت منذ بداية الصراع العربي - الإسرائيلي إلي حل شامل يأخذ في الاعتبار مصالح الطرفين: العرب وإسرائيل، وليس فقط مصالح إسرائيل، وحذرت من النظر للصراع باعتباره جزءًا من الصراع بين الشرق والغرب مؤكدة علي جذوره المحلية، وهو ما أدى لعداء إســـرائيل وعدم ثقتها بوزارة الخارجية وموظفي الســـلك الدبلوماســـي، لذا لم يكن من المستغرب أن يتراجع دور وزارة الخارجية ابتداءً من إدارة نيكسون في صنع السياسة الخارجية لصالح أجهزة تنفيذية أخري كمجلس الأمن القومي ومستشاري الرئيس الأمريكي الخصوصيين وتعد حالة إدارة الرئيس كلينتون أبرز مثال على ذلك، إذ يعتمد كلينتون علي مستشاريه من مجلس الأمن القومي أكثر من اعتماده علي وزارة الخارجية لصـــنع الســـياســـة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، فمارتن أنديك ـــ مستشار كلينتون الخاص في مجلس الأمن القومي – هو صاحب سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران، وليس وزارة الخارجية(1).

في ذلك الوقت فقد الموالون للغرب كثيرًا من قدرتهم داخل وزارة الخارجية، حيث ســـيطر اللوبي المؤيد لإسرائيل لأول مرة في تاريخ الوزارة سيطرةً شبه تامة علي المناصب الحساسة في وزارة الخارجية، بل إن غالبية فريق عملية السلام في الإدارة الأمريكية يتكون من أشخاص عملوا

---

(1) علوي، مصطفى، **السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص83.

(2) نصيف، أنمار لطيف، **جماعات الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية**، بغداد، شركة المنصور للطباعة المحدودة، 1989، ص127.

(3) تيري، جانيس، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسى الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد261، 2000، ص9-29.

لفترات طويلة في مجموعة الضـــغط المحلية المؤيدة لإســـرائيل، أبرزهم مارتن أنديك الذي شـــغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط(1).

7- دور الكونجرس

مارست السلطة التنفيذية منذ الثلاثينيات وحتى بداية السبعينيات احتكارًا هائلاً في تسير الشـــؤون الخارجية، وكان الكونجرس في هذه الفترة مذعنًا ومنحازًا لدعم الرئيس في معظم مبادرات السياسة الخارجية(2).

ولكن شـــهدت فترة الســـبعينيات تحولاً كبيرًا في مجال علاقة الكونجرس بالبيت الأبيض والرئاسـة، حيث بدأ الكونجرس هجومه لاستعادة دوره المفقود في صـنع السـياسـة الخارجية، فبذل جهودًا كبيرة للحد من ســلطات الرئاســة، وخاصــة في شــن الحرب، ففي عام 1973 صــادق الكونجرس علي قانون سلطات الحرب للحد من سلطة الرئيس في إرسال القوات إلي الخارج، خاصة بعد تجربة حرب فيتنام المكروهة من الشعب الأمريكي، كما صادق الكونجرس في السنوات التالية علي قوانين أخري تقيد السلطة التنفيذية، منها: قانون الرقابة علي تصدير الأسلحة عام 1975(3).

ولكن بالرغم من لعب الكونجرس دورا كبيرا في صــنع الســياســة الخارجية الأمريكية منذ السبعينيات – إلا أنه كانت تنقصـه المبادرة الحقيقية لانتزاع السيطرة علي السياسـة الخارجية من البيت الأبيض لأسـباب عديدة منها: احتكار السـلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاسـتخبارات والدبلوماسية والدفاع ...إلخ، وبناء علي ذلك فإنه من الصـعب علي الكونجرس وضـع أية سـياسـة موضع التنفيذ فهو يمارس رقابة سلبية علي السلطة التنفيذية(4).

ويمارس الكونجرس نفوذًا حاسمًا في سياسة الولايات المتحدة إزاء المنطقة العربية أكثر من أي مكان آخر في العالم، وهذا يرجع لاعتبارات عديدة منها :المصـــالح الأمريكية في المنطقة العربية، وخاصـة النفط، الصـراع العربي - الإسـرائيلي، المسـاعدات الأمريكية لإسـرائيل فمن خلال الكونجرس يتم تخصيص المساعدات الخارجية بمختلف أنواعها، وقد ازداد مستوي المساعدات

---

(1) نصيف، أنمار لطيف، **جماعات الضغط اليهودية** 1989، مرجع سابق، ص131.
(2) حمد، ياسين محمد، **الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي**، عمان، دار أسامة 2008، ص44.
(3) **المرجع السابق نفسه**، ص52.
(4) **المرجع السابق نفسه**، ص63.

الأمريكية لإسرائيل باستمرار، ووصل الآن لحوالي 3 مليار دولار سنويا والكونجرس لا يوافق علي هذه المساعدات بشكل روتيني، ولكنه يزايد علي السلطة التنفيذية في زيادتها، وغالبًا ما يعجز الرئيس الأمريكي عن استعمال المساعدات الخارجية للضغط علي تل أبيب لتقديم تنازلات علي جبهة السلام، وهذا يرجع لوجود لوبي إسرائيلي قوي ومنظم له تأثير كبير علي الكونجرس، وهذا ما يفسر عدم قدرة الرئيس الأمريكي كلينتون علي ممارسة أي ضغوط علي رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو لدفع عملية السلام المتعثرة بسبب تعنت نتنياهو. وقد ذهب الكونجرس عام 1996 إلي أبعد من ذلك في موالاة ومحاباة إسرائيل عندما طالب بتحويل السفارة الأمريكية في إسرائيل للقدس، وقليل من الرؤساء الأمريكيين من لديه القوة وعدم الخوف من الكونجرس ولا من اللوبي اليهودي مثل الرئيس بوش الذي حذَّر حكومة الليكود بزعامة شامير عام 1991 من أنه لن يقدم مساعدات مالية قدرها 400 مليون دولار لإسكان اليهود السوفيت في إسرائيل ما لم تمتنع إسرائيل عن بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد التزم بوش بتحذيره مما عرضه لحملة عنيفة من اللوبي اليهودي في وسائل الإعلام، حيث اتهمته جماعات الضغط الموالية لإسرائيل هو ووزير خارجيته بيكر بأنهما عدو لإسرائيل(1).

---

(1) حمد، ياسين محمد، **الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي**، مرجع سابق، ص67.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية

إن دراسة صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتبر عملية معقدة وهذا لجملة من الأسباب لعل أهمها يعود للجذور التاريخية التي بني عليها النظام السياسي الأمريكي من ارتكازه على الأفكار الليبرالية للقرن الثامن عشر، مرورا على التناقضات الكبيرة التي تعرفها تركيبة المجتمع الأمريكي خاصة النخبوية منها ووصولا إلى المسارات الطويلة لتي تأخذها عملية اتخاذ القرارات بفعل المفاوضات والمشاورات بين العديد من المراكز السلطوية التي تتداخل أهدافها ومصالحها، كما تجد هذه الصعوبة مكانها أيضا في طبيعة النظام السياسي الأمريكي المتميز بالانفتاح والفصل الشديد بين السلطات والقائم أساسا على الرقابة والمراجعة المتبادلة بين مختلف الهيئات المسؤولة على اتخاذ القرارات، وهكذا فان العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية متنوعة ومتداخلة ومن الصعب حصرها لحجم وأهمية ودور السياسة الخارجية الأمريكية على المسرح الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، وهي ترتبط أساسا ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات وبيئة خارجية تعرف انخراطا كبيرا للسياسة الأمريكية، بالإضافة إلى بيئة نفسية تتعلق بتأثير السمات المميزة لشخصية صانعي القرار في رسم واتخاذ وتنفيذ القرارات(1).

أولا: أبرز العوامل الداخلية

إن البيئة الداخلية الأمريكية تحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر المؤثرة بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية لعل أبرزها مكونات القوة القومية من مقدرات طبيعية وبشرية واقتصادية وغيرها، ثم مدى قدرة الدولة على إعمال مصادر القوة هذه في تحقيق مصالحها وتأتي مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية كأهم وسيلة لتجسيد مظاهر هذه القوة، وتشمل في الولايات المتحدة السلطات التنفيذية، والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى الأدوار التي يلعبها الرأي العام ومراكز الفكر والرأي ومختلف الأنساق الاجتماعية والثقافية الأخرى، ويمكن الإشارة هنا إلى أن طبيعة النظام السياسي الأمريكي المفتوح والمتميز بالمشاركة هو من يتيح لمختلف تلك العناصر

---

(1) السليمي، منصف، **صناعة القرار السياسي**، مرجع سابق، ص211.

والمتـــــغيرات لعب دور فعال في صـــياغة ورســـم معـــــالم الســـياســـة الخارجية، هذا بالرغم من الاختـــــــلاف النســـبي في درجة تأثير كل عامل وهذا بتدخل العديد من العوامل الأخرى كتغير الظروف الداخلية والخارجية المحيطة(1).

أ- القوة الأمريكية (الجذور والخصائص)

إن مظاهر بروز القوة الأمريكية كان ابتداء من النصـف الثاني من القرن التاسـع عشـر حيث بدأ النمو الاقتصـادي والصـناعي المسـتدام، محققة متوسـط نسـبة نمو بلغ 5%ما بين 1873-1913، وقد مسـت هذه الزيادة النوعية مختلف القطاعات الـــــزراعية والصـــنـــــاعية وأصـبح هذا التقدم عامل جذب مهم للأوروبيين خاصـة، وتضـاعف عدد الســـــكان ما بيـــــن 1865-1900، وخلال ثمانينات تلك الفترة تخطت الولايات المتحدة بريطانيا في إنتاج الصلب وفي استهلاك الطاقة باعتبارها معيار القوة الاقتصادية، ويحدد أرنست ماي 1898 سنة ظهور الولايات المتحدة كقوة كبرى، وقد استفادت في هذه الفترة من الأمـوال المتوفرة في دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المحلية خاصة وأنها كانت تخصص فقط 1% للدفاع حيث كان عدد الجنود لا يتعدى 25 ألف، وللمقارنة فقد كان الأسطول الايطـــالي يعادل 8 مرات الأسطول الأمريكي في حين أن حجم القوة الصناعية الأمريكية أكبر من إيطاليا 13 مرة سنة 1890(2).

إن ضـــعف الإنفاق العســـكري الأمريكي كان مرده ســـياســـة العزلة التي ظلت تتبعها الولايـات المتحـدة حيـث أنهـا لم تتورط في حروب خـارجيـة مـاعـدا الحرب الاســـبـانيـة الأمريكية لســـــــــنة 1898كما أنها لم تعرف حروبا على أراضـــيها عدا الحرب الأهلية المنتهية سنة 1865.

ومن الخصائص الثابتة المساهمة في القوة الأمريكية هو وفرتها على موارد طبيعية ضـــخمة ومتنوعة) حديد، فحم، بترول...) وشـــريط ســـاحلي كبـــــير لوقوعها بين المحيطين الأطلســـــي والهادي بالإضـــافة إلى عدم مجاورتها للقوى العظمى، ومع نشـــوب الحربيـــــن العالميتين في القرن العشـــرين اســـتفادت من بعدها عن مســـرح الأحداث كما أن هذه الحروب

---

(1) سليم، محمد، السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص31.

(2) زكريا، فريد، **الثروة في القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة رضا خليفة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر 1999، ص154.

انعكست سلبا على اقتصاديات القوى الكبرى الأخرى المنافسة مما أنعش الاقتصاد والصناعة الأمريكية، وكمثال على ذلك فقد خرجت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مدينة بشكل كبير للولايات المتحدة، وخلال الحرب الباردة كان التعاون الأوروبي الأمريكي في صالح الولايات المتحدة بشكل كبير بعد جر أوروبا إلى توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات (حلف الأطلسي)(1).

ومع نهاية الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية أحادية حيث تتميز القوة الأمريكية بالشمولية وذلك لتوفرها على كل مظاهر القدرة المتاحة، فعسكريا زاد الإنفاق بشكل مضطرد لينتقل من 232مليار$ في أواخر عهدة كلينتون إلى 400 مليار $ لسنة 2003، وهذا يزيد عن إنفاق كل من روسيا والصين واليابان وخمس عشرة دولة أوروبية مجتمعة(1). كما تتوفر للولايات المتحدة على أحدث وأضخم حاملات الطائرات، وأسلحتها هي الأحدث تكنولوجيا سواء التقليدية منها أو النووية، وللولايات المتحدة قواعد عسكرية في 40 بلد عبر العالم.

واقتصاديا بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي القومي الأمريكي بين 1990 – 1998، 27% وأوروبا 16%، واليابان 7%، وأضحى الاقتصاد الأمريكي سنة 2003 يساوي مجموع اقتصاديات اليابان وبريطانيا وألمانيا، وعدد سكان الولايات المتحدة هو أقل من 5% من سكان العالم وتستهلك حوالي 27 % من إنتاج النفط العالمي(2)، كما أن إنفاقها على البحث العلمي هو الأضخم ويشمل بحوث الفضاء والحاسوب ووسائل الاتصال، ولا يزال الدولار عملة التداول النقدي الدولي.

أما سياسيا فالولايات المتحدة تعتبر من أعرق الديمقراطيات وهذا ما أسس لاستقرار سياسي دائم كما أن فصل السلطات يجعل المشاركة واسعة في اتخاذ القرارات والمؤسسات منتظمة على حكم القانون، وتتوفر في الولايات المتحدة صحافة نشيطة ونظام حزبي تنافسي، وهذا الاستقرار عمل بشكل مباشر على دعم الازدهار الاقتصادي والاجتماعي على مدى التاريخ

---

(1) علوي، مصطفى، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، **السياسة الدولية**، العدد 153، 2003، ص68.

(2) Kennedy, Paul, Has the US lost its way? The Observer, Sunday, March 3, 2002 html. http://observer,guardian.co.uk/worldview/story/0,11581,661105,00.

الأمريكي. وتتميز الثقافة الأمريكية بامتدادها العالمي وذلك من خلال شـــركات إنتاج الأفلام ومن خلال وسائل الإعلام وما تبثه عن الثقافة الأمريكية(1).

وهذا ما ساعد على توسيع قوتها الناعمة ويقول ايبار فيدرين"" **Vedrine Hubert** "* " إن تفوق الولايات المتحدة اليوم يمتد إلى الاقتصـــاد والعملة والمجالات العســـكرية وطراز الحياة واللغة والمنتجات الثقافية الأخرى التي تغرق العالم وتشـــكل الفكـــــر وتفتن حتى أعداء الولايات المتحدة بجاذبية آسرة "(2).

وبالإضـــافة إلى مظاهر القوة هذه فإن الولايات المتحدة تســـتفيد كثيرا من بعض العوامل الخارجية والتي ســـنأتي على شـــرحها في تأثير العوامل الخارجية، و يعتبر بريجينســـكي أن قوة أمريكا تســـتمد من مصـــادر عدة أهمها قدرة ومداها العســـكري، والأهمية القصـــــوى التي يلعبها نشاطها الاقتصادي في الاقتصاد العالمي أي حوالي 20% بالإضافة إلى القوة التكنولوجية الضخمة والمتطورة وجاذبية ثقافتها متعددة الأوجه، وهذا ما وفر لها تأثيرا ونفوذا حيـــث أصبحت أمريكا ضابطة الإيقاع العالمي(3).

وهكذا يمكن أن نستنتج أن القوة الأمريكية تتميز بالتركيز والامتداد والشمولية والتنوع وهذا الأخير يسمح للسياسة الخارجية الأمريكية استعمال أكثر من وسيلة في وقت واحد، كما أن هذه القوة تعطي أكثر استقلالية للسياسة الخارجية(4).

---

(1) علوي، مصطفى، **السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص82.

* وزير خارجية فرنسا في حكومة ليونال جوسبان مابين 2002 -1997

(2) ناي، جوزيف، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض، مطبعة العبيكان، الطبعة الأولى 2003، ص25.

(3) بريجنسكي، زبغنيو، **الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة: عمر الأيوبي بيروت، دار الكتاب العربي 2004، ص7.

(4) ناي، جوزيف، **مفارقة القوة الأمريكية**، مرجع سابق، ص86.

ب- مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية

بعد إعلان استقلال الولايات المتحدة عن التاج البريطاني سنة 1776 انعقد مؤتمر فيلادلفيا الذي أسس لنظام كنفدرالي تحتفظ بموجبه الولايات الثلاثة عشر المؤسسة بممارسة صلاحياتها الدفاعية والدبلوماسية وصك العملة، وقد ظلت النقاشات الدستورية قائمة من قبل هيئات تأسيسية ممثلة عن كل الولايات فنتجت عنها هيئة عامة أعلنت وضع الدستور الفدرالي في 17/9/1787، وكان مقر الحكم الفدرالي في فيلادلفيا بينما انتخب أول رئيس للولايات المتحدة وهو جورج واشنطن سنة 1789 وكان نائبا عن ولاية فرجينيا، ونص الدستور الفدرالي على قيام نظام رئاسي يتكون من ثلاث هيئات دستورية، الكونغرس ويتشكل من مجلسي الشيوخ والنواب، ورئيس الدولة الذي يتولى السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى السلطة القضائية ممثلة بالمحكمة العليا ومحاكم الولايات، وقد عرفت التطورات اللاحقة إجراء العديد من التعديلات على الدستور فاق عددها 26 تعديلا، كما تعاقب على رئاسة الولايات المتحدة حتى العام 2008 (44) رئيسا(1).

وتأسس النظام السياسي الأمريكي على نمط الليبرالية الديمقراطية حيث تم البدء بتشكيل الأحزاب سنة 1831 يتقدمهم الحزب الجمهوري كممثل للتيار المحافظ والديمقراطي ممثلا للتيار الليبرالي، بالإضافة إلى الكثير من الأحزاب داخل الولايات والتي عكست الثراء والتعدد الإثني الموجود في الولايات المتحدة(2).

إن صنع السياسة الخارجية الأمريكية ينطوي على عمل العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، بدءا بمؤسسة الرئاسة وما يتبعها من هيئات تنفيذية أخرى كوزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات، والمؤسسة التشريعية ممثلة بالكونغرس بمجلسي الشيوخ والنواب، ووصولا إلى العديد من عناصر التأثير الأخرى وهي تتنوع في الحالة الأمريكية كما أشرنا سابقا نظرا لكبر حجم الدولة وحجم التزاماتها الخارجية الحالية، كما يجد هذا التنوع تفسيره في انفتاح النظام الأمريكي واتساع هامش المشاركة التي يمنحها لمختلف الفواعل وأهمها مجموعات الضغط من أصحاب المصالح الاقتصادية

---

(1) علوي، مصطفى، **السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص96.

(2) سليم، محمد، السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص45.

والإيديولوجية (أصحاب الشركات الكبرى واللوبي الإسرائيلي،..) ووسائل الإعلام ومراكز الفكر والرأي وكذلك تأثير بعض العوامل الأخرى كالعامل الديني خاصة مع المحافظين الجدد(1).

1- الجهاز التنفيذي

بموجب النظام الأمريكي يعتبر الرئيس صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية ويتمتع بنفوذ كبير في مجال السياسة الخارجية حيث يقول الأستاذ ستيفن واين المختص بشؤون الرئاسة " عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائما بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية "(2).

يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة والمحدد لبرنامج السياسة الخارجية، حيث يقوم بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ويشرف على عملية التفاوض مع الدول ويعين السفراء ويعتمد السفراء الأجانب، ورغم أن سلطة إعلان الحرب تعود للكونغرس إلا أن بعض الرؤساء أعلنوا الحرب دون إعلان رسمي من قبل الكونغرس (قرار ترومان الحرب على كوريا في 1950)، ورغم مراقبة الكونغرس لعمل الرئيس في بعض القضايا إلا أن الرئيس قد يفلت من هذه الرقابة باللجوء إلى الاتفاقات التنفيذية بينه وبين دولة أجنبية كحالات المساعدات العسكرية والمالية لدول تربطها علاقات مع الولايات المتحدة يقول " والفر نورث" مستشار ريغان للأمن القومي: " إن الدستور يمنح الرئيس السلطة اللازمة لاتخاذ كافة القرارات وتنفيذها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية "(3).

وتبرز داخل الجهاز التنفيذي وزارة الخارجية كهيئة مركزية رسمية حيث تعتبر مركز رئيسي للمعلومات والوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة بالخارج، يرأسها كاتب دولة يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها وهو مسؤول أمام الرئيس مباشرة وينظم برامج المساعدات الخارجية ويساعده أكثر من 250 ألف موظف نصفهم خارج الولايات خارج الولايات المتحدة موزعين على 140 سفارة بميزانية إجمالية تبلغ سنويا 1.8 مليار$، وتتبع وزارة الخارجية بعض الوكالات كوكالة التنمية الدولية ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح،

---

(1) علوي، مصطفى، **السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص101.

(2) سليم، محمد، السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 57.

(3) السليمي، منصف، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**، مرجع سابق، ص169-171.

ويقسم عمل الوزارة إلى قطاعات بحسب معياري التوزيع الجغرافي والاختصاصات التقنية، حيث توجد(إدارة أوروبا، شؤون القارة الأمريكية، شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والشرق ألأدنى وآسيا، شؤون المنظمات الدولية) أما التقسيمات الفنية فهناك الشؤون القانونية والاقتصادية والمراسيم والتخطيط السياسي والاتصال، ويمكن الإشارة إلى أن دور مستشاري الرئيس لا يقل أهمية عن دور وزير الخارجية وقد يتعداه، ومن أمثلة الأدوار المهمة لوزراء الخارجية دور كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون، وعلى العكس كان دور شولتز هامشيا في عهد ريغان(1).

وإضافة إلى وزارة الخارجية تلعب المؤسسة العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع دورا بارزا وبخاصة في الشؤون الأمنية والتدخلات العسكرية، فبالرغم من أن زمام عمل القوات المسلحة بيد الرئيس إلى أن كاتب الدولة في شؤون الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة يشاركان في اجتماعات مجلس الأمن القومي وذلك للمساهمة في مناقشة الخيارات والبدائل بالنسبة للسياسات الخارجية كما يعملون على بلورة السياسات العسكرية وتعمل القيادات الميدانية على وضع وتنفيذ الخطط والعمليات العسكرية بناءا على القرارات المتخذة من قبل مؤسسة الرئاسة، ويساعد وزير الدفاع بمقر الوزارة " البنتاغون" ثلاث وزراء في سلاح الجو والبحرية والجيوش، ويتولى متحدث رسمي باسم البنتاغون عملية الاتصال بوسائل الإعلام بناءا على أوامر وزير الدفاع(2).

وبمقتضى قانون الأمن القومي الصادر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان تم إنشاء مجلس الأمن القومي كهيئة حكومية يرأسه رئيس الدولة ويتكون من نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع، ومديره التنفيذي هو مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، وقد يحضر اجتماعاته مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ورئيس هيئة الأركان العامة ومدير الاستخبارات، يعمل على تقديم الاستشارة وتحديد البرامج الإستراتيجية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية وحتى الشؤون الاقتصادية، وصياغة الصورة العامة للقرارات ويتم ذلك بجمع كبار المسؤولين وتزويدهم بمعلومات متكاملة لاستعراض وتحليل مختلف البدائل المطروحة، وقد يتبعه مجموعة باحثين يقومون بدراسات ذات صلة بوظائف المجلس(3).

---

(1) علوي، مصطفى، **السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص103.

(2) السليمي، منصف، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**، مرجع سابق، ص215-222.

(3) سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص74.

وإضافة إلى هذا المجلس وبموجب نفس القانـــون السابق تم إنشاء وكالة المخـــابرات المركزية" CIA " لتعمل على تقديم المعلومات لمجلس الأمن القومي في الميدان الاستراتيجي وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية كما ترصد وتحلل وتضع تقديرات لحالة الأوضاع السائدة في العالم، كما ينطوي عملها على بعض الممارسات الخفية كالقيام بعمليات سرية في الخارج لتنفيذ أهداف محددة في برنامج السياسة الخارجية، ويعتبر مدير الوكالة مسؤولا أمام الرئيس، وللوكالة علاقات اتصال مع الكثير من زعماء العالم وبذلك تعمل على التعرف وتحليل مختلف المواقف قبل بلورة أي رؤية نهائية بشأن قرارات معينة خاصة تلك المتعلقة بالتدخلات العسكرية الخارجية(1).

2- الهيئة التشريعية

يعتبر الكونغرس الأمريكي بمثابة السلطة التشـــريعية في النظام الأمريكي، ويتألف من مجلس النواب الذي يظم 435نائب بولاية نيابية تدوم سنتين ومجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات بنائبين لكل ولاية أي مئة نائب تدوم عضويتهم ستة أعوام ويجدد ثلثهم كل سنتين ويتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري والديمقراطي, وبموجب الدستور الأمريكي فإن للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين ويوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية واعتماد سفراء الدول الأجنبية والاعتراف بالدول، وبالرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونغرس هو من يملك حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة وله صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية كما أن له سلطة الموافقة على الميزانية العامة بما فيها ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية، وهناك ثلاث لجان تعمل في الكونغرس وتختص بالشؤون الخارجية وهي لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ ولجنة العلاقات الدولية ولجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين،و لأعضاء الكونغرس إمكانية الاتصال وزيارة البلدان الأجنبية بشكل فردي أو جماعي والتباحث في مجال العلاقات المشتركة، وهذا ما يوفر مراقبة أكبر للشأن الخارجي، كما يمكن لمجلس الشيوخ استقبال مسؤولين أجانب و رصد آرائهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في تقديم المساعدات(2).

---

(1) السليمي، منصف، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**، مرجع سابق، ص202-206.

(1) **مرجع سابق نفسه**، ص141.

ورغم هذه الصلاحيات المتعددة فإن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يعرف إثارة إشكالية السيطرة في اتخاذ القـــرارات وتنفيذها بين مؤسستي الرئاسة والكونغرس فتاريخيا عرف بداية الدولة الأمريكية هيمنة رئاسية لتتراجع بعد الحرب الأهلية لصالح الكونغرس وتعود بقوة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الخمسينات، وقد ساهم في هذا الرجوع ظروف الحرب الباردة بالإضافة إلى إنشاء الهيئات والوكالات المرتبطة خاصة بالأمن القومي (مجلس الأمن القومي، وكالة المخابرات المركزية، هيئة الأركان المشتركة)(1).

وهذا التأرجح في السلطات يجد تفسيره في كون أن فترات الانفتاح والتدخل الخارجي يلعب أثناءها الجهاز التنفيذي دورا أكبر حيث أفراد الشـــعب راغبين في أن تلعب الولايات المتحدة دورا نشيطا في الشؤون الدولية، بينما يكسب الجهاز التشريعي قوته في مرحـــلة الانطواء باعتبار الكونغرس المصدر التاريخي الأهم للشعور الانعزالي حيث يضع قيودا أكبر على نشاطات السياسة الخارجية، ولذا فإن إعادة انتخاب رئيس لفترة رئاسية ثانية تعني تراجع قوة الكونغرس لصالح البيت الأبيض ما دام العمل الرئاسي يلقى تأييد الرأي العام(2).

وفي فترة رئاسة كلينتون اصطدم بكونغرس جمهوري قوي بقيادة "جنجرتش" وهو شخصية معادية للأمم المتحدة وكان وراء رفض تسديد حصة الولايات المتحدة لدى المنظمة الدولية، كما قام الكونغرس بسن قانون نقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القـــدس كما أعلن في 1998أن تحرير العراق من نظامه السابق هو السياسة الرسمية لأمريكا، وقد كـــان لهذا الدور أثر في الســياســـة الأمريكية فقد جاء بعض رموز إدارة بوش كديك تشـيني بأولوية وقف صـــلاحيات المؤسسة التشريعية والتي تعاظمت خلال فترة التسعينات واستعمل لذلك أهم وسيلة وهي إخفاء المعلومات وحصرها على الرئيس ومعاونيه(3)، وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتساعد فـــي

---

(1) سليم، محمد، السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص86.

(2) Holmes, Jack E, :evin Joldersma and Aaron Kec;, U.S. Foreing policy, Long Cycles – What Might They Mean for world Long Cycles?
In:http://www.ciaonet.org/conf/hog10

(3) الشوربجي، منار، **الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية**، مرجع سابق، ص212-215.

هذا الاتجاه حيث ازداد التعتيم والسرية واتخذت إدارة بوش العديد من القرارات دون إخطار الكونغرس، وهكذا فالأحداث المذكورة وحرب أفغانستان والعراق أدتا إلى تسريع كبير في تعزيز السلطات الرئاسية التي سعت إليها إدارة بوش(1). ويلخص " اندرو بنيت" العلاقة بين الكونغرس والبيت الأبيض في مجال السياسة الخارجية في كون الكونغرس له اليد العليا في الشؤون الدولية المتسمة بطابع داخلي والتي تهم الناخبين مثل التجارة الدولية وليس نفس السلطة فيما يتعلق بالحرب، وتزداد سلطة البيت الأبيض في قرارات التدخل في حفظ السلام والتدخل العسكري الإنساني(2). وهكذا يمكن القول إن الكونغرس يؤدي وظيفة الرقابة أكثر من صنع وتنفيذ السياسة الخارجية كما أن دوره يعتبر غير مباشر بالرغم من أهميته ومركزيته في السياسة الأمريكية عموما والخارجية على وجه الخصوص.

3- تأثير الجماعات الضاغطة

إن الجماعات الضاغطة تعبر عن إطار تنظم فيه مجموعات مختلفة ذات مصالح مشتركة أو متباينة، ولتحقيق هذه المصالح تعمل على التأثير على صناع القرار وذلك بالسعي إلى توجيه القرارات بما يخدم مصالحها، وفي الولايات المتحدة أوجدت هجرة الجنسيات المختلفة إليها العديد من القوميات والجماعات، وقد عمل اتساع نشاط الولايات المتحدة في الداخل والخارج على زيادة تحرك وتأثير هذه الجماعات، ولذا فهي تتنوع فمنها المرتبطة بمصالح الشركات الاقتصادية الكبرى خاصة متعددة الجنسيات والتي يمتد تأثيرها إلى خارج الولايات المتحدة كشركات الصناعة العسكرية والبترولية الكبرى ذات النفوذ الواسع في دوائر صنع القرار "نخبة المجمع الصناعي العسكري،" ومن جهة أخرى أثر العامل الديني والانتماء الاثني بشكل كبير في إنشاء العديد من الجماعات والهيئات الناشطة في هذا المجال كجماعات اللوبي الإسرائيلي، كما تعرف الولايات المتحدة انتشارا كبيرا للجماعات المهنية ونقابات العمال واتحادات

---

(1) غولوب، فيليب، **عودة إلى الرئاسة الإمبراطورية في الولايات المتحدة**. على الرابط:
http://www.mondiplloar.com.article1395html

(2) عرض كتاب لروبرت ليبر: السياسة الخارجية للولايات الأمريكية في القرن الواحد والعشرين ، **السياسة الدولية**، العدد 135، 2003، ص353.

غرف رجال الأعمال وجمعيات المجتمع المدني الأخرى التي تتخذ من حماية الحريات وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة أهدافها الرئيسية(1).

أ- نخبة المركب " المجمع " الصناعي العسكري

لقد عرف هذا المفهوم ظهوره الأول في خطبة ايزنهاور لسنة 1961، حيث أراد أن يعبر عن التغيير الذي لحق بالمؤسسة العسكرية واختلافها الكبير مع ما كان سائدا من قبل حيث لم تكن هناك انتشار لظاهرة ارتباط المصالح بازدياد التسلح، و هكذا ظهرت شبكة معقدة من المصالح تتجاذبها أطراف مختلفة، ولذا فهو يعرف بتحالف العسكريين والصناعيين المستفيدين من إنتاج وبيع الأسلحة وتأثيرهم على صناع القرار باتجاه تأجيج عملية سباق التسلح، فحرب أفغانستان والعراق بينت ما أسماه البنتاغون الثورة في السلاح، وهكذا لم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء دوره، بل أعاد تنظيم نفسه وهم ينطلقون من فكرة أنه من المعقول تمويل المشاريع العسكرية بضرائب المواطنين لأن المقابل هو ضمان الأمن، ولأن ميزانية الدفاع تتجاوز 20% من الناتج القومي الإجمالي، فقد استفادت كثيرا هذه الشركات العسكرية وأضحت نخبة متماسكة تسمى بالشكرتاريا، أي حكم الشركات(2).

وإذا كان الظهور الاصطلاحي لهذه الظاهرة كان مع بداية الستينات فإن ظهورها الفعلي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عند امتداد الحرب إلى الولايات المتحدة حيث كانت تتبع سياسة العزلة فأنشأ مجمع الصناعات العسكرية سنة 1918 برئاسة برنار باروك يهودي الأصل صاحب نظرية المركزية في الإعداد والتحضير للحروب. وتمثل حاليا أكثر من 230 ألف شركة تتعاقد مع البنتاغون وأمثلتها، شركة لوكهيد مارتن التي بلغت قيمة عقودها سنة 1997 حوالي 18.5 مليار$ وتحتل المرتبة 32 في ترتيب الشركات العملاقة كبوينغ، ورايثيون المختصة في إنتاج الصواريخ المضادة للصواريخ. ويتميز المركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة بوجود شبكة كبيرة ومعقدة ومترابطة تضم أطراف ووظائف مختلفة وقد أصبح يتمتع بنفوذ واسع في الإدارة الأمريكية، فهذه الشركات تتخذ من

---

(1) الشوربجي، منار، **الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية**، مرجع سابق، ص220.

(2) حافظ، زياد، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، **المستقبل العربي**، العدد 306، 2004، ص81.

مضاعفة هوامش الأرباح هدفا رئيسيا، وقد استطاعوا اختراق دوائر صنع القرار مستفيدين في ذلك من البحوث والدراسات التي تسوق لمفاهيم مختلفة في استراتيجيات الأمن القومي كالضربة الاستباقية وسياسة قلب الأنظمة المعادية، وقد تقلد أصحاب هذه الشركات بعض المناصب الحساسة كالرئيس السابق لشركة لوكهيد مارتن غوردن انغلاند الذي أصبح النائب الأول لوزير الأمن الداخلي(1).

ب- جماعات اللوبي الإسرائيلي

يعبر اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة عن تحالف بين مجموعة من الأفراد والمنظمات هدفها الأساسي الضغط على صانعي القرار في اتجاه وضع سياسة خارجية موالية لإسرائيل، ويشكل هذا اللوبي اليهود الأمريكيون والعديد من التنظيمات كاللجنة الأمريكية- الإسرائيلية للشؤون العامة **AIPAC**، كما يضم هذا اللوبي مسيحيين بروتستانت مثل جاري بويل وجيري فالويل والمحافظون الجدد كجون بولتون، وروبرت ارتلي رئيس التحرير السابق في"**Journal Street Wall**" ، ووليام بنيت وزير تعليم سابق والصحفي جورج ديل(2). وما يميزهم تغلغلهم في معظم دوائر صنع القرار فهناك أعضاء في الكونغرس كديك آرمي وعناصر في الجهاز التنفيذي كدونيس روس ومارتن أنديك مع كلينتون، وإليوت أبراهام ودوغلاس فيث وريتشارد بيرل مع بوش الابن، بالإضافة إلى امتلاكهم لبعض كبريات الشركات الأسلحة والبترول والصناعات التكنولوجية وغيرها ولذا فلديهم قوة وضخامة موارد داخل الولايات المتحدة وخارجها كما يعرفون باختراقهم الكبير لمعاهد البحوث والدراسات ومراكز الفكر والرأي فمارتن أنديك كان يعمل في 1985 في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وهناك معهد بروكينز من خلال مركز سابان المملوك لرجل الأعمال الأمريكي اليهودي سابان حاليين، كما أنهم يضغطون دائما باتجاه عدم تعيين أي منتقد لإسرائيل في مناصب حساسة وبخاصة في وزارة الخارجية(3). وبفضل عمل هذه اللوبيات فقد ظلت الولايات المتحدة تقدم دعما ماديا ودبلوماسيا كبيرا وظهر ذلك أساسا في المعونات الاقتصادية حيث بلغت ما بين 1973 – 2003 حوالي 140 مليار $، وهي تمثل 20%من مساعدات أمريكا الخارجية وهذا دون أن تطلب من إسرائيل كشف مسبق عن كيفية إدارة

---

(1) حافظ، زياد، **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة**، مرجع سابق، ص 81-83.

(2) Mearsheimer, John J & Walt Stephen M. the Israel Lobby and U.S. Foreibn Policy, Review of Books published, Vol. 28, No.6, March 23, 2006.p.112.

وإنفاق هذه الأموال، كما يتضح الدعم الدبلوماسي أيضا في اعتراض الولايات المتحدة منذ 1982 على 32 قرار يدين إسرائيل وذلك باستعمال حق الفيتو، ولمناصري إسرائيل في الولايات المتحدة تبريراتهم لهذا الدعم حيث يرون أن إسرائيل دولة ديمقراطية ضعيفة محاطة بأعداء ديكتاتوريين كما أن المعاناة السابقة للشعب اليهودي تتطلب العمل على معاملته بطريقة خاصة(1).

إن الثقل الإعلامي الذي يتمتع به هذا اللوبي كان له الأثر البارز في تسويق المشاريع والأهداف الإسرائيلية وهكذا عملت هذه الوسائل الإعلامية على وضع إسرائيل دائما في صورة المعتدى عليه، وأضحت معاداة السامية التهمة الحاضرة لمن يشكك في المحرقة أو ينتقد السياسات الإسرائيلية، وحتى التطرق لنفوذ هذه اللوبيات داخل الولايات المتحدة من خلال الدراسات النادرة لا يحظى بالاستجابة والمتابعة بل بالتنديد والمقاطعة، ومن جهة أخرى فإن الساسة الأمريكيين لا يخفون دعمهم المطلق لإسرائيل وجعل أمن إسرائيل ووضعها الاستراتيجي المتفوق في منطقة الشرق الأوسط أحد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ولذا فهم يتجنبون دائما الخوض في الملف النووي الإسرائيلي.

ورغم هذا النفوذ اللامتناهي فإنه في الآونة الأخيرة وعلى خلفية الحملة الأمريكية على أفغانستان والحرب على العراق خاصة، والتي كان أحد أسبابها ضغط اللوبي الإسرائيلي والتي يرى البعض أنها شوهت صورة الولايات المتحدة في العالم فقد تحركت بعض الدعوات خاصة من الأكاديميين للتحذير من عواقب الرضوخ والتساهل في التعاطي مع هذه الجماعات، فبالإضافة إلى الدراسة التي قام بها كل من ميرشايمر وستيفن وولت حول تأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الأمريكية، يدعو بريجينسكي في كتابه الكونغرس" فرصة ثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية " إلى التدقيق في قوانين اللوبي وجماعات الضغط والمصالح المناصرة لدول أجنبية للتقليل من نفوذها وتأثيرها على صانع القرار الأمريكي، ويعتقد أن اللوبي الإسرائيلي يشوه مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط(2).

---

(1) Mearsheimer, John J & Walt Stephen M.Ibid. PP, 19-20.

(2) عرض كتاب لبريجنسكي، فرصة ثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، على الرابط:
Annabaa.org/nbanews./62/194,html.

وهكذا يمكن القول أن جماعات الضغط لها تأثير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية بداية بأصحاب الشركات الصناعية الكبرى خاصة العسكرية ثم جماعات اللوبي الإسرائيلي ومختلف المنظمات الأخرى والهدف النهائي هو العمل على تأمين تدفق البترول وزيادة ربح هذه الشركات وتكريس سيطرتها وحماية تنافسيتها، والحفاظ على أمن إسرائيل وإبقائه أولوية إستراتيجية، وعندما تقرر هذه الجماعات فإنها ترفع مطالبها للرئيس أو وزير الدفاع أو الخارجية ويحال الموضوع على المؤسسات البحثية المختصة لدراسته وتقديم التوصيات والاقتراحات بشأنه قبل تنفيذه.

4- تعاظم أهمية الدين في السياسة الخارجية الأمريكية

إن الدين يعني الالتزام بعقيدة معينة وأداء واجباتها وشعائرها وكل ما يتصل بها من عبادات نحو المعبود المعترف به، وهو كظاهرة اجتماعية يتسم بالموضوعية والتلقائية والإلزام والعمومية. وفي الولايات المتحدة يعود الالتزام بالدين إلى المهاجرين الأوائل، وتحتوي الولايات المتحدة على كل ديانات العالم وتضم 300 ألف كنيسة، أي كنيسة لكل 900 شخص، وينقسم أغلبية الأمريكيين على الديانات الرئيسية كالمسيحية (180 مليون بروتستنت، 60 مليون كاثوليك)، والإسلام بسبعة ملايين واليهودية بستة ملايين(1).

إن العلمانية الأمريكية تعني حضر إعلان دين رسمي للدولة وليس حضر التدين أو دور الدين في الحياة السياسية حيث يعتبر المجتمع الأمريكي الأكثر تدينا بين المجتمعات المتقدمة، فيصف هنتكتون هذا بأن أمريكا تحيا بروح الكنيسة، والكنيسة لا تعني المسيحية بل تعني الدين المدني ومنظومة القيم والمعتقدات والأفكار التي يؤمن بها العقل الجمعي الأمريكي وأساسها أن أمريكا دولة مختارة ومكلفة برسالة سامية في هذا العالم، ومن تجليات هذا الانتشار الواسع تزايد عدد وقوة المؤسسات والجامعات الدينية وازدياد تنظيمها وإمكاناتها(2).

---

(1) عبد الشافي، عصام، دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية، الأزمة العراقية نموذجا، **السياسة الدولية**، العدد 153، 2003، ص130.

(2) الشوربجي، منار، **الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية**، مرجع سابق، ص213.

لقد أضحى الدين يعتبر أحد مصادر تشكيل الهوية والثقافة في الحياة السياسية الأمريكية إذ يعمل على صياغة تصوراتهم عن أنفسهم وعن العالم الخارجي، ويسيطر البروتستانت على أغلبية المجتمع الأمريكي وهناك ثلاث تيارات داخل البروتستانت حيث نجد الأصوليون البروتستانتيون ويتميزون بالانغلاق والانعزال ولهم نظرة تقديسية للإنجيل، والليبراليون المسيحيون وهم أكثر انفتاحا ويحضون على الأخلاق و على التعاون ولهم نظرة ايجابية إلى مستقبل العالم ويهتمون بعدة قضايا كالبيئة وحقوق الإنسان وغير متحمسين لتأييد إسرائيل، أما التيار الثالث فهم الإنجيليون وهم الأغلبية الكبيرة من البروتستانت ومن المجتمع الأمريكي عامة أي يمثلون حوالي 40% من البروتستانت، ولفظة إنجيلي " **Evangelion** " أصلها يوناني وتعني الخبر السعيد وظهرت في أوروبا في القرن السادس عشر مع حركة الإصلاح حيث سعى المفكرون الكاثوليك لتسمية الكنائس البروتستانتية التي عظمت العودة لتعاليم الكتاب المقدس " التوراة" وقد ساهمت الصحوة الكبيرة مع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في تكوين الحركة الإنجيلية بقيادة جوناثان ادوارد " **Edwards Jonathan**" وجورج وايتفيلد" **Whitefield George**" وجون ويزلي " **Wesley John**"(1).

واليوم في الولايات المتحدة أصبح يأخذ المعنى المستحدث من الجمعية الوطنية للإنجيليين وهو أن الولايات المتحدة مباركة ولها مسؤوليات نشر القيم عبر العالم(2)، ومن بين أفكارهم أنهم يؤمنون بأهمية الدعوة وتحقيق الهداية حيث ينتقل الإنسان حسب اعتقادهم من دائرة الخطيئة إلى حالة الخلاص الدائم ويطلقون عليها " الولادة من جديد " وقد وردت هذه العبارة في حملة كارتر لسنة 1976، وفي الكثير من خطابات بوش الابن، كما يعتقدون بقرب نهاية العالم وأن الشرق الأوسط سيخوض حروبا تمهيدا لمعركة "هرمجدون" بين إسرائيل و العرب والتي يجب أن تنتصر فيها إسرائيل ليسهل على المسيح بناء مملكة " الله " في فلسطين عند نزوله الثاني(3). ويعتبرون أن للولايات المتحدة مسؤوليات والتزامات بنشر القيم عبر العالم ويميلون إلى حماية وضع

---

(1) العناتي، خليل، **الدين والسياسة الخارجية الأمريكية**، على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/asiyassa.Index.asp?CurFn=roaa3htm

(2) درويش، إبراهيم، عرض كتاب **أرين آرمسترونغ، المعرفة من أجل الله، الأصولية في اليهودية والمسيحية والإسلام**، على الرابط:
http://www.arab-nation.com/index.php?option=content&task=view&id=5700-->

(3) كوربرت، مايكل، وكوربرت، جوليل ميتشل، **الدين والسياسة في الولايات المتحدة**، ترجمة عصام فايز، وآخرون، بيروت، مكتبة الشروق الدولية 2006، ص 241.

أمريكا كقوة عالمية مسيطرة ويدافعون على شرعية الاستعانة بالقوة العسكرية ضد الدول المهـــددة للســلم والأمن العالمي والمنتهكة لحقوق الإنســان حيث ســاند 77% منهم الحرب على العراق في 2003، ومنذ الســـتينات توجهوا إلى الحزب الجمهوري ويســـاندون أجندة المحافظين الجدد حيث الكثير من المحافظـين الجدد ينتمون إلى هذا التيار أي اليمين المسيحي وهـم يشكلون صلب الإدارة الحالية وعلى رأســـهم بوش الابن، ولذلك هم لا يخفون دعمهم المطلق لإســـرائيل، ويرى روبرت جيرفيس أن بوش يعتقد أن الولايات المتحدة في نزاع بين الخير والشـر ويعزو ذلك إلى زيادة إيمانه مما أعطى معنى لحياته الشـخصـية التائهة والفاسـقة سـابقا، وأضـحت الحرب على الإرهاب مثلا ليست خاصة السياسة الخارجية بل مهمته المقدسة(1).

كما تجلى ذلك أيضـا في المفاهيم التي يسـتعملها "محور الشـر، الحرب المقدسـة، العدالة المطلقة ،"... وهكذا فالإنجيليون يشـــعرون باســـتثنائية المكانة الأمريكية والطابع العالمي لقيمها وبالتالي ضرورة فرض هذه القيم من خلال السياسة الخارجية ".

5- دور مراكز الفكر والرأي

تعرف مراكز الفكر والرأي ومراكز الدراســـات انتشـــارا كبيرا في الولايات المتحدة وقد ســـاهم في هذا الانتشـــار اللامركزية في النظام الأمريـــــكي الذي يتيح لها الحرية في العمل، والانخراط الكبير الذي تعرفه الســـياســـة الأمريكية في الآونة الأخيرة في الشـــــــؤون الدولية، ونتيجة لذلك فقد تعددت الأفكار وتشـعبت الرؤى بشـأن رسـم خيارات السـياسـة الخارجية، وقد بدأ ظهور هذه المراكز بداية القرن العشرين مع معهد كارنجي الذي أسسه " بيت سبيرغ فـــي 1910" ومؤسسة هوفر للحرب في 1919 الذي أنشاها الرئيس السابق " هربارت هوفر"، وبلغ عدده مراكزها، 25% مسـتقل، والأغلبية الأخرى منتسـبة إلى مختلف الجامعات(2)، وقد زاد بشـكل كبير الاعتماد على هذه المؤسسات البحثية وأصبحت منبرا أساسيا في صناعة القرارات في المجالات الإستراتيجية كالدفاع والاســـتخبارات وذلك بناءا على عقود عمل تقوم بموجبها هذه المراكز بإنجاز الدراســـات والبحوث المطلوبة وذلك باستخدام أكاديميين مرموقين، وتقوم هذه المراكز على التخصص الجغرافي

---

(1) درويش، إبراهيم، عرض كتاب **أرين آرمسترونغ، المعرفة من أجل الله، الأصولية في اليهودية والمسيحية والإسلام**، مرجع سابق.

(2) Haass, Richard & Others, U.S. Foreign Policy Agenda, The Role of Think Thanks, an Electronic Journal of the U.S. Departement of Satata, V. 7, N.3, 2002.

للمناطق ومعالجة القضايا التي تمس مباشرة المصالح والأهداف الأمريكية، وهي معفاة من الضريبة وتقوم على تمويل فردي أو ذاتي من خلال بيـــــع الكتب والإصـــدارات البحثية أو من تبرعات الشركات، أو بتمويل مباشر من الحكومة في حالة المـــراكز التابعة له. أما الوظائف الرئيسية لهذه المراكز وحســـب ريتشارد هاس **Haass Richard** " فإنهم يخلقون تفكيـــرا جديدا حول السياسة الخـــارجية كما أنهم يزودون الكونغـــرس والإدارة الرئاسية بالخبراء والعلماء لتقلد مناصب عليا وحساسة، كما يحاولون بـــناء فهم مشترك حول الخيارات المطروحة وهذا بالتنسيق مع صناع السياسة، فقد طالب مثلا معهد كارنيجي بإنشاء مجلس أمن اقتصادي في 1992، واستجابت إدارة كلينتون لهذا المطلب بإقامة مجلس الاقتصاد الوطني في نفس السنة، وقد يلعبون دور الطرف الثالث كوسيط في النزاعات، فقد حدث ذلك في جنوب إفريقيا ، وقام معـــهد الدراسات الإستراتيجية والدولية بإطلاق مشاريع لتحسين العلاقات العرقية في يوغسلافيا والمساهمة في تسهـــيل الحوار اليوناني التركي(1).

ومن أمثلة الذين تقلدوا مناصـــب في الإدارة الأمريكية وكانوا مســؤولين في معاهد البحث نجد أن الرئيس كارتر في 1976 استعان بالعديد من خبراء بروكينز ومجلس العلاقات الخارجية إ و دارة بـوش الحالية اتـبعت نفس النهـج فجون بولتون الذي شـغل منصبي نائب وزير الخارجية للرقـــابة وحضر انتشار الأسلحة، ومندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة كان سابقا نائب لرئيس معهد انتربرايز، كما كان مساعد وزير الخارجية المكلف بشؤون آسيا والباسيفيك جيمس كيلي رئيسا لمنتدى شؤون المحيط الهادي بمـــعهد الدراسات الدولية والإستراتيجية، وبيتر رودمان مساعد كاتب الدولة للدفاع مكلف بشـــؤون الأمن الدولي حاليا كان يشـــغل مديرا لبرامج الأمن القومي في مركز نيكسون(2).

وهكذا فإن هذه المراكز البحثية تقوم بدور كبير في مجال صنع السياسة الخارجية فهي تعمل على تدارس جماعي لمستجدات العالم، والسياسة الأمريكية إزاء ذلك، كما تعمل على نشر الوعي بين أوساط الرأي العام بشأن هذه القضايا لمساندة أو الاعتراض على الخيارات الحكومية، ولذا فان دور هذه المراكز أصـبح يتوافق الى حد كبير مع السـياســة الأمريكية حيث تقوم بعملية التنظير لهذه السياسة فمؤسسة التراث مثلا أضحت تبشر بثلاثية "التاجر العسكري المبشر "، ويقابلهـا ثلاثيـــة

---

(1) القاضي، كريم، مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، على الرابط:
http://acpss.ahram.org eg./ahram/2001 FI/1/1/1E24.HTML

(2) Richard Haass & Others, Op.Cit.p.7

" القوة، الثروة، الدين(1)، وهذا ما يفـــسر التوجهات الأمريكية الحالية وتم توضيحه سابقا في دور الدين وتأثير المجمع الصناعي ورجال الأعمال في توجيه خيارات السياسة الخارجية.

6- أهمية الرأي العام الأمريكي

يعبر الرأي العام عن آراء ومـــواقف المواطنين واتجاهاتهم في القضـــايا التي تخص السـياسـة العامة للدولة ويبرز دوره أ كثر بالنسـبة لقضـايا السـيـــاسـة الخارجية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية على مكانة ودور الدولة على المســـتوى الخارجي، وتختلف أهمية الرأي العام والمكانة التي يوليها له صـناع القرار بحسـب نوع الأنظمة، فنجده في الدول الشـمولية مغيبا حيث تعرف الحـريات العامة تقييدا، أما الدول ذات الأنظمة المفتوحـة المتميزة بالمشاركة الواسعة يكون للرأي العام أهمية كبيرة في صـياغة خيارات السـياسـة الخارجية والتعبير عن مواقفه تجاهها سـواء بالمسـاندة أو بالرفض، وفي الولايات المتحدة يحتل الرأي العام مكانة كبيرة ويعتبر أحد مكـــونات عملية صنع وتنفيذ القرارات، وقد ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة مع التطور النوعـي الذي عرفته تقنيات المعلومات والاتصـالات والتي تعتبر في الولايات المتحدة أحد الركائز الأسـاسـية والمصـادر الرئيسـية لقياس تفضـيلات الرأي العام من إذاعات ومحطات تلفزيونية وصـحافة مكتوبة وغيرها من الوســـائط الإعلامية المختصـــة في هذا المجال، كما أنها تتنوع حيث نجد المراكز الحكومية والمؤسـسـات المستقلة، وبالإضـافة إلى كونـــها مصـدرا هاما للمعلومات لصـناع القرار، فإن هذه الوسائل تؤثر أيضا بتقاريرها وتحليلاتها في توجيه آراء الجمهور من جـهة وتعمل من جهـة أخرى على قياس هذه الآراء ورصـــد انطباعات الرأي العام خاصة في القضايا الخارجية المصيرية، وإذا كانت وسائل الإعلام تلعب دورا كـبيرا ف صناعة توجهات الرأي العام الأمريكي فان الاستقطـاب الحزبي له مكانـــته الخاصة في القضايا الخارجية المصيرية، وإذا كانت وسائل الإعلام تلعب دورا كـــبيرا في صناعة توجهات الرأي العام الأمريكي فان الاستقطـــاب الحزبي له مكانـــته خاصة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي فكثـيرا من عمليات صنع الآراء تركز على معـرفة انتماءات الأفراد الحزبية قبل أخذ آرائهم، حيث هناك اســـتطلاعات لا تخص الرأي العام فقط بل تهتم بآراء أقطاب وزعماء الحزبين الجمهوري والديمقراطي(1).

---

(1) دولار، شريف، الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية، كتاب 21، **من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع تحديدا الهيمنة الأمريكية**، القاهرة، مكتبة مدلولي 2005، ص131.

(2) Shapiro, Robert y. & Yaeli Bloch-Elkon, Id eological Partisanship and American Public Opinion Toward Foreign Policy.

وهكذا يمكن ملاحظة تعـــدد العوامل والفواعـــل الداخلية المؤثرة في صنـــع السياسة الخارجية وقد ازدادت أهميتها أكثر مع التحولات التي عرفها النظام الدولي خاصـــة تلك المتعلقة بالتطورات التكنولوجية والتي مست وسائل الاتصال والمعلومات حيث أصبحت تتيح متابعة أفضل وأسرع للتغيرات الدولية وبالتالي سرعة التفاعل معها والذي سيؤدي بالضرورة إلى التأثير والمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات المتعلقة بخيارات السياسة الخارجية بناء على حد أدنى من الإجماع بما يضمن خدمة مصالح الولايات.

ثانيا: أثر العامل الخارجي

يتأثر الســلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بســلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي وتكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو تعاونـي ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة " س " تجاه الدولة " ص " نتيجة للسلوك الذي استقبلته الدولة "س" من الـــدولة "ص" في المرحلة السابقة. ويحدد تشارلز هيرمان "**Hermann Charles**"أربعة أشكال من التغير في السياســة الخارجية عند استجابتــها للمؤثرات الخارجية:

* تغير تكيفي مع بقاء أهداف وأدوات السياسة الخارجية كما هي.
* تغير برنامجي وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية ومن ثم تحقيق الأهداف يتم عن طريق التفاوض مثلا وليس عن طريق القوة العسكرية.
* تغير كلي للأهداف دون الأدوات.
* تغير في توجهات السياسة الخارجية بالكامل أي يشمل تغير الأهداف والأدوات(1).

إن المحدد الخارجي ذو أهمية كبرى قد توازي مكانة العوامل الداخلية في تأثيره على عملية صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، وينطوي فهم العامل الخارجي على تحليل أهم وحدات النسق الدولي المترابطة من خلال عملية التفاعل المستمرة بين هذه الوحدات، ولأن سلوك الوحدة يعبر عن مخرجات تجاه محيطها الخارجي فمن الطبيعي أن يتأثر هذا السلوك ويؤثر في هذا النسق الدولي، وإذا كانت الدول الكبرى على مر التاريخ تفسر ازدياد نشاطها على المسرح الدولــي بازدياد قوتهــا

---

(1) عبد العاطي، بدر، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول، دراسة حالة، اليابان . إسرائيل، **السياسة الدولية**، العدد 153، 2003، ص8-11.

ومواردها الداخلية وبالتالي تسعى لتوسيع نفوذها والبحث عن مناطق لتصريف منتجاتها والاستـفادة من موارد المناطق الأخــرى تماشيا مع فارق القوة والمكانة بين الدول، إلا أن الولايــات المتحــدة تاريخيـا لم تعرف انخراطا وتدخلا في الشؤون العالمية إلا عندما تعرضت لمؤثرات خارجية –اعتداء بيرل هاربر– بالرغم من تعاظم قوتها مع مرور الزمن.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أصـــبحت البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها وتفاعلاتها تلعب دورا كـــبيرا لدى صانع القـــرار الأمريكي والمرجعية الأساسية لتفسير وصياغة العـــديد من القرارات وقد ظـهر ذلك جليا خلال صراع الحرب الباردة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة تغيرت بنية النظام الدولي وأصبـــح أحادي القطـــبية بزعامة الولايـات المتحدة بكل مـا تتطلبـه تلك الأحـاديـة من تركيز كبير لمصـــادر القوة المختلفة وهذا مـا ســـهل لهـا لعب أدوارا متنوعـة في آن واحد حيث اســـتفادت كثيرا من البنيـة الأحـاديـة في اتجاه فرض سياساتها، ومن جهة أخرى فقد تأثرت الولايات المتحدة بظهور فاعليـــن جدد من غير الـدول علـى مستوى العـلاقات الدوليـة وبخاصـة تلك الفواعل الرافضـة للهيمنـة الأمريكية كالتنظيمات الإسلامـــية ومنها تنـــظيم القاعـــدة بالإضافة إلى المنظـــمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان والنـــاشطة في مجال حماية الـــبيئة وغيـــرها حيث الكثير منها تنتقد وتناهض السياسات الأمريكية.

إن العامل الخارجي تجلى أيضـــا في بروز ظاهرة المنظمات الدولية والمؤســـســـات المالية والتجارية الدولية، بالإضافة إلى سياسات التحالفات المـــــوروثة عن مرحلة الحرب الباردة وكل هذه المكونات تتأثر بها وتستفيد منها الولايات المتحدة كعـــوامل خارجية في اتـــخاذ قراراتها، فللولايات المتحدة مثلا نفوذ كبير في مجلس الأمن لتمتعها بحق الفيتو، كما أنها تســـتفيد كثيرا من خلال تحالفاتها مع الأوروبيين داخل الحلف الأطلسـي وذلك في فرض رؤاها خاصة في المسائل الأمنية، كما أن المنظمات المالية تعرف نفوذا كبيرا للأمريكيين فصندوق النقد الدولي – والذي أضحى يؤثر كثيرا على اقتصـــاديات الدول النامية ويفرض الشـــروط المتعلقة خاصـــة بالإصـــلاح الســـياســـي والاقتصـادي مقابل تقديم القروض والمسـاعدة الفنية– تسـهم فيه الولايات المتحدة بالنصـيب الأكبر حيث تبلغ حصـــتها 6.17%، وهذه المساهمة تسمح لها بلعب دور كبير في توجيه قراراته باعتبار النظام السائد في الصندوق يعطي حق التصويت المرجح على أساس نسبة المساهمة والمـــــستندة أصلا على قاعدة الحجم الاقتصادي، ويمكن سرد المثال التالي على أهمية المساندة الخارجية، بعد

وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر جاء دعم حلف شمال الأطلسي بتصريح أمينه العام جورج روبرتسون الذي قال إن ما تعرضت له الولايات المتحدة يمثل عدوانا على جميع الدول الأعضاء وبالتالي فالمجال مفتوح أمام الولايات المتحدة لتفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف "مبدأ الدفاع الجماعي" وقد تجسد هذا الدعم عسكريا في استفادة إدارة بوش، وذلك بتسخير مجالات الدول الجوية وموانئها ومطاراتها للقوات الأمريكية وتوفير الحماية الأمنية لها في أوروبا، وتبادل المعلومات الاستخباراتية وذلك في حملتها على أفغانستان، أما سياسيا فقد تم استصدار قراري مجلس الأمن 1368، 1373لإدانة الإرهاب، وفوض مجلس الأمن ا لولايات المتحدة اتخاذ كافة الإجراءات التي تراها مناسبة، ويقول باتريك آلار: " **Allard Patrick**" إن القطيعة المقدمة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر هي الإحساس العميق بقابلية الاختراق ... فلا الجغرافيا ولا السلاح تكفي لحماية الولايات المتحدة، وهكذا فالأمريكيون لا يستطيعون تجاهل أن أمنهم يتبع من الآن فصاعدا التعاون مع بقية العالم في مواجهة عدو صعب التحديد ... "(1).

وفي هذا تحذير صريح من الاستفراد بالشؤون الدولية خاصة في جانبها الأمني والحث على ضرورة إعطاء أهمية للحلفاء والشركاء الخارجيين حيث أضحى القرار الداخلي محكوم بالكثير من الاعتبارات الخارجية والمتجسدة أصلا في مكانة الدولة وقوتها ومدى قدرتها على تفعيل إمكاناتها في التأثير في النظام الدولي أو تقليل تأثيره عليها داخليا.

وهكذا يمكن القول أن المحدد الخارجي أصبح يلعب دورا متزايد الأهمية نظرا للكثير من الأسباب كازدياد درجة الارتباط والاعتماد الدولي المتبادل بالإضافة إلى تعدد وتشابك القضايا الدولية التي تحمل بعدا عالميا يتجاوز قدرات وطاقات الدولة الواحدة كالإرهاب الدولي، وفي الحالة الأمريكية فإن هذا العامل الخارجي يبلغ نسبة كبيرة في التأثير وذلك باعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى عالميا من جهة، أو إلى تعاظم دورها ودرجة انخراطها في الشؤون الدولية من جهة أخرى.

---

(1) الشوربجي، منار، **الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية**، مرجع سابق، ص235-237.

المطلب الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية

يوحي مفهوم السياسة الخارجية بالسلوك السياسي أو برنامج العمل الذي تحاول الدولة تنفيذه في المجال الخارجي، فان الدولة عندما تحدد أنماط حركتها السياسية الخارجية، فإنها تنطلق من تثبيت أهدافها الأساسية، ومن ثم تلجأ إلى استخدام مجموعة من الوسائل المزدوجة بين الترغيب والترهيب لتنفيذ تلك الأهداف المنشودة، وفي ضوء ذلك سنحاول بيان الأهداف والوسائل التي استندت عليها السياسة الخارجية الأمريكية.

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، وقد تتفاوت وتختلف هذه الوسائل من دولة لأخرى وفقاً لما تمليه عليها ظروفها وإمكانياتها في تحقيق الهدف المرجو، وتبعاً لذلك تتفاوت مكانة وقدرة الدول فيما بينها في المحيط الدولي وفقا لما تملكه من قوة وإمكانية للوصول إلى أهداف سياستها الخارجية والقدرة على تحقيقها في ارض الواقع، وتتراوح هذه الوسائل مابين الإكراه والقسر ووسائل الإغراء، بمعنى الترهيب والترغيب وغالباً ما يتم استخدام كلا النوعين من الأدوات دون الاقتصار على واحد منها، وبقدر تعلق الأمر بالسياسة الخارجية الأمريكية فان أدوات التنفيذ لا تخرج عن نطاق استخدام القوة بشقيها، (الصلبة، القوة العسكرية والاقتصادية)، و(الناعمة أو اللينة) أن تحصل على ما ترغبه الدولة صاحبة القوة، لأن الآخرين يشاركونها في الرغبة في تحقيق ما تريد، وسوف نتناول أهم الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الولايات المتحدة في تنفيذ سياستها الخارجية في أربعة مجالات هي:السياسية (الدبلوماسية، العسكرية، الاقتصادية، والإعلامية).

1- الوسائل السياسية (الدبلوماسية)

يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية. ويعرفها . . . "جورج كينان" بأنها "عملية الاتصال بين الحكومات". والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية. فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة.

وتتطلب عملية التمثيل والتفاوض التي تجرى بين الدول وما يترتب عليها من أعمال فرعية اضـطلاع عدد من الأشـخاص بمهام محددة لذا جرت العادة بين الدول أن توفد كل منها مجموعة من الأشـخاص للقيام بتلك المهام. وعادة يرأس المجموعة الموفدة شـخص مسـؤول يعتبر الممثل الأصيل لدولته لدى الدولة الموفد لديها ويقوم بإدارة المجموعة وتوزيع العمل بين أعضائها. وتشكل المجموعة بما فيها الرئيس ما يسـمى أو يعرف بالبعثة الدبلوماسـية، وليس هناك حجم محدد من الأفراد للبعثة الدبلوماسية وإنما يعتمد عدد أفراد البعثة على المصالح التي تربط الدولة الموفدة للبعثة بالدولة الموفدة إليها وتتحدد، مرتبة البعثة الدبلوماسـية حسـب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسـية التي تتبادلها مع الدولة الأخرى أو حسـب مبدأ المعاملة بالمثل. إلا أنه من الملاحظ أن معظم البعثات الدبلوماسـية تكون على مسـتوى السـفارة والتي يرأسـها ممثل دبلوماسـي برتبة سفير. ويأتي بعد السفارة من حيث الأهمية التمثيلية المفوضية ويرأسها ممثل دبلوماسي برتبة مبعوث فوق العادة أو "وزير مفوض" كما قد يرأس البعثة الدبلوماسية قائم بالأعمال(1).

2- الوسائل العسكرية

تعمد الولايات المتحدة إلى توظيف ما تمتلكه من القدرات العسـكرية الضـخمة والمتطورة سبيلاً لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتعول الولايات المتحدة بشكل كبير على الأداة العسكرية وهو ما جعل سـياسـتها وسـلوكها يتسـم بطابع عسـكري ومنطلق ذلك هو كثافة اللجوء إلى الوسـيلة العسـكرية وتكرار توظيفها في سـياسـتها الخارجية، إذ وجد (هيرمان) من دراسـته لتكرار اسـتعمال أدوات السـياسـة الخارجية إن إسـرائيل والولايات المتحدة هي أكثر الدول توظيفاً للأدوات العسـكرية، وقد تأخذ القوة العسـكرية موقعاً متميزاً في الإسـتراتيجية الأمريكية العليا، ليس فقط بسـبب إدراك الولايات المتحدة للتأثير الذي تحدثه هذه القوة فحسب، بل أيضـا لأنها تمتلك اكبر ترسـانة عسـكرية في العالم (2)، واستخدام الوسيلة العسكرية يمكن أن نحدده في ثلاثة مجالات رئيسة وهي:

---

(1) قبيسي، هادي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة والواقعية**، بيروت، الدار العربية للعلوم والنشر 2008، ص182-184..

(2) العساف، سوسن إسماعيل، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية، **أوراق دولية**، بغداد، مركز دراسات الدولية، العدد 120، 2003، ص30-32.

الأول: الردع، كظاهرة سياسية دولية قديمة يعبر الردع عن تلك المحاولة الرامية إلى التأثير الجدي في أولويات وأفضليات حركة احد الأطراف وعلى نحو يتماشى مع مصالح طرف ثان يرتبط مع الطرف الأول في وقت محدد بعلاقة صراع، فالردع يجسد إستراتيجية سياسية ذات أدوات عسكرية تنطوي على ربط السياسة الخارجية بالتخطيط العسكري، وفي العصر النووي يعد الردع الجانب الأهم من جوانب الإستراتيجية المعاصرة ، إذ ساد لفترة طويلة منطق الفعل السياسي الأمريكي وعليها بنيت الترسانة الضخمة التي جاءت نتيجة للحرب الباردة وسباق التسلح النووي(1)، وبالنسبة للولايات المتحدة يعكس الردع جانبين:

أ- الجانب الايجابي. الذي يعني التلويح بإيقاع العقاب على الخصم بقصد التأثير في سلوكه وخياراته.

ب- جانب الإرغام. وهو الدفاع الذي يتضمن استعمال جملة من الإجراءات لأغراض صد الهجوم المعادي والتقليل من حجم الإضرار الناجمة عنه وبصورة عامة نجد أن الولايات المتحدة عمدت إلى توظيف الردع كوسيلة لتنفيذ سياستها الأمنية وقدرتها على التوظيف بعوامل متعددة أهمها كانت الإمكانيات العسكرية الكبيرة، فخلال الحرب الباردة عمدت الولايات المتحدة إلى توظيف الردع كمرتكز لسياستها الأمنية لاسيما مع الاتحاد السوفيتي السابق دون الاستعمال المباشر للقوة العسكرية، وبعد انتهاء الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفيتي التزمت الولايات المتحدة بمبدأ الردع الاستراتيجي الذي يعد الوسيلة الأكثر ضمانة لحماية أمنها ومصالحها وتحقيق أهدافها(2).

الثاني: التدخل، تشير كلمة التدخل بمعناها الواسع، إلى الفعل الخارجي الذي يؤثر في الشؤون الداخلية، ويعرفه بشكل دقيق "جوزيف ناي بأنه "مجرد واحد من سلسلة تأثيرات تتراوح بين الإكراه الواطي – الخفيف – والإكراه العالي – الشديد ، ويعرف " شارل روسو " التدخل بأنه: " تدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بقصد تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل أو خضوع معين، إن الدولة المتدخلة تتصرف عن طريق السلطة وتسعى لفرض إرادتها بممارسة ضغوط مختلفة (سياسية، اقتصادية، نفسية، عسكرية ....الخ) لتتراجع عن ما ترغب به "، وبهذا المعنى فانه يعني نزوع إحدى الدول المستفيدة من مستوى التأثير الذي يتجه نحو التأثير في طبيعة الهياكل والتفاعلات القائمة في دولة أخرى تحقيقاً لغايات مختلفة، بالرغم من أن التدخل في الشؤون الداخلية

---

(1) فيصل، غازي، السياسة الأمريكية بين الهيمنة وتصدير العنف، **مجلة أم المعارك**، بغداد، العدد1، 1995، ص7-11.

(2) الجومرد، عامر، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، الموصل، **مجلة الرافدين للحقوق**، جامعة الموصل، كلية القانون، العدد 3، 1996، ص77.

للدول الأخرى هو مبدأ محظور على الصعيد القانون الدولـي والعـلاقات الدوليـة إلا أن الولايات المتحدة تلجأ إليه كوسيلة عسكرية لتنفيذ سياستها الخارجية وإستراتيجيتها الأمنية بصورة مستمرة، إذ أكد وزير الدفاع الأسبق "سيس أسبين " ثلاثة مبررات للتدخل الأمريكي في شؤون العالم هي حماية الأمن وحماية المصالح وحماية القيم(1)، وانطلاقاً من ذلك تتدخل القوات العسكرية الأمريكية لحماية المصالح القومية في حالات ثلاث وهي(2):

1- تتضـمن المصـالح الحيوية الأمريكية بمعنى المصـالح ذات الأهمية المحورية الدفاع عن إقليم الولايات المتحدة أرضـا وشـعبا وحماية أمنها القومي وازدهارها الاقتصـادي، وتؤكد الإدارة الأمريكية أنها سـتفعل أي شـيء تتطلبه حماية تلك المصـالح، بما في ذلك عند الضـرورة الاسـتخدام المنفرد والحاسم للقوة العسكرية، وقد ظهر ذلك بوضوح بعد هجمات 11 أيلول 2001 على الولايات المتحدة ومن ثم القيام بتدخل عسكري (حرب) ضد الإرهاب والإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان عام 2002.

2- تتضـمن الحالات حيث تكون مصـالح الولايات المتحدة المهمة، ولكن ليس الحيوية، مهددة أي المصـالح التي عند تعرضـها للخطر لا تهدد بقاء الولايات المتحدة القومي، ولكنها تؤثر بشـكل هام في رفاهها الاقتصـادي، في مثل هذه الحالات تقوم باسـتخدام القوات العسـكرية فقط إذا كانت تعزز المصـالح الأمريكية، وكانت تمتلك القدرة الملائمة لانجاز غاياتها، مثل تدخل الولايات المتحدة مع الآخرين في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في الخليج عام 1990-1991 من اجل المحافظة على حرية الوصـول إلى احتياطات النفط دون معوقات ومنع امتلاك أسـلحة دمار شـامل من قبل دول غير جديرة بالثقة ودعم نظام دولي يستند إلى حكم القانون.

3- تتضـمن أسـاسـا حماية القيم وحقوق الإنسـان وحفظ السـلام وتخفيف المجاعة وتقديم مسـاعدات إنسانية للمدنيين خلال استخدام القوة العسكرية في حالات الكارثة الطبيعية أو الصراعات المسلحة أو العرقية، وتعد عملية الإغاثة في رواندا نموذجاً طيباً لتلك الخطة، وقد يقترح بعض صناع القرار

---

(1) لفتة، خليل مخيف، عرض **وتحليل كتاب السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين وتحدي القيادة الأمريكية**، بغداد، مركز دراسات الدولية 2002، ص62-67.

(2) عوني، مالك، الاستراتيجية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية، القاهرة، **السياسة الدولية**، العدد127، 1997، ص50-52.

الأمريكي وضـع عدد من المقاييس التي يعد اسـتيفاؤها ضـروريا لمباشـرة عملية التدخل، وفي هذا الصـدد، يرى " كولن باول " وزير الخارجية الأمريكية السـابق، وجوب الحصـول على رد ايجابي لجملة أسئلة قبل تقديم الالتزام بالتدخل ومن ذلك:

. هل الهدف السياسي للتدخل مهم ومحدد بوضوح؟
. هل تم استنفاذ جميع الطرق الأخرى؟
. ما هي التكاليف المتوقعة للتدخل؟
. هل تمت دراسة الفوائد والمخاطر بعناية؟
. وإذا تمت معالجة الوضع باستخدام، القوة، إلى أين ستؤول الأوضاع(1)؟

هذه النقاط تجعل التدخل الإنساني مرتبطاً بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، إذن ورغم المخاوف التي أبدتها بعض الدول إزاء إمكان استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لمبرر حماية حقوق الإنسان للتدخل في الشـؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا أن التدخل الإنسـاني أصـبح أكثر ارتباطاً بإقرار مجلس الأمن له في البوسـنة والصـومال وهايتي ورواندا، في إطار الفصـل السـابع في كوسـوفو وتيمور الشـرقية وسـيراليون والكونغو وهكذا فان النقاش لم يتمحور حول ما إذا كانت حماية حقوق الإنسان تعد مبررا مقبولاً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بل فيما إذا كانت هذه التدخلات تقتضي الرجوع إلى مجلس الأمن للحصول على ترخيص بذلك(2).

وتتوافق حقوق الإنسـان مع السـياسـة الخارجية الأمريكية ومع التقاليد الأمريكية، ومع كثرة الحديث عنها كمبدأ أخلاقي يبرر التوسع والاتجاه العالمية، وقد سيطر هذا الاتجاه على السياسة الخارجية الأمريكية مما جعلها تتورط وتتدخل خارجياً لحماية حقوق الإنسـان والقيم الأخلاقية والديمقراطية إلى انـه قد يتخذ هذا الدفاع عن الحقوق والأخلاق شـكلا ايجابيا يتمثل في أنواع مختلفة من التدخلات الاقتصـادية (فرض حظر اقتصـادي على جنوب أفريقيا مثلاً) والتدخلات العسـكرية الكثيرة، ويشير التاريخ الأمريكـي بوجـه عام إلى تجاوز حالات التدخل في شؤون الغير حوالي 205 حالة خلال الفترة 1798–2002، وهناك حالات فيها تدخلت الولايات المتحدة منفردة وعدد من حالات أخرى تدخلت في الشؤون الدول الأخرى تحت غطاء الأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تدخلت الولايات المتحدة في كوريا عام 1950 والدومينيكان 1965 وفي العراق 1991

---

(1) عوني، مالك، الاستراتيجية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق، ص52–53.
(2) بسيوني، عبير، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 127، 1997، ص30–32.

وفي الصومال 1994، خلال الحرب الباردة كان تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مقيداً وبطيئاً لاسيما في مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي أو مناطق النفوذ المشتركة(1).

ولكن في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت القوة الوحيدة القادرة على التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم، خارج إطار الشرعية الدولية، وانطلاقاً من كل ذلك فقد تتبنى الولايات المتحدة سياسة انتقائية في تعاملها مع مصائر الشعوب وحقوق الإنسان وقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق" جورج دبليو بوش " بأن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تتدخل في كل الحالات التي تحدث في العالم وتدخلها في حال الحدوث، يجب ألا يكون متعارضاً مع مصالحها، من هنا فقد هاجم "نعوم تشومسكي" السياسة الخارجية الأمريكية، لكونها أساءت استخدام القوة بتكثيفها وتركيزها وتسخيرها لخدمة مصالحها الوطنية، غير عابئة بالآخرين ومواجعهم ومعاناتهم وتوطين القيم وربطها بالمصلحة فلا يكون للعدالة والحرية والمساواة، وحقوق الإنسان وسائر قيم الحق والخير قيمة إلا حين تخدم المصالح الأمريكية، ولا يكون الظلم والعدوان وسفك الدماء البريئة، مستهجنا إلا إذا ارتكبت في أمريكا أو كانت موجهة ضد مصالحها، على هذا المنوال أكد الرئيس الأمريكي الأسبق" ريتشارد نيكسون "اثر تدخل الولايات المتحدة والدول الأخرى في7 كانون الثاني 1990 في الكويت، بالقول: (نحن لا نذهب إلى هناك للدفاع عن الديمقراطية، وبالتالي لا نذهب إلى هناك للدفاع عن الشرعية الدولية بل نحن ذاهبون إلى هناك وعلينا أن نفعل ذلك لأننا لا نسمح لأحد أن يمس مصالحنا الحيوية)،وعلية استخدمت في كثير من الأحيان، والولايات المتحدة والقوى الكبرى مبدأ التدخل الإنساني كأداة لاحتواء أو إضعاف أو تغيير النظم السياسية المعادية لها، وبسط سيطرتها ونفوذها على المناطق والدول التي تتدخل فيها، لذلك تعد التدخل الإنساني سبيلا يؤمن للولايات المتحدة الأمريكية فرض مفهومها للسلام (السلام الأمريكي) على عالمي الشمال والجنوب في آن معاً(2).

الثالث: الحرب، عرف " كلاوز فيتز " الحرب على أنها: (فعل عنيف يعتمده احد الأطراف بهدف أن يعلي إرادته على الطرف الآخر، ويدفعه إلى الانصياع إلى رغبته)، تؤكد التجربة التاريخية أن الولايات المتحدة بعد الحصول على الاستقلال استمرت في التوسع والحروب حتى وصلت إلى

---

(1) بسيوني، عبير، **الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص33.

(2) **مرجع سابق نفسه**، ص34-35.

المكانة والهيمنة الدولية التي تتمتع بها اليوم، إذ كانت ولا يزال لا تتورع عن الدخول في حرب أن اقتضت مصالحها القومية ذلك، إذن فهي من أكثر الدول لجوء للحرب حيث شاركت في 29 حرباً من مجموع 114 حرب بين عامي 1945 – 1994، ومنذ بداية القرن العشرين وحتى عام 1991 كانت الولايات المتحدة طرفاً مباشراً في (10) حروب ودخلت طرفاً غير مباشر " حرب بالنيابة " في (118) حرباً في مختلف بقاع العالم، وعلى هذا الأساس نجد أن الولايات المتحدة استعملت الحرب كوسيلة لتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها ولاسيما الهجومية لكونها تحقق مزايا كبيرة لها فهي تختار وقت الحرب ومكانها ونوعية السلاح المستعمل في هذه الحرب، والجدير بالذكر هنا أن مفهوم الحرب وطبيعتها تغيرت ولاسيما بعد أحداث 11 أيلول، فقد ظهرت أو روجت الولايات المتحدة إلى نوع مميز من الحرب والتي سميت بالحرب الإستباقية، تعد الحرب على العراق في عام 2003 واحتلاله من قبل الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين من بين تلك الأنواع من الحروب، وزيادة على ذلك تلجأ الولايات المتحدة إلى توظيف وسائل أخرى لتنفيذ سياستها الخارجية وذلك بأجراء تسهيلات مالية تمنحها الولايات المتحدة إلى دول أخرى بغرض تسهيل حصول الدولة الممنوحة على أسلحة ومعدات ومواد وخدمات تمكنها من تدعيم أمنها وتحقيق الاستقرار(1).

3- الوسائل الاقتصادية

تعد الوسيلة الاقتصادية من أهم الوسائل التي تعتمدها الدولة في تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها ونقصد بها أن تستخدم الدولة قوتها الاقتصادية المتمثلة بسيولتها النقدية والمالية وحجم مشاركتها في التجارة الدولية من اجل التأثير في الحركة السياسية الخارجية لإحدى الدول، وقد لعبت الوسيلة الاقتصادية دوراً مهماً في السياسة الخارجية ووظفتها الدول بالأشكال والصيغ الآتية:

أ- تقديم القروض أو المساعدات إلى الدول الفقيرة أو تلك التي ضربتها الحرب، بشروط تتلاءم مع ما تفرضه الشركات الأمريكية (سياسة الترغيب).

ب- الحظر الاقتصادي والحصار البري إزاء البلدان التي ترفض الانصياع لسياستها أو ترفض قبوله النفوذ والمصالح الأمريكية فيها (سياسة الترهيب).

ح- عقد الاتفاقيات التجارية التي تحظر حماية الصناعات الوطنية في الدول النامية، من خطر الاحتكارات الأمريكية الضخمة.

د- شن الحرب الاقتصادية على عملات الدول التي ترفض الاستثمارات أو التعامل الاقتصادي معها كما حدث في أزمة دول جنوب آسيا وطالت اليابان عام 1998.

---

(1) تشومسكي، نعوم، **القوة والإرهاب، جذورها في عمق الثقافة الأمريكية**، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى 2003، ص175.

هـ- عقد الاتفاقيات التي تمكن الشركات الأمريكية من السيطرة والاستيلاء على ثروات الشعوب ومواردها الطبيعة، بصورة غير محدودة(1).

وتعبر الوسيلة الاقتصادية عن نفسها من خلال المساعدات الخارجية إذ يتم استخدام المكافأة أو سحبها كأساس للترغيب أو الترهيب بهدف دفع الدول المتلقية إلى تبني سلوك ينسجم مع أهداف الدولة المانحة للمكافأة والمساعدة، وتعول الولايات المتحدة على المساعدات الخارجية وتقديمها كأداة تحقق بعض أهدافها انطلاقا من اعتبارين:

الأول: ويتضمن غناؤها وثروتها باعتبارها قوة اقتصادية كبرى مما يتيح لها تقديم مساعدات شتى ولكثير من الدول دون أن يؤثر هذا كثيرا في مستواها الاقتصادي، واليوم تقدم الولايات المتحدة مساعدات خارجية بنسبة 1% من إجمالي ناتجها القومي.
الثاني: إدراك الولايات المتحدة لحاجة بعض الدول الماسة للمساعدة الخارجية مما يساعدها على استخدامها كورقة ضغط على الدول المعينة لدفعها لاتخاذ منهج سياسي معين(2).

لقد استطاعت الولايات المتحدة أن تربط عالم الجنوب ماليا بواسطة شبكتين متداخلتين ومتكاملتين هما المساعدات والمعونات والهبات المالية السنوية وبرامج الديون الخارجية واللتان تحققان في جوهرهما أهدافا اقتصادية وسياسية وعسكرية استعمارية محددة، إذ لاحظ "هاري ماجدوف " أن المساعدات والمعونات والهبات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة لدول الجنوب تحقق خمسة أهداف استعمارية وامبريالية هي :

أ- الترويج للسياسات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي .
ب- زيادة فرص الاستثمارات للشركات الأمريكية وإملاء سياسة الباب المفتوح من اجل الوصول إلى مصادر المواد الأولية .
ج- ربط النمو الاقتصادي في البلاد المتلقية لهذه المعونات بالنظام الرأسمالي العالمي.
د- تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة للشركات الأمريكية الاحتكارية وتسهيل معاملاتها التجارية وزيادة فرص استثمارها عالمياً.
هـ- زيادة اعتماد الدول المتلقية لهذه المساعدات والمعونات على أسواق وسلع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الأخرى(3).

---

(1) لفتة، خليل مخيف، عرض **وتحليل كتاب السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص82.
(2) عوني، مالك، **الاستراتيجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص62.
(3) تشومسكي، نعوم، **القوة والإرهاب**، مرجع سابق، ص182.

أما في برامج الديون الخارجية فهي بلا شك أكثر خطورة من برامج المساعدات والمعونات والهبات المالية حيث يتم استخدامها كأحد أهم وأحدث وسائل الاستنزاف المالي والنقل المعاكس للموارد المالية من الجنوب وتفريغه من رأس ماله. إذ ارتفع دين أمريكا اللاتينية بحلول عام 1990 من 200 إلى 433 بليون دولار ثم وصل في نهاية عام 2001 إلى حوالي 800 بليون دولار، وبلغت الديون وحدها من عام 1982 إلى 2001 حوالي 150 بليون دولار، وتعمد الولايات المتحدة إلى استعمال العقوبات الاقتصادية لتحقيق أهدافها إذ نجدها على سبيل المثال استعملتها ضد كوبا منذ عام 1962 متذرعة بذلك بحجة تهديد كوبا للأمن القومي الأمريكي ففي البداية كان السبب تأميم كوبا للممتلكات الأمريكية ثم تبدلت الحجة بأن كوبا هي حليفة موسكو وتشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة وبعد انتهاء الحرب الباردة تبرر الولايات استمرار الحصار على كوبا بانتهاك كوبا للديمقراطية وحقوق الإنسان(1).

والعولمة الاقتصادية تدفع باتجاه سيطرة كاملة ومباشرة على الأسواق وعلى الخامات وأهمها مصادر الطاقة وإعادة ترتيب الأوضاع العالمية والإقليمية بالكيفية التي تناسب مصالح القوي المهيمنة، ونظراً لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجمل المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية ومعظم الشركات المتعددة الجنسيات، فإنها المستفيد الأول من سياسات العولمة الاقتصادية ومن ثم فإنها تسعى إلى استغلال هذه السياسات بالصورة التي تخدم وتهيئ هيمنتها على الاقتصاد العالمي وعلى مجمل التفاعلات الدولية ففي هذا السياق يرى (كيسنجر) أن الولايات المتحدة كانت ولا تزال القوة المحركة التي توفر دينامية العولمة وهي المستفيد الأول منها، إذ أصبحت الإنتاجية الأمريكية في إدارة الاقتصاد المعيار في معظم البلدان العالم، وعليه شكلت العولمة الاقتصادية أداة فعالة لربط اقتصاديات الدول النامية بالاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه الاقتصاديات الكبرى وخاصة الولايات المتحدة ومن ثم تعد أداة أخرى للهيمنة الأمريكية والضغط على الدول الرافضة لهذه الهيمنة.

4- الوسائل الإعلامية

يعد الإعلام من الوسائل المهمة في تنفيذ السياسة الخارجية للوحدات السياسية الدولية في العصر الراهن، سواء من حيث كثافة الاستخدام أو من حيث تنوع الأساليب، إذ إن انتشار الأقمار الصناعية وصحون الستالايت والانترنيت سهل من استخدام هذه الوسائل ومنحها زخماً غير مسبوق

---

(1) بسيوني، عبير، **الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص44.

وبوتيرة متصاعدة . فلم يجد صناع القرار أو صناع الرأي صعوبة في بث رسائلهم الدعائية في إرجاء القرية الكوكبية بيسر ودقائق معدودة وأضحت رسائلهم لا تدخل وحدات اتخاذ القرار فحسب بل تدخل كل بيت أيضاً لتستميل الرأي العام وبدون عناء. وإذا كانت الوحدة السياسية في سنوات خلت، تجتهد في إيصال قيمها ورؤاها لمواطني الدول الأخرى، من خلال الإذاعات الموجهة أو المراكز الثقافية المنتشرة في البلدان الأخرى أو المجلات والصحف، إلا أنها اليوم أضحت تخاطب جمهور وصناع القرار بشكل مباشر(1).

وتستخدم الدول العظمى والكبرى هذه الوسائل للتأثير في صناع القرار والرأي العام في بلدان عالم الجنوب ترويجاً لسياساتها ومخططاتها . وذلك من خلال مؤسسات راسخة أسست لأغراض إعلامية ودعائية، مستخدمة ضخامة التدفق الإعلامي المتجه من دول الشمال إلى دول الجنوب الذي وصل في تسعينات القرن الماضي إلى نسبة 90 .%ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تسلمت الهرم السياسي الدولي بتفكك الاتحاد السوفيتي ، حولت من خلال وسائل الإعلام استمالة صناع القرار والرأي العام في بلدان عالم الجنوب ، وذلك من خلال استخدام وسائل معنوية جاذبة (القوة الناعمة) لتوظيف القيم وطريقة حياة وأساليب التفكير الأمريكي لتكسب غيرها وتؤثر فيهم . فهي تحاول التأثير بالآخرين لتجعلهم يتقبلون ما ترنو إليه. وكل ذلك تنفيذاً لأهداف سياساتها الخارجية الرامية إلى نقل القيم الأمريكية (أمركة العالم). وبما يتلائم مع تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وجندت لأجل ذلك كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وكذلك الانترنيت لاستمالة صناع القرار والجمهور في عالم الجنوب. ومن خلال ما تقدم يمارس الإعلام دور مهم وفاعل في تنفيذ السياسة الخارجية، وذلك من خلال تأثير وسائل الإعلام بمختلف وسائله في الرأي العام من خلال تحفيز الرأي العام بالمطالبة بمطامح ومطامع وكذلك دعوة الرأي العام في تقرير وتنفيذ البرنامج الحكومي إذا كان ايجابياً ونقد الرأي العام ودفع الجماهير لإعاقة تنفيذ البرنامج الحكومي. وكذلك تأثير وسائل الإعلام في صناع القرار واستمالتهم لدعم أهداف السياسة الخارجية والمساهمة في تنفيذها(2).

---

(1) فيصل، غازي، **السياسة الأمريكية**، مرجع سابق، ص21.

(2) عوني، مالك، **الاستراتيجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص84.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

تناول الباحث في هذا الفصل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من خلال أمبحثين، تناول الأول منها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حرب الخليج، وتناول الثاني السياسة الأمريكية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من نهاية حرب الخليج وحتى نهاية ولاية بوش الابن الأولى.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حرب الخليج (1945 – 1992)

1- فترة الرئيس ترومان 1945 – 1952

بدأت الولايات المتحدة في هذه الفترة والتي كان على إدارتها الرئيس هاري ترومان (1945 –1952) تتطلع لجعل إسرائيل نقطة ارتكاز لمحاصرة المد الشيوعي في الشرق الأوسط. وكان الرئيس الأمريكي هاري ترومان هو رئيس أول دولة في العالم تعترف بإسرائيل بعد ساعات من قيامها عام 1948. وكلمة فيليب جيسب رئيس وفد أمريكا في مجلس الأمن بشأن انضمام إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/17، " لقد اعترفت الولايات المتحدة بدولة إسرائيل في الحال اعترافا تاما وكاملا وربما يثار بعض اللبس بين الاعتراف بدولة إسرائيل والاعتراف بالحكومة المؤقتة لإسرائيل، فبالنسبة للاعتراف بدولة إسرائيل فان الولايات المتحدة قد اعترفت بدولة إسرائيل اعترافا تاما وفوريا وكان اعترافا غير مشروط ولم يكن اعترافا واقعيا "(1).

---

(1) لوسون، فرد، **إدارة ترومان والفلسطينيون**، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون ص55-56.

وتميزت فترة حكم ترومان بنشوء الثنائيـــة القطبية بين المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشيوعي بقيـادة الاتحاد السوفيتي، وبروز عامل النفط فـي العلاقات الدولية. وتم الإعلان عن مبدأ ترومان في مارس 1947، وهدفه صـــيانة المصـــالح القومية الأمريكية والنفوذ الأمريكي عن طريق محاربة امتداد الشيوعية في جنوب شرق أوروبا وغيرها من المناطق(2).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عرضـــت على مجلس الأمن بتاريخ 1948/3/19 مشروع قرار بإلغاء قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947 وقد تضمن البنود التالية:

ـ أنه لطالما بدا واضحا أن قرار الجمعية العام للتقسيم الصادر في 1947/11/29 لا يمكن تنفيذه بالطرق السلمية وأن مجلس الأمن ليس لديه الاستعداد لتنفيذه فان المجلس يوصي:

* تعرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية المجلس.
* يطلب المجلس عقد جلسة خاصة للجمعية العامة.
. والى أن تعقد هذه الجلسة يجب أن تصدر تعليمات إلى لجنة فلسطين لتوقف جهودها لتنفيذ مشروع التقسيم.
. دعوة العرب واليهود إلى إجراء هدنة في فلسطين.
. مناشدة بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى حين التوصل إلى حل نهائي لقضية فلسطين(3).

بتاريخ 1949/5/14 صدر عن البيت الأبيض بيـــان الاعتراف بدولة إسرائيل (نص البيان): " لقد أخطرت الحكومة بأن دولة يهودية قد أعلن عن قيامها في فلسـطين وقد طلبت الحكومة المؤقتة لهذه الدولة الاعتراف بها، والولايات المتحدة تعترف بالحكومة المؤقتة بصـفتها السـلطة القائمة في دولة إسـرائيل الجديدة ". وبلغت المسـاعدات الأمريكيـــة الأولى لإسـرائيل فـــي عهد ترومان حوالي مائة مليون دولار قدمها الرئيس الأمريكي للدولـة العبريـة على شكل قرض فـي إطار برنامج المساعدات الخارجية(3).

---

(1) لوسون، فرد، **إدارة ترومان**، مرجع سابق، ص57.

(3) Steven, L. Spiegel: The Other Arab – Israel: Conflict: Making American's Middle East policy from Truman to Reagins, University of Chicago press, London, 1985, p. 34.

(3) لوسون، فرد، **إدارة ترومان**، مرجع سابق، ص64.

2- فترة الرئيس أيزنهاور 1952 – 1960

وخلال مرحلة حكم الرئيس الأمريكي الرئيس داويت أيزنهاور (1952-1960) استبعدت الولايات المتحدة الأمريكية خيار الدولة الفلسطينية حسب قرارات الأمم المتحدة وروجت لفكرة الخيار الأردني وحاولت تصوير القضية الفلسطينية على أنها مشكلة لاجئين فقط(1).

وفي هذه الفترة تمحورت أهداف السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بدافعين أساسيين الأول: الرغبة في ضمان وصول النفط للحلفاء الأوروبيين والثاني: محاصرة ومنع أي تدخل سوفيتي في المنطقة(2). وقد أطلق الرئيس الأمريكي في هذه الفترة مبدأ هاما سمي " بمبدأ أيزنهاور" الذي يقوم على إنشاء شبكة من الأحلاف لتطويق حركات التحرر لمنطقة الشرق الأوسط ومختلف دول العالم(3).

بتاريخ 1955/8/26 تحدث وزير الخارجية الأمريكي فوستر دالاس عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وقال: " أن أمريكا راغبة في بذل مساعيها لتحقيق تسوية سلمية بين إسرائيل والدول العربية " وعرض مشروعا من ثلاث نقاط(4):

1- وضع حد لبؤس مليون لاجيء فلسطيني. وذلك من خلال:

أ- تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى وطنهم الأول ضمن الحدود الممكنة.

ب- توطينهم في المناطق العربية المتواجدين فيها. وذلك من خلال:

. استصلاح المزيد من الأراضي من خلال مشاريع الري وتحقيق التنمية المائية.

. إيجاد عمل مستقر وثابت للاجئين هناك.

. دفع تعويضات إسرائيلية إلى اللاجئين ويتم تمويل هذه التعويضات بقرض دولي تساهم الولايات المتحدة فيه بشكل رئيسي.

---

(1) طالب، يونس، **سياسة أمريكا الخارجية والمواجهة العربية ـ الإسرائيلية في عهد جونسون**، مجلة شئون فلسطينية، بيروت، العدد 26، تشرين الأول 1973، ص10.

(2) دبورا، جرنر، **فرص أفلتت وسبل لم تسلك: إدارة أيزنهاور والفلسطينيون في فلسطين، والسياسة الأمريكية من ولسون إلى كلنتون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1997، ص 77.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 78.

(4) دبورا، جرنر، **فرص أفلتت وسبل لم تسلك**، رجع سابق، ص 83-84.

2- إزالـة الخوف الـذي يسيطر على دول المنطقة مما يجعلها عاجزة عن الشعور بالأمان والاطمئنان.
3- التوصل إلى حل لمشكلة الحدود بين إسرائيل والدول العربية.

وخلال هذه الفترة ظهرت تنـاقضـــات ثانوية في المواقف بين الولايات المتحدة وإســـرائيل على خلفية العدوان الثلاثي على مصر عام 1956(1).

3- فترة الرئيس كندي 1960 - 1963

أمـا في فترة الرئيس جون كينيدي (1960-1963) فقد ســـعت الإدارة الأمريكية بجدية لحل قضـيـــــة اللاجئين الفلسـطينيين انطلاقـــــا من حق العودة، وشـهدت هذه الحقبة تناميا مطردا في العلاقات الودية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، خلال هذه الفترة تعهدت الولايات المتحدة بالالتزام بان تكون المصدر الرئيسي للأسلحة لإسرائيل(2).

وفي مؤتمر للرئيس كينيدي بتاريخ 1963/5/6 صرح:

- إن الولايات المتحدة تؤيد أمن وسلامة كل من إسرائيل وجاراتها.
- إن الولايات المتحدة تسعى إلى الحد من سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط.
- إن الولايات المتحدة تعارض استخدام القوة في الشرق الأوسط أو التهديد باستعمال القوة.
- إن الولايات المتحدة تسعى إلى الحد من انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط.
- إن الولايات المتحدة في حالـة العدوان أو الاستعداد له بطريقـة مباشرة أو بطريقـة غير مباشرة فأنهـا تؤيد الإجراءات المناسبـة من جانب الأمم المتحدة وأنها ستتخذ إجراء من جانبها لمنع أو وقف العدوان.
- إن الولايات المتحدة تؤيد التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي هناك(3).

---

(1) أحمد، يوسف وآخرون، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، الطبعة الأولى 2002، ص68.

(2) بسطامي، زها، **إدارة كيندي وجونسون والشعب الفلسطيني، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1995، ص66.

(3) بسطامي، زها، **إدارة كيندي وجونسون**، مرجع سابق، ص67-68.

وقد استند كيندي في مجال معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين بالفقرة (11) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) الصادر في 11 كانون الأول 1948، والتي تدعو إلى السماح بعودة اللاجئين والتعويض لمن يرغبون في العودة إلى بيوتهم، واتصل كيندي ببعض الزعماء العرب كجمال عبد الناصر، وملك السعودية، وملك الأردن، وغيرهم، وصرح بأن الولايات المتحدة مستعدة لحسم الصراع العربي الإسرائيلي على أساس العودة أو التعويض، الأمر الذي تم رفضه جملة وتفصيلا(1).

4- فترة الرئيس جونسون 1963 – 1969

وفي فترة الرئيس لندون جونسون (1963-1969) تطورت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في عهد الرئيس جونسون إلى مستوى التحالف السياسي والعسكري، وبلغ الذروة إبان العدوان الإسرائيلي على العرب في العام 1967، وخلال هذه الحقبة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد إسرائيل بالأسلحة الأمريكية المتطورة جدا، وأصبحت إسرائيل مركزا أمريكيا متقدما مهما لمواجهة السوفييتية، ومحاصرة الأنظمة العربية الحليفة للسوفييت. وكان جونسون محاطا بسياج قوي من اللوبي اليهودي، كما اشتهر جونسون بالعداء الشديد للناصرية(2).

وكان جونسون قد أعلن عن مبادىء خمسة بخصوص التسوية في الشرق الأوسط في 19/يونيو 1967، جاء فيها:

* ينبغي أن يكون لكل دولة في المنطقة الحق في أن تعيش دون تهديد بالهجوم عليها أو القضاء عليها.
* توطين أكثر من مليون لاجيء عربي مشرد بصورة عادلة قبل الوصول إلى سلم دائم.
* يجب احترام حقوق الملاحة ويجب تقرير حقوق المرور البري عبر الممرات المائية الدولية لجميع الشعوب.
* يجب تخفيض إرسال شحنات الأسلحة إلى المنطقة وان تحدد بالنسبة لجميع الأطراف وهكذا يخف التوتر ويمكن استغلال رؤوس الأموال في الإنماء الاقتصادي الحيوي.

---

(1) كنعان، حسن، **مستقبل العلاقات العربية الأمريكية**، بيروت، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2005، ص46.

(2) بسطامي، زها، **إدارة كيندي وجونسون**، مرجع سابق، ص70-71.

* يجب تقرير ضمان الحدود والاعتراف بها حتى يمكن الوصول إلى احترام للوحدة السياسية ووحدة أراضي جميع الدول في المنطقة(1).

وفي الاجتماع الذي عقده جونسون مع الرئيس الروسي كوسيغين عرض النقاط الآتية:

1-انسحاب كافة القوات العسكرية وإنهاء حالة الحرب.
2- الاتفاق بين كافة الأطراف على الإعلان عن احترام كل طرف بالمحافظة على دولته القوية المستقلة بذاتها.
3- ضمان المصالح الحيوية لجميع الدول في المنطقة وحمايتها.
4- ضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكافة الدول في الشرق الأوسط.
5- تسوية عادلة ودائمة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
6- حماية الأماكن المقدسة مع ضمانات دولية لحرية الوصول إليها.
7- نظام دولي تساهم فيه هيئة الأمم لمساعدة الدول المعنية على تحقيق هذه الأهداف(2).

وقد بقيت العلاقات الفلسطينية الأمريكية حتى العام 1963 على حالها، حيث أنه لم يوجد أي هيكل أو نظام سياسي يمثل الفلسطينيين في تلك الفترة، إلى أن ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها المختلفة، حيث وجد الفلسطينيون أنفسهم على طرفي نقيض في كل الاتجاهات مع الإدارة الأمريكية، وظل موقف الولايات المتحدة بشأن القضية الفلسطينية في نهاية إدارة حونسون على حاله، كما كانت سياسة ويلسون(3).

غير أن كثيرا من الأمور قد تغيرت بمجيء المنظمة، فعلى الرغم من الدعم الصريح من قبل الولايات المتحدة لإسرائيل في حرب حزيران 1967، واعتبار إسرائيل ذراعا متقدما للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، فقد أصبح الفلسطينيون قوة تجمعهم منظمة سياسية واحدة هي منظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، الأمر الذي دفع القضية الفلسطينية إلى

---

(1) سعودي، هالة أبو بكر، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية 2000، ص66.
(2) السروجي، محمد محمود، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين**، الإسكندرية، 2005، ص122.
(3) السروجي، محمد محمود، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية**، مرجع سابق، ص125.

الظهور على السطح بشكل كبير وفاعل منذ تأسيس المنظمة عام 1964، وأثبتت وجودها فعليا بعد هزيمة العرب عام 1967(1).

وقد نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، كحركة فلسطينية لها برامجها السياسية، التي احتوت على تحديد الموقف الفلسطيني من القوى الدولية المختلفة، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أضرت كثيرا بالقضية الفلسطينية، من خلال دعمها القوي والواضح للحركة الصهيونية، ومن بعدها لإسرائيل بعد إعلان الدولة23)، مما أدى إلى اعتقاد فلسطيني وعربي راسخ منذ العام 1948، أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط اتسمت بالتزام ثابت نحو إسرائيل، التي جرى اعتبارها الدرع المتقدم والدافىء للمصالح الأمريكية في المنطقة.

ومع ذلك فقد كانت فكرة إقامة اتصالات مباشرة بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية، أمرا يراود الأمريكيين بشكل مستمر، والغاية من ذلك دفع موقف منظمة التحرير إلى الاعتدال بشأن السلام مع إسرائيل(3)، وفتح الطريق أمام مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في الفترة التي كان يعتبر فيها الملك حسين البديل عنها، إلا أنها استطاعت أن تثبت أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، من خلال رفض أي متحدث أو وكيل عن الشعب الفلسطيني في صراعه مع الإسرائيليين، ولقد أثبت الطرف الفلسطيني استعداده بالحوار مع واشنطن، ورغبته في ذلك، دون أن يطلب من الولايات المتحدة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني(4).

وبناء على ذلك، فإن ظاهرة العلاقات الفلسطينية الأمريكية هي ظاهرة جديدة، إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أن التفاعل بين الموقف الفلسطيني والأمريكي تفاعل سلبي، وقد ساد التوتر بينهما نتيجة للسياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين، حيث أن سياسة الولايات المتحدة منذ عد ويلسون قد سعت إلى إدارة الصراع حتى تمكن الحركة الصهيونية من تحقيق أهدافها بسهولة على حساب الفلسطينيين، ولم تكتف بذلك، بل ساندتهم بشكل كبير في كافة النواحي، اقتصاديا وسياسيا

---

(1) سعودي، هالة أبو بكر، **السياسة الأمريكية**، مرجع سابق، ص71.

(2) ساوندر، بوني، **الولايات المتحدة والقومية العربية " الحالة السورية 1953 – 1960 "**، ترجمة سامر خليل كلاس، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع 2001، ص35.

(3) Dennis Ross, The Missing Peace The Inside Story of the Fight for Middle East Peace, Washington, Institute for Near East Policy, 1. Ed, 2005, p. 49 – 50.

(4) سعودي، هالة أبو بكر، **السياسة الأمريكية**، مرجع سابق، ص72.

وعسكريا، ونلاحظ أن كافة المشاريع الأمريكية المطروحة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، منحازة بشكل واضح لإسرائيل، حرصا على مصلحتها، خصوصا المشاريع المطروحة لتسوية قضية اللاجئين، ابتداء من مشروع " دالاس " مرورا بمشروع " جوزيف جونسون " ومشروع الرئيس " جونسون " وصولا إلى مشروع " روجرز "(1).

هذه المواقف أدت إلى انعكاس الأمر سلبا على صورة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتزامن ذلك مع تصاعد التأييد العالمي لحقوق الشعب الفلسطيني وقيام دولة إسرائيل، كما جاء في القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن هنا كان التطور في الموقف الأمريكي تجاه قضية فلسطين أمرا لا مفر منه، خصوصا بعد العملية التي نفذتها مجموعة تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 1970/9/6، حيث قامت باحتجاز ثلاث طائرات في مطار أردني صحراوي مع (421) راكبا، بينهم عدد من الأمريكيين، وسعى الرئيس " ريتشارد نيكسون " إلى تحريرهم من خلال التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومن هنا أصبح لزاما على الولايات المتحدة الاتصال بالمنظمة(2).

وفي المقابل، لم يتوقف الفلسطينيون في محاولاتهم، في إجراء اتصالات مع الأمريكيين لمعرفتهم بأن الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد الذي يمكن أن يرعى سلاما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، نظرا لعلاقة أمريكا بإسرائيل، وقدرتها على التأثير في السياسة الإسرائيلية، وبناء على رغبة الطرفين في فتح قنوات الاتصال، وبخاصة من الجانب الأمريكي أذن " هنري كيسنجر " وزير خارجية أمريكا في تلك الفترة، بعقد اجتماعات بين ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية وساسة أمريكيين(3).

---

(1) القاضي، ليلى سليم، حول مشاريع التسويات السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، **مجلة شئون فلسطينية**، العدد 22، حزيران 1973، ص86 – 88.

(2) نخلة، أمين، العلاقات السياسية العربية الأمريكية في محتواها الإسرائيلي، **مجلة شئون فلسطينية**، العدد 1، آذار 1971، ص135.

(3) كوانت، وليم، **عملية السلام " الدبلوماسية الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1967 "**، القاهرة، مؤسسة الأهرام 1994، ص347.

5- فترة الرئيس نيكسون 1969 - 1974

خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي ريتشـــارد نيكســـون (1969- 1974) عارضـــت الولايات المتحدة تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 والقاضـي بانسـحاب إسـرائيل من الأراضـي التي احتلتها عام 1967، كذلك عارضت مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتميزت هذه الحقبـة بالولاء شبـــه المطلق لإسرائيل ومعاداة العرب(1). وتميزت العـــلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكيـــة في عهد نيكسون بالتطابق شبه التام بين مواقف وسياسات البلدين الخارجيـــة، كان الرئيس الأمريكي نيكسون أكثر الرؤساء الأمريكيين مناصرة لإسرائيل، وقد ترجم ذلك مـن خلال الدعم الهائل لإسرائيل في كافـة المجالات، مثل رفع حجم المساعدات بشكل خيالي، وتوظيف هيئـة الأمم المتحدة لتغطيـــة الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية عبر الاستخدام الواسع لحق الفيتو، وتحويل إسرائيل إلـــى الشريك الاستراتيجي الأول لأمريكا في المنطقة(2). وقد بلغت المساعدات الأمريكيـــــة لإســرائيل عام 1972، 40 مليون دولار ثم قفزت إلى 4882 مليون دولار عام 1973 هذا عدا عن القروض المخصصـة للدعم العسكري والاقتصادي والمدني(3).

وقد أعلن نيكسون في 1969/2/6 أن الاهتمام بالشرق الأوسط ينبعث من حقيقة أن هذه المنطقة قد تنفجر عنها حروب كبرى ومن ثم فإنها تحتاج إلى حل عاجل، وبخصـوص مبادرته السلمية في الشرق الأوسط قال أنها ستتناول خمس نقاط(4):

* تؤيد الولايات المتحدة تأييدا كامـلا مهمـة جونار يارنج مبعوث الأمم المتحدة في الشرق الأوسط.
* ستجـري مباحثات ثنائيـة فـي الأمم المتحدة تمهد للمحادثات الرباعية التي ستجري بين بريطانيا وفرنسا وأمريكا والاتحاد السوفييتي.
* ستقوم أمريكا بمحادثات مع دول منطقـة الشرق الأوسط مـع إسرائيل ومع الدول العربية المجاورة لها.

---

(1) السروجي، محمد محمود، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية**، مرجع سابق، ص124.

(1) سعودي، هالة أبو بكر، **السياسة الأمريكية**، مرجع سابق، ص187.

(2) معروف، خلدون، وسمير حسام، دور المحددات الداخلية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية، بغداد، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد 1، كانون الثاني 2006، ص54.

(3) أبو لغد، إبراهيم، هل من جديد في سياسة أمريكا العربية والفلسطينية، بيروت، **مجلة شئون فلسطينية**، العدد 66، أيار 1967 ص16.

* ترغب أمريكا في أن تمضي للعمل في مشروعات طويلة الأجل للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية الخطيرة في المنطقة.
* يجب أن تكون المبادرة متعددة الأطراف ولا تقتصر على اتجاه واحد، وأن تنظر الولايات المتحدة في كل طريق يؤدي إلى السلام.

وترى الولايات المتحدة أن قرار مجلس الأمن الصادر في 22 نوفمبر 1967 يجب أن يكون أساسا لأية تسوية. كما ترى أنه من غير الممكن الرجوع إلى حدود أو خطوط الهدنة التي كانت موجودة قبل الحرب الإسرائيلية العربية في يونيو 1967 وتقترح الولايات المتحدة بدلا عنها تحديد حدود آمنة معترف بها من جميع دول الشرق الأوسط. كما ترى أن توضيح الردود يعتبر تفسيرا صحيحا لقرار مجلس الأمن ولا تعتقد الولايات المتحدة أن هذا القرار يستلزم انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة دون استثناء(1).

واقترحت الولايات المتحدة إقامة مناطق منزوعة السلاح في المناطق المتاخمة للحدود بين الدول العربية وإسرائيل وإقامة قوات الأمم المتحدة في هذه المناطق بصورة مؤقتة، مع ضمان حرية الملاحة في قناة السويس ومضيق تيران لجميع دول المنطقة بدون استثناء. كما يجب على جميع اللاجئين العرب اللذين غادروا أماكن إقامتهم بعد حرب يونيو عام 1967 العودة إلى أماكنهم أما بقية اللاجئين الفلسطينيين فيجب أن يعاد توطينهم في البلاد العربية، والولايات المتحدة مستعدة للاشتراك في مشروعات التنمية الاقتصادية الكبيرة في جميع المنطقة العربية حتى يمكن استيعاب مختلف الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين. كما يجب أن تتوقف جميع الأعمال العسكرية في منطقة الشرق الأوسط كما يجب حل جميع المنظمات الشبه عسكرية(2).

وفي 9 كانون أول 1969 لخص وزير الخارجية الأمريكي روجرز فحوى المقترحات الأمريكية لتسوية النزاع في الشرق الأوسط(3):

1- انسحاب إسرائيل من أراضي عربية محتلة في حرب حزيران 1967 وذلك مقابل ضمانات عربية للوصول إلى التزام مبرم للسلام.

---

(1) السروجي، محمد محمود، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية**، مرجع سابق، ص131–133.
(2) طالب، يونس، **سياسة أمريكا الخارجية**، مرجع سابق، ص21.
(3) أبو لغد، **إبراهيم، هل من جديد في سياسة أمريكا**، مرجع سابق، ص 18 – 19.

2- إدخال تعديلات طفيفة على الحدود يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات.
3- ضمانات أمنية تشمل شرم الشيخ وإقامة مناطق منزوعة السلاح في سيناء ووضع ترتيبات نهائيـة بالنسبة لقطاع غزة لكـي تتمكن القوات الإسرائيلية من الانسحاب من الأراضـــي المصرية.
4- تأمين العبور الحـر إلـى الأماكن المقدســـة في القدس مع الأخذ بعين الاعتبار المصالـــح المدنيـة لجميع السكان ومصالح جالياتها الإسلاميـــة والمسيحيـة واليهودية من قبل إدارتها كمدينة موحدة.
5- التوصل إلى تسوية عبر مفاوضات تجري على طريقة المفاوضات العربيـة الإسرائيلية في رودس عام 1949.

وفي مايو 1970 طرح روجرز مبادرة جديدة دعا فيها الأطراف المعنية: مصـر والأردن وإسرائيل إلى تطبيق قرار مجلس الأمن 242 وعقد اتفاقية صلح بين إسرائيل وجيرانها. وقال بأن على إســرائيل الانســحاب من أرض تم احتلالها عام 1967، وتقوم في المقابل كل من مصـــر والأردن بالاعتراف بإسرائيل وعقد اتفاقية سلام دائم معها. وتضمن مشروعه أيضـا وقف حرب الاسـتنزاف التي كانت دائرة بين مصـر وإسـرائيل في محيط قناة السـويس. قبلت مصـر المبادرة ورفضتها إسرائيل(1).

6- فترة الرئيس فورد 1974 – 1976

وخلال فتـرة حكم الرئيس جيرالد فورد (1974–1976) برز دور وزير خارجيته " هنري كيسـنجر " الذي عرف بدوره المؤثر على صـعيد الصـراع العربي– الإسـرائيلي، من خلال جولاته المكوكية في المنطقة في أعقاب حرب تشـرين الأول / أكتوبر 1973، في إطار سـياسـته المعروفة بسياسة الخطوة خطوة. وأفضت هذه الجولات، والدور المحوري الذي قام به كيسنجر، إلى التوصل إلى اتفاقيات الفصـل بين القوات الإسـرائيلية من جهة والسـورية والمصـرية من جهة أخرى. وتمكنت حكومة إسـحاق رابين الإسرائيلية من توظيف التنازلات الشكلية في اتفاقيات الفصـل للحصـول على مساعدات أمريكية هائلة(2).

---

(1) طالب، يونس، **سياسة أمريكا الخارجية**، مرجع سابق، ص23.
(2) عبد الغفار، نبيل محمود، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب 1982، ص216.

وفي 23 آذار 1976 كررت واشنطن موقفهـا من القدس، وصوتت في مجلس الأمن على قرار بإدانة إجراءات إسـرائيلية في المدينة، حيث قـــال المندوب الأميركي وليام سـكرانتون إن القدس أرض محتلة وإن واشنطن لا تقبل إجراءات " إسرائيل " فيها. ولكن في وجه رد الفعل الإسرائيلـي القـاسي والسريع، تراجعت إدارة فورد وبدا أن الموقف هو نوع من المناورة فبعد يومين استخدمت واشنطن "الفيتو" ضد قرار يدين إجراءات " إسرائيل " في القدس(1).

7- فترة الرئيس كارتر 1976 – 1980

وبالنسـبة لإدارة الرئيس كارتر (1976- 1980) ، فقد أبقت قنوات الاتصـال الخاصـة مفتوحة مع منظمة التحرير(2)، واســتمرت الاجتماعات، حيث جرت اتصـــالات بين بعض قادة منظمة التحرير وبين شخصيات أمريكية، لم تكن لها أي صفة رسمية، أهمها لقاء ياسر عرفات في بيروت مع " بول فندلي " عضـو لجنة الشـئون الخارجية بالكونغرس في تشـرين الثاني 1978، كذلك لقاء عصـــام ســرطاوي ممثل المنظمة الســابق في " فيينا " مع " ميلتون دولف " الســفير الأمريكي في النمسـا في تلك الفترة، وبالتالي كان الحوار في شكله المحدود تطورا إيجابيا، مع أنه لم يحقق في حينه أي نتائج ملموســة على الأرض، ومع ذلك، فإن الســياســة تطورها بطيء جدا ويحتاج إلى نفس طويل(3).

وقد تحدث الرئيس كارتر في العام 1977 عن مبادرة شخصية منه عن الوطن الفلسطيني، كنتيجة لأي مفاوضـات بين الإسـرائيليين والفلسـطينيين، وحاول إيجاد طريق لدفع منظمة التحرير للقبول بقرار مجلس الأمن 242، وكان مستعدا للحوار بمجرد قبول المنظمة بالقرار(4).

---

(1) موعد، حمد سعيـد، الثوابت والمتغيرات فـي موقف الولايـات المتحدة الأمريكيـة من قضيـة اللاجئين الفلسطينيين، **صامد الاقتصادي**، العدد 106، كانون الأول 1996، ص219.

(2) كارتر، جيمي، **فلسطين سلام لا تفرقة عنصرية**، ترجمة عادل بشري، القاهرة، 2007، ص47 – 61.

(3) سليمان، حسن، **السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1993 – 2001**، رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص41.

(4) سليمان، ميخائيل، **فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1996، ص25.

ويمكن القول بأن عهد الرئيس كارتر شـــكل فترة تاريخية كان خلالها الرئيس ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي، ووزير الدفاع، وكل كبار المستشارين على استعداد حقيقي للسير قدما نحو حوار مع منظمة التحرير دون أي تردد يذكر(1).

وقد شهدت فترة حكم الرئيس الأمريكي كارتر محادثات السلام بين إسرائيل ومصر، وتم خلال حكمه توقيع اتفاقية " كامب ديفد " التي شملت محادثات الحكم الذاتي، التي قامت بها مصر نيابة عن الفلسطينيين، حيث أن الفلسطينيين لم يشاركوا في تلك المحادثات منذ بدايتها، وبذلك فإن عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في نلك المحادثات يعني الرفض، أو الحكم مسبقا على أي نتائج قد تتمخض عنها هذه المحادثات، وبالتالي لم يطف على السطح أي تطور، رغم أن محادثات شاقة بين مصر وإسرائيل بهذا الخصوص قد تمت(2).

وخلاصة القول فإن إدارة كارتر فهمت أن التسوية السلمية لن تحصل إلا بحل لمطالب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وبالتالي قدمت الإدارة الأمريكية ما عرف بإعلان أكتوبر 1977، والذي اتفقت فيه أمريكا والاتحاد السوفييتي على ضرورة عقد مؤتمر للسلام، كما أكد البيان أن الحكومتين مقتنعتان بـــان المصالح الحيويـــة لشعوب المنطقة بالإضافة إلى أهمية تقوية السلام والأمن الدولي بصفة عامة تملي بصفة عاجلة الحاجة إلى التوصل في اقرب وقت ممكن تسوية عادلـــة ودائمـــة للصراع العربي الإسرائيلي لكن هذه التسوية يجب أن تكون شاملة ومتضمنة لجميع الأطراف المعنية ولكل الموضوعات. وأن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مقتنعتان بأنه في إطار التسويـــة الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط يجب حل كل المسائل الخاصة بالتسوية ومن بينها، المشكلات الأساسية المتعلقة بانسحاب القوات الإسرائيلية من أراض عربيـــة احتلت خـــلال حـــرب 1967 وحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعـــة للشعب الفلسطيني وإنهاء حالة الحرب وإنشاء علاقات سلام طبيعية على أساس من الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي(3).

---

(1) سليمان، حسن، **السياسة الأمريكية**، مرجع سابق، ص 41 – 42.
(2) سليمان، ميخائيل، **فلسطين والسياسة الأمريكية**، مرجع سابق، ص229.
(3) تشوميسكي، نعوم، **القوة والإرهاب**، مرجع سابق، ص135 – 149.

وفعلا نجحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في عقد مؤتمر جنيف بحضور الأطراف المعنية كلها، ومن ضمنها شكل من أشكال التمثيل الفلسطيني، وبدأت إدارة كارتر تعمل على إنجاح صياغة حل كامل للصراع العربي الإسرائيلي، بما فيه القضية الفلسطينية، وقال كارتر في مؤتمر صحفي: " إن حصول الفلسطينيين على وطن، وحل مشكلة اللاجئين، أمر ذو ضرورة قصوى "(1).

وبذلك تكون سياسة الولايات المتحدة قد اتخذت منحى جديدا لحل القضية الفلسطينية في حينه، ويعتبر الرئيس كارتر أكثر الزعماء الأمريكيين قربا لحلها، فمنذ العام 1974 لم تكن فكرة إقامة وطن فلسطيني جزءا من أي مشروع أمريكي رسمي على مدار عقود مضت. ولم يصل مؤتمر جنيف لأي نتائج أو اتفاقيات بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وغادر كارتر منصبه دون أن يحرز أي تقدم واضح على المسار الفلسطيني الإسرائيلي.

8- فترة الرئيس ريغان 1980 – 1988

وخلال فترة حكم الرئيس رونالد ريجان (1980- 1988) عارضت الولايات المتحدة بشدة فكرة إقامة دولة فلسطينية، وشجعت لفكرة إنشاء حكم ذاتي فلسطيني لفترة خمس سنوات، كما شجعت الولايات المتحدة فكرة ارتباط الكيان الفلسطيني بالأردن(2). وتميزت حقبة ريجان بالانشغال بالتهديد السوفيتي في أفغانستان وتأثيرات سقوط نظام الشاه في إيران مما نجم عنه تدعيم التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، فدعمت الولايات المتحدة الأمريكية العدوان الإسرائيلي على المقاومة الفلسطينية في لبنان عام 1982. وفي العام 1981 تم توقيع مذكرة التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وكانت على شكل تحالف استراتيجي بين البلدين(3).

---

(1) شديد، محمد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون**، ترجمة كوكب الريس، القدس، جمعية الدراسات العربية 1985، ص189.

(2) أيوب، هيفاء، ملامح السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين 1967 - 2004، **شبكة الإنترنت للإعلام العربي**، أيار 2006، ص155.

(3) خضر، إسماعيل، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2005، ص35.

وفي العام 1988 تم التوقيع على اتفاقية التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والتي تضمنت(1):

* وضع خطط عسكرية مشتركة وتنسيق في مجال العمليات والإمداد والتموين.
* تشكيل لجان وفرق عمل مشتركة لدراسة أوجه التعاون الأمني والعسكري بين الدولتين.
* تأهيل إسرائيل للحصول على صواريخ بعيدة المدى تمكنها لاحقا من إطلاق قمر اصطناعي.

وخلال فترة حكم ريغان نظرت الإدارة الأمريكية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظار الحرب الباردة، فقد جرى تعزيز الشراكة الأمريكية الإسرائيلية، على أن تكون إسرائيل بمثابة خط الدفاع الأول ضد التوغل السوفييتي في الشرق الأوسط، ونستدل على ذلك من خلال إعلان " هيج " بأن إسرائيل شريك إستراتيجي. إلا أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 أجبرت إدارة ريجان على إعادة تقييم الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية(2)، حيث قام " شولتز " وزير الخارجية الأمريكي آنذاك في شهر شباط 1988 بالتوجه إلى منطقة الشرق الأوسط أربع مرات متتالية، قدم خلالها خطة منفصلة تضمنت عدة عناصر جوهرية أهمها(3):

- عقد مؤتمر دولي في أواسط نيسان 1988، لفتح باب المفاوضات تشترك فيها إسرائيل ومصر وسوريا ووفد أردني فلسطيني مشترك، وأعضاء الدول الخمس الدائمين في مجلس الأمن.
- في الأول من أيار تبدأ مفاوضات أمدها ستة أشهر، للوصول إلى مرحلة انتقالية من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تشمل إجراء انتخابات من قبل الفلسطينيين لإقامة مجلس إداري.

---

(1) بارود، ليلى، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، نيكسون ـ فورد ـ كارتر ـ ريغان**، نيقوسيا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى 1993، ص52.

(2) خضر، ، إسماعيل، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص41.

(3) غليون، برهان، **أزمة الخليج العربي وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1991، ص22.

- في كانون أول 1988، تبدأ محادثات بين إسرائيل والوفد الأردني الفلسطيني عن الوضع النهائي، ولم يشر شولتز إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يذكر هل سيشترك الفلسطينيون المهجرون خارج فلسطين، وبالرغم من ذلك، فقد رفض إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي الخطة، وبالتالي لم تر النور.

ويمكن القول أن الانتفاضة الفلسطينية هي التي دفعت إدارة ريجان لتوسيع دائرة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأن الانتفاضة عمل فلسطيني بامتياز، كما أنها سهلت على الولايات المتحدة الاعتراف بمركزية البعد الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية كعنصر حاسم في اللعبة لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال، وبخاصة بعدما دعا ياسر عرفات المجلس الوطني للاجتماع في الفترة ما بين 12 – 15 تشرين الأول 1988 بالجزائر، ونجاحه في التصويت على برنامجه السياسي، وإعلان قيام دولة فلسطين(1)، وأن يتولى ياسر عرفات رئاستها، وفي هذا الاجتماع صدر بيانان، أحدهما إعلان الاستقلال، وثانيهما برنامج عمل سياسي، دعا فيه عرفات إلى الاعتراف بقراري مجلس الأمن 242، و338، وحل القضية الفلسطينية على أساس إقامة دولتين على أرض فلسطين، إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية، إلا أن ذلك لم يقنع الأمريكيين بقبول ذلك، كأساس للحوار والإعلان فورا عن بدء المحادثات(2).

في عام 1996 انتخب ياسر عرفات رئيسا لمناطق الحكم الذاتي. وفي العام نفسه غيرت منظمة التحرير الفلسطينية بصورة رسمية الجمل والعبارات الموجودة في ميثاقها الداعية إلى القضاء على دولة إسرائيل وتعهد عرفات بمحاربة الإرهاب حسبما طلبت منه أمريكا كشرط للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم رسميا في 14 ديسمبر 1998، شطب 12 بند من أصل 30 وتغيير جزئي في 16 بند، في تصويت المجلس الوطني الفلسطيني بأغلبية ثلثي المقاعد في الجلسة التي حضرها الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون في غزة. وقد شهد قد الثمانينيات تغيرات كبيرة في فكر المنظمة، فقد ألقى ياسر عرفات خطابًا شهيرًا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول 1988 أعلن فيه اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في

---

(1) شاش، طاهر، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات**، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى 1999، ص37.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص38.

الوجود، وأدان الإرهاب بكافة أشكاله، وأعلن عن مبادرة سلام فلسطينية تدعو إلى حق دول الشرق الأوسط بما فيها فلسطين وإسرائيل وجيرانها في العيش بسلام. وبعد هذا الإعلان توالت اعترافات العديد من دول العالم بالدولة الفلسطينية المستقلة.

وتم إبلاغ أمريكا وإسرائيل برغبة المنظمة بالاعتراف بإسرائيل عبر الوسيط السويدي آنذاك وعبر رسالة من ياسر عرفات وقد نصت هذه الرسالة على ما يأتي: " إن منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد للتفاوض مع إسرائيل على أساس القرارين 242 و 338 وأنها تتعهد أن تعيش مع اسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وأنها تنبذ العنف الفردي والجماعي وإرهاب الدولة في كل صورها ولن تلجأ إلى شيء من ذلك ".

وقد كان المطلوب من منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بقراري مجلس الأمن 242 و 338 صراحة، حتى يتم فعليًا الاعتراف بالمنظمة دوليًا، وبما يعني الاعتراف الصريح بالدولة العبرية وحقها في استمرار إقامة هذه الدولة على الأراضي التي احتلت في العام 1948، وإقرارها بحق التفاوض على 22% من أرض فلسطين وهي الأرض التي تم احتلالها في العام1967. وفي اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في الفترة من 12 إلى 15 تشرين الأول من العام 1988 صدر قرار عن المجلس الوطني الفلسطيني بالموافقة على قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338 ولكن هذا القرار كان يحمل محددات كثيرة، ولكن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات واستكمالاً لاتصالاته الدولية أخذ هذا القرار بدون أية تحفظات أو محددات وأعلن موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على هذين القرارين 242 و 338 بدون قيد ولا شرط، وقد تم إبلاغ أمريكا وإسرائيل عبر الرسالة المذكورة.

وجاء الإعلان لاحقا في 14 كانون الأول 1988، حيث أعلنت الحكومة الأمريكية بدء حوار سياسي هادف مع منظمة التحرير الفلسطينية، وجاء التوصل لاتفاق أمريكي فلسطيني مشترك، نتيجة لجهد شاق وعبر جولات كثيرة من الاتصالات السياسية الدبلوماسية المكثفة، التي تخللها الكثير من الاشكاليات، كما أن الولايات المتحدة رفعت في اليوم نفسه الحظر الذي كانت تفرضه على التعامل مع المنظمة(1).

---

(1) شاش، طاهر، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط " الطريق إلى غزة أريحا "**، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى 1995، ص191.

9- فترة الرئيس جورج بوش الأب 1988 – 1992

أما بالنسبة لفترة حكم الرئيس جورج بوش (1988-1992) ففي العام 1991 وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطابا مهد فيه الطريق لرؤية أمريكية جديدة حول العالم تقوم على أساس فكرة إنشاء نظام عالمي جديد، وكان من تداعيات حرب الخليج الثانية التزام الولايات المتحدة بالسعي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن الدوليين 242، 338، وخلال هذه الفترة عارضت الولايات المتحدة سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة(1).

وفعلا بدأت الولايات المتحدة بالسعي لعقد مؤتمر دولي للسلام(2)، حيث قام وزير الخارجية في تلك الفترة " جيمس بيكر " بجولات مكوكية للشرق الأوسط تمكن في نهايتها من دعوة جميع أطراف الصراع بما فيه الفلسطينيين، إلى طاولة المفاوضات في العاصمة الإسبانية مدريد في 30 تشرين الأول 1991، وكان هدف المؤتمر كما ورد في خطاب الدعوة إليه، لتحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة، تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية، وإسرائيل والفلسطينيين(3)، وبالنسبة للجانب الفلسطيني في هذا المؤتمر فقد كان وجود صيغة مقبولة لتمثيل الفلسطينيين من أصعب المسائل التي واجهت بيكر في محادثات السلام، فقد كان شامير متصلبا في رفضه في التعامل المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي فرض ضرورة إيجاد صيغة بديلة لفريق التفاوض، حيث برزت فكرة تقديم المنظمة لقائمة من الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة تلقى قبولا لدى الأطراف المختلفة، وفعلا تشكل الوفد المفاوض من فلسطينيي الداخل بقيادة فيصل الحسيني وعضوية حيدر عبد الشافي وحنان عشراوي وآخرين(4).

---

(1) بارود، ، ليلى، **السياسة الأمريكية**، مرجع سابق، ص55-57.

(2) Michael C Hudson, To Play The hegemony: Fifty years of U.S. Policy toward the Middle East. Middle East Journal, Vol. 50, No3, 1996, p. 311.

(3) Leon T, Hander, Americans Moment in the Middle East current History. Vol, 95, No 597, January 1996, p. 2.

(4) شاش، طاهر، **مفاوضات التسوية**، مرجع سابق، ص44.

وقد جرى عرض الموقف الفلسطيني بشأن عملية السلام من قبل الوفد المفاوض بموافقة منظمة التحرير في مدريد في 12 آذار 1991، وقد حدد الفلسطينيون في موقفهم المبادىء التي بموجبها يكونون على استعداد للاشتراك في عملية السلام، ومنها الاعتراف بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية كعاصمة، وأن قرارات الأمم المتحدة هي أساس عملية السلام، وكذلك عقد مؤتمر دولي كآلية لدفع عملية السلام إلى الأمام، لكن هذه المطالبات اصطدمت بالموقف الإسرائيلي الذي رفض التجاوب معها، وبالتالي لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي في هذه المفاوضات، وفي المقابل كانت هناك مفاوضات سرية مع منظمة التحرير تمخض عنها التوصل إلى اتفاق في آب 1993، حيث تم الاتفاق على إعلان مبادىء " أوسلو "، وقد تم في هذا الاتفاق إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية، والاتفاق على تشكيل سلطة فلسطينية، وتضمن هذا الإعلان بعض الجوانب الخاصة بكيفية إعادة الانتشار الإسرائيلي، وإجراء الانتخابات الفلسطينية، وتحديد عدد جنود السلطة الفلسطينية، وبعض القضايا المشابهة(1).

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ نهاية حرب الخليج الثانية وحتى نهاية ولاية الرئيس بوش الابن (1992 – 2006)

1- فترة الرئيس كلنتون 1992 - 2000

ويعتبر الرئيس الأمريكي بل كلينتون (1992 – 2000) من أكثر الزعماء الأمريكيين اهتماما بالصراع العربي – الإسرائيلي، مع العلم أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية كانت قد بدأت قبل عهد كلنتون، وقد بذل كلنتون جهدا ووقتا كبيرا من اجل إيجاد حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بشكل خاص(2). وكان متعاطفا جدا مع إسرائيل وأحاط نفسه بمجموعة من المستشارين اليهود الأكثر تطرفا، لدرجة أن البعض اعتبر البيت الأبيض الأمريكي في عهده مؤسسة إسرائيلية(3).

---

(1) سلامة، غسان وآخرون، **السياسة الأمريكية والعرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص166

(2) **دبورا**، جرنر، **فرص أفلتت وسبل لم تسلك**، مرجع سابق، ص97.

(3) الشوربجي، منار، **كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات وأشياء أخرى**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية 2008، ص236.

وظلت السياسة الأمريكية في تلك الفترة مقبولة إلى حد ما، فقد اختلفت إدارة الرئيس كلينتون مقارنة بسابقتها، حيث شكلت زيارة الرئيس الأمريكي كلينتون إلى الأراضي الفلسطينية عام 1996 إشارة إيجابية في السياسة الخارجية الأمريكية، في أنها تنتهج سياسة جديدة تجاه الفلسطينيين بهدف الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية، وفي تلك الفترة رعت الولايات المتحدة مفاوضات ثنائية مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لتطبيق اتفاق أوسلو الذي حاولت إسرائيل القضاء عليه، وعدم تنفيذ ما اتفق عليه، وأرادت تنفيذ ما يخدم مصالحها فقط، لكن الولايات المتحدة لم تستطع أن تضغط فعليا على إسرائيل، ويعود ذلك لضغط اللوبي الصهيوني، والتقاء المصالح منذ إعلان دولة إسرائيل، ومن الجديد بالذكر، أن الولايات المتحدة قدمت دعما ماليا للسلطة الفلسطينية منذ وصولها غزة وأريحا، لكن هذا الدعم لا يقارن بما يقدم لإسرائيل فعليا، لوجستيا وعسكريا واقتصاديا(1).

وبشكل عام ظل هذا الموقف على ما هو عليه دون تغير ودون تأثير، من قبل الولايات المتحدة لتنفيذ اتفاق أوسلو، الذي يقضي بحل كل قضايا الحل النهائي، بما فيها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية في العام 1999، لكن لم يتحقق شيء من ذلك(2).

إزاء ذلك قرر الرئيس الأمريكي دعوة الطرفين لمفاوضات الحل النهائي في كامب ديفد، حيث مارست الولايات المتحدة ضغطا شديدا على الجانب الفلسطيني من أجل القبول بما هو معروض(3)، إلا أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رفض التوقيع على هذه المعاهدة لأنها لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني، وبهذا فشلت المفاوضات النهائية لحل القضية الفلسطينية بزعامة أمريكية، ولم يكن دور الولايات المتحدة نزيها في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل لافت للنظر، وانتهت ولاية الرئيس كلينتون دون الوصول لأي نتائج تذكر، مما تم الاتفاق عليه في أوسلو(4).

---

(1) والت، ستيفن، وجون مير شايمر، **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية**، ترجمة أنطوان باسل، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى 2007، ص52.

(2) نصر، إياد، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي 1990 – 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية 2005،ص68.

(3) جاد، عماد، **الانتخابات الإسرائيلية 2001 مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2001، ص31.

(4) دبورا، جرنر، **فرص أفلتت وسبل لم تسلك**، مرجع سابق، ص101.

2- فترة الرئيس بوش الابن الأولى 2001 - 2006

فـي هـذه الفترة دخلت القضية الفلسطينية في تطورات جديدة مثّلها فشل كلا الجانبين في الوصول إلى اتفاق حول مقترحات كلينتون، ما بلور واقعاً جديداً على السـاحة الفلسـطينية، كان أبرز ملامحه فشل طرفي الصراع في الوصول إلى اتفاق في كامب ديفيد 2، والذي تبعـه اندلاع انتفاضة الأقصى مظهرة فشل صيغة أوسلو والاتفاقات اللاحقة لها عن تحقيـق تسـوية شاملة للصراع. تميزت الانتفاضة بالطابع العسكري نتيجة تصاعد الأعمال العسكرية بين طرفي الصراع. دعت هذه الوضعية الإدارة الأمريكية إلى طرح مبادرات ومحاولات للتهدئة، والتي في مجملها ركزت على وضع تصورات أمنية لوقف العنف والعودة إلى طاولـة الحوار، دون وضع صيغ تقود إلى إنهاء الصراع. من جهة ثانية، كان للواقع الجديد وقعه على الإدارة الأمريكية، وخصوصا بعد فشل محاولاتها لوقف العنف، فقد أدى ذلك إلى نشوء جو معاد للفلسطينيين في أروقتها، ولاسيما بعد أن حُمِّل الفلسطينيون مسؤولية فشل الوصول إلـى اتفاق تسوية شاملة في كامب ديفيد (2)، والمبادرة بالتعاطي العسكري عبر العمليات العسكرية، وتصاعد نفوذ المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية، جاءت أحداث 11 أيلول 2001، لتلقي بظلالها على الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. فالواضح أن الواقع الجديد الذي خلقته هذه الهجمات، قادها إلى إعادة النظر في استراتيجية الأمن القومي الأمريكـي من حيث حماية الأمن الداخلي والخارجي للولايات المتحدة. وهذه الاستراتيجية جعلت من الصعب منع تدخل الولايات المتحدة في القضايا الداخلية لدول المنطقة، على الرغم من اختلاف أنماط هذا التدخل(1).

تبنى الرئيس الأمريكي الجديد جورج بوش الابن سياسـة مخالفـة لسلفه بيل كلينتون ولم يعطي عملية السلام والوضع المتفجر في الأراضي الفلسطينية أي اهتمام يذكر. ومنذ بدايـة توليه السلطة أعلن بأنه لا يعترف بالاقتراحات الأمريكية التي سبق وأن قدمتها الإدارة السابقة بخصوص عمليـة السلام. وكـانت سياسته مواليـة جدا لإسرائيل ويدافع بشدة عن تصرفات إسرائيل الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني، فقد سبق وأن دافع نائب الرئيس ديك تشيني عن حق إسرائيل في استخدام السلاح الأمريكي لقمع الانتفاضة، وكذلك برر سياسة الاغتيالات التي تنتهجها إسرائيل ضد قيادات الشعب الفلسطيني، كما عرقلت إدارة الرئيس جورج بوش عمليـة استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين ممارسات إسرائيل العدوانية ويطالب بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني(1).

1- Noland, Rob: The U.S. National Security Strategy: The U.S. Role in the Israeli Palestinian, conflicts. op.cit. P 8.

(2) محمود حمد، وآخرون، **الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مجلة السياسة الدولية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد(149)، 2002، ص87.

خــلال هــذه الفترة شكلت الولايات المتحدة لجنــة لتقصي الحقائق حول أسبــاب اندلاع الانتفاضـــة سميت بلجنـــة ميتشل نسبة إلى رئيس اللجنة جورج ميتشل، وكان من ضمن توصيات اللجنة المذكورة مطالبة إسرائيل بوقف سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلـة، الولايات المتحدة بدورها أعطت لإسـرائيل الحق في تنفيذ توصـيات لجنة ميتشـل حسـب ما تراه مناسـبا لها، وخـــلال هذه الفترة أيضا صدر عن رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية جورج تينيت وثيقـــة تتضمن جـدول زمني لوقف إطلاق النار في الأراضي الفلسطينيـة المحتلـة، المسؤولون الأمريكيون بدورهم وعلى رأســـهم وزير الخارجية كولن باول أعطوا لإســرائيل وحدها الحق في اختيار التوقيت الذي يناسبها لوقف إطلاق النار(1).

وفهم التحولات التي طرأت على السياسـة الخارجية الأمريكية وتداعياتها علـــى القضـية الفلســطينية، يكمن من خلال تحديد أولويات الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث أيلـــول، والتي تتلخص في نقطتين: أولاهما، والتي يناقشها " روبرت ساتلوف "، تكمن في محاربـــة الإرهاب، من خلال توجيه ضربات استباقية موجهة. ويكمن تحقيق هذه الأولوية في ثلاثة مستويات؛ يتمثل أولها في استهداف المنظمات والجماعات الإسلامية " الأصولية "، والتي يأتي على رأسها تنظيم القاعدة. أما المستوى الثاني، فيتمثل في استهداف الدول التي ترعى هذه المنظمات بأي صورة من الصور، وثالث المستويات – والذي بدوره يشكل الأولويـة الثانيـة مـن أولويات الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول، فيتمثل في إدخال إصـلاحات شـاملة فـــي الدول العربية، انطلاقاً من رؤية مفادها أن الثقافة السياسية في هذه الدول مسئولة بالدرجة الأولى عن إنتاج الأصولية الإسلامية المتطرفة، في ظل غياب الحريات العامة والمشاركة السياسية وتداول السلطة، والتي تشكل الوجه الآخر لمكافحة الإرهاب(2).

أهمية هذا التغير في الاسـتراتيجية الأمريكية انعكس بجوهره على القضـــية الفلسطينية، فهناك بعض المحللين يتفقون مع " عدنان الصباح " الذي يرى في مقاله " خارج الأولويـــات " أن الاستراتيجية الأمريكية أبقت القضية الفلسطينية خارج أولويات السياسة الأمريكية، مـن حيث إيجاد تسوية شاملة لها. لكن الباحث يرى، أنه على الرغم من اقتصار أولويات الإدارة الأمريكيـــة علـــى محاربة الإرهاب، وإدخال " إصلاحات " في الأنظمة والثقافـــة السياســـية العربية، إلا أن القضية الفلسطينية بقيت جزءاً من معالم السياسة الأمريكية الجديد، وذلك يمكن تناوله في قضيتين:

---

(1) دبورا، جرنر، **فرص أفلتت وسبل لم تسلك**، مرجع سابق، ص104-106.

(2) الصباح، عدنان :**خارج الأولويات** .موقع إيلاف، 2005/1/27، على الرابط: www.elaph.com.

القضـية الأولى تأتي في نجاح إسـرائيل في إدخال المقاومة الفلسـطينية في جوهر الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. فقد وجدت إسـرائيل في تصـاعد وتيرة المقاومة والعمليات العسـكرية الفلسطينية فرصة للربط بينها وبين أحداث 11 أيلول، من خـلال إظهـار خطـورة الإسـلام "الراديكالي" على الأمريكيين والإسـرائيليين على السـواء، إذ يرى ضـياء رشـوان – وهـو أحـد المتخصصين في الإسلام السياسي– أن الضغوط التي مارستها الحكومة الإسـرائيلية واللـوبي الصـهيوني لعبت دورا في دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني الرؤية الإسـرائيلية فيما يخص منظمات المقاومة الفلسطينية باعتبارها وجهاً فلسطينياً لظاهرة " الإرهاب " الدولي. فهو يرى أن هذه الضغوط نجحت في الربط بين العمليات الفدائية والهجمات التي استهدفت واشنطن ونيويـورك، من خلال خلق مقارنات ومشابهات بين الأهداف والأسلوب بين تلك العمليات(1). وأن ما قام بـه تنظيم القاعدة في نيويورك، هو نفسه ما تقوم به السلطة الفلسطينية وحماس بتـل أبيـب، على اعتبار أن التهديد الذي نال من أمن الولايات المتحدة، هو نفسه بالضرورة الذي يهدد أمن إسرائيل(2).

أما القضـية الثانية، والتي لا تبتعد كثيراً عن مكافحة الإرهاب، – بالأخص أنها اشـترطت وقف الانتفاضـة والقضـاء على البنية التحتية للمنظمات العسكرية لتحقيق ذلك– فتكمن في طرح الولايات المتحدة رؤية جديدة – وإن لم ترق إلى مسـتوى مبادرة سـياسـية متكاملة ومحددة – لإقامة دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة، والتي عرفت فيما بعد "بخارطة الطريـق" إلا أن بعض النقاد – ومنهم الدكتور محمد المناصير– يبررون هذا التعاطي من جانب لا يمكن عزلـه عن مسعى الإدارة الأمريكية لكسب تأييد الدول العربية تجاه سياستها في استهدافها للعراق، من خلال سياسة أسماها سياسـة احتواء الرأي العام العربي والإسـلامي. فهو يرى أن هذه الرؤية وبصـرف النظر عن جديتها من عدمه، تظهر تعاطي الولايات المتحدة مع القضية الفلسطينية، فقد فتحت خارطة الطريق ملف " إصلاح " السلطة الفلسطينية من أجل الضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ الشق الأمني منها(3).

---

(1) رشوان، ضياء، ملف الإرهاب والموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية. **موقع الاقتصادية.**
http://www.aleqtisadiah.com/articl?do=show&id=344

(2)Beinin, Joel, The Israelization of American Middle East Policy Discourse, Stanford University A Vailable online at:
http://www.stanfofd,edu/beinin/Israelization.Html.

(3) المناصير، محمد :البيئة الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية، **رابطة أدباء الشام.**
http://www.odabasham.net/show.php?sid=13563

ما ميّز هذه الخطة عن المبادرات الأمريكية السابقة هو تضمنها لجدول زمني لمراحل ثلاث ضمن تسلسل زمني يهدف إلى الوصول إلى دولة فلسطينية، إلا أن التناقض في الطرح الأمريكي، والذي يظهر مدى الجدية في التعاطي مع هذه الرؤية، يكمن في أمرين: أولهما في تلك البنود التي وضعت كاشتراط لتحقيق هذه الرؤية، وبشكل خاص التي نصت على وقف " العنف والإرهاب "، وإجراء " إصلاحات " في بنية السلطة، وقيام قيادة فلسطينية جديدة، والتي سوف يفرد الباحث في أطروحته مساحة للحديث عن عملية " الإصلاح " وأبعادها(1).وثانيهما فيما يراه المراقبون في تعاطي الإدارة الأمريكية مع السياسة الإسرائيلية في فرض وقائع جديدة على الأرض، والتي جاءت في واقع الأمر نقيضاً لمفهوم الدولة الفلسطينية طبقا لخارطة الطريق، ولاسيما بعد بناء جدار الفصل، وتبني سياسة الحل الأحادي(2).

إن أبرز ما ميز التحولات التي طرأت على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 11أيلول، برأي الباحث، هو التوافق والتقارب الذي ظهر – أكثر من أي وقت مضى – بين السياسة الأمريكية والإسرائيلية فيما يخص القضية الفلسطينية. ويمكن لمس انعكاساته بالدعم الذي حصلت عليه الممارسات الإسرائيلية من قِبلها، وبالأخص تيار المحافظين الجدد، والذي دعاها إلى توظيف اعتداءات الحادي عشر من أيلول في سبيل تصوير قمعها للمقاومة الفلسطينية كجزء من الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. أما الجانب الآخر من التحولات فيكمن في الاتجاه نحو طرح مبادرة " لإصلاح " السلطة (رؤية الرئيس بوش) كمقدمة للخوض في تفاصيل الحل النهائي وإقامة الدولة الفلسطينية.

وخلاصة القول أنه لا شك أن للدور الأمريكي أهمية تكمن في نجاحه في إبعاد القضية الفلسطينية عن العمق العربي خلال عملية المفاوضات، وإبقائها مقتصرة في دائرة صراع فلسطيني – إسرائيلي، ما ساهم في إضعاف الموقف الفلسطيني، ولاسيما أنه أعطى الإدارة الأمريكية فرصة ممارسة ضغوط مؤثرة على الجانب الفلسطيني دفعته إلى التراجع عن كثير من " الثوابت "، وحدّت من كثير من الصلاحيات التي أعطيت للسلطة الفلسطينية(3). كما يرى الباحث أن أهمية الدور الأمريكي تكمن في الأسلوب الذي اتبعته في التعاطي مع العملية السلمية بعد ذلك، فقد استطاعت

() اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية :الانتفاضة، الاستعصاء، **موقع المسار**.
www.almassar.com/news/news2.html

(2) شلبي، السيد أمين، **أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000 – 2005**، مكتبة جامعة النجاح، الطبعة الأولى 2007، ص24.

(3) السلطان، جمال مصطفى، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979 – 2000**، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2002، ص270.

الولايات المتحدة أن تجزئ العملية السلمية إلى مراحل طويلة الأمد، جاعلة إطارها الزمني إطارا مبهما. وهذا الأسلوب بحد ذاته أعطى إسرائيل – في ظل دعم سياسي أمريكي – فرصة للاستمرار في سياسة فرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني، سواء من خلال استمرار بناء المستوطنات في الضفة وغزة وربطها بإسرائيل، أو تهويد القدس.

وفيما يخص أمن إسرائيل، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تلعب دورا رئيسيا في صياغة هذه الاتفاقات تجاوبا مع تخوفات إسرائيل حول أمنها، وإذ ما نظرنا إلى بنود اتفاق " واي ريفر "(1) والذي صيغ من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية–، فإننا نجد كثيراً من بنود هذه الاتفاقية يعطي جانب " أمن إسرائيل " حيزا في بنودها، ويفرض بالوقت نفسه شروطا ومسؤوليات أمنية على السلطة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال جاء في إطار الترتيبات الأمنية الواردة في اتفاق " واي ريفر " بنود توضح الإجراءات الواجب تنفيذها من قبل الطرف الفلسطيني لمنع وقوع أعمال إرهابية، وأعمال عنف موجهة ضد الطرف الإسرائيلي، ومنع أي تحريض موجه ضدها من قبل منظمات أو مجموعات أو أفراد. كما جاء فيها ما ينص على التعاون الأمني وتبادل المعلومات والأفكار وآليات العمل لمكافحة الإرهاب بوتيرة متواصلة على المدى الطويل، سواء كان ذلك ضمن لجان ثنائية أو ثلاثية بمشاركة أمريكية، هدفها التحرك ضد المنظمات " الإرهابية " ومنعها من تهريب أو إدخال الأسلحة ومواد متفجرة(2).

يستنتج الباحث من خلال تتبع الدور الأمريكي لحل الصراع العربي– الإسرائيلي بشكل عام أنه جاء مرتكزاً في مجمله على ضمان أن لا تقود أي عملية تسوية إلى الإضرار بإسرائيل سواء أكان ذلك فيما يخص طبيعتها اليهودية، وكونها دولة قومية لليهود، أو حتى بما يتعلق بأمنها وقدراتها العسكرية، أو فيما يتعلق بالتفوق الاقتصادي. لذا نلحظ أن المبادرات الأمريكية عملت على معالجة أو تعزيز هذه الجوانب الثلاثة بطرق مختلفة؛ فيما يخص قوميتها اليهودية، كان واضحا سعيها إما لدفع الفلسطينيين إلى التخلي عن عودة اللاجئين وذلك بتوطينهم في أماكنهم، وهذا ما لمسناه من المبادرات الأمريكية سواء أشارت بشكل مباشر أو غير مباشر لذلك،

---

(1) صالح، محسن محمد، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1937 – 2001**، مركز الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى 2003، ص221.

(2) السلطان، جمال مصطفى، **الاستراتيجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص275.

لذلك، أو ما جاء مقترحا بعودتهم إلى حدود عام 1967. فمثلا ورد في مقترحات كلينتون لحـــــل الصراع أن الدولة الفلسطينية يجب أن تكون نقطةَ الارتكاز للفلســـطينيين الـــذين يختـــارون أن يعودوا إلى المنطقة، وإيجاد صـياغة معينة بشـأن حق العودة توضـح أن ليس هناك حق مُحدَّد في العودة إلى إسرائيل نفسـها، ولكنها لا تلغي تطلع الشـعب الفلسطيني للعودة إلى المنطقة .أما فـــي الناحية الأمنية، حرصـت المبادرات الأمريكية على، أولا: ضـمان أن لا تشـكل الدول العربيـــة أي تهديد لأمنها، وثانيا: أن تبقي على التفوق العسـكري الإسـرائيلي، وثالثا: أن تدفع الدول العربية نحو ملاحقة الجماعات التي من الممكن أن تشـــكل تهديدا لإســـرائيل، وإيقاف الدعم عنها وتعزيز أوجه التعاون الأمني بينها. اقتصـاديا؛ حملت المبادرات الأمريكية صـيغة من التعاون الاقتصـادي والتي تطرح مشـــاريع مشـــتركة بين الدول العربية وإســـرائيل بحيث تعمل على إنهاء المقاطعة العربية . الإسلامية لإسرائيل، وتوفير فرص استثمار أفضل لهـا، وبالتـالي تحويـل العلاقة العربية الإسرائيلية من علاقة صراع إلى علاقة طبيعية ذات معالم تعاون أمني واقتصادي.

كما أن الباحث يرى أنه على الرغم من التحول الذي طرأ على نظرة الولايات المتحدة إلى الحل، وإدراكها أن القضية الفلسطينية ليست مجرد قضية لاجئين، إلا أنها لـم ترتـق فـي أطروحاتها إلى إعطاء الفلسطينيين دولة مستقلة. فمجمل المبادرات التي طرحت، وإن اسـتندت في بعضـها إلى قرارات الأمم المتحدة، إلا أنها خلت من إعطاء الفلســـطينيين دولة مســـتقلة، وأبقت محورها حول إعطائهم حكماً ذاتياً محدوداً، دون النظر إلى القضايا المهمة الأخـرى، كقضـيةالقدس، واللاجئين، والمستوطنات، وإبقاء الحديث عنها لمفاوضات طويلة الأجل.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني 2006 – 2008

حاول الباحث في هذا الفصل أن يقرأ توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية بعد تحقيقها لجزء من المطالب الدولية بإجراء انتخابات رئاسية ومحلية وتشريعية. من خلال هذه القراءة يسعى الباحث لتحليل سياسة الإدارة الأمريكية وتوجهاتها عقب التطورات التي شهدتها الحياة السياسية الفلسطينية، والربط بين الأهداف والمواقف والوسائل التي انتهجتها الإدارة الأمريكية حيال النظام السياسي الفلسطيني. كما أنه سوف يسعى لإعطاء القارئ لمحة عن تطورات المشهد السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإلقاء الضوء على أبرز معالم المشهد السياسي الجديد. ومن خلال هذا الفصل سوف يبحث أيضا في الأسباب والتداعيات التي سبقت ورافقت مشاركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، مسلطا الضوء على التغيرات التي طرأت على السياسية الخارجية الأمريكية تجاه النظام السياسي. ومن ثم، ولضرورة قراءة أوسع للتوجهات الأمريكية تجاه النظام السياسي الفلسطيني فإن الباحث سوف يتجاوز الفترة الزمنية التي حددها في أطروحته، ليلقي الضوء على إجراءات وممارسات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت بتوافق فلسطيني داخلي استنادا لاتفاق مكة الذي عقد عام 2007.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الانتخابات الفلسطينية الثانية

تركت وفاة الرئيس ياسر عرفات في الحادي عشر من تشرين ثاني عام 2004 ظلالها على القضية الفلسطينية، كونها جاءت في وقت تركزت فيه الجهود الدولية على تقييد دوره في الحياة السياسية الفلسطينية عبر الحديث عن ضرورة إحداث إصلاحات في السلطة الفلسطينية. كما ترجع أهمية هذا الحدث إلى كونه ساهم في تغيير حسابات الأطراف الدولية تجاه عملية التسوية السلمية، كون وفاته فتحت نافذة، أو خلقت فرصة أمامها لإحيائها، من خلال التخلص من إحدى أهم عقبات استئناف العملية السياسية نظرا لموقف الولايات المتحدة الأمريكية، فطالما شكل وجوده حجة للإدارة الأمريكية لعدم التعامل مع القيادة الفلسطينية لانتفاء صفة

الشراكة عنها. فغيابه حـــوّل المشـــهد السياسي الفلسطيني إلى حقبة جديدة، ميزها غياب تأثير سيطرته على إدارة القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل(1).

يمكن القول إن وتيرة الحراك السياسي الفلسطيني والتي بدأت منذ مؤتمر مدريد تزايدت بعد رحيل الرئيس عرفات، حيث دخل المجتمع الفلسطيني بكافة أطيافه السياسية والاجتماعية في مرحلة انتقالية، أظهرت اتفاقا على ضـرورة إجراء انتخابات ديمقراطية تقود إلى بناء النظام السـياســـــي الفلسـطيني، وإتاحـة المجال أمام القوى الأخرى للمساهمة في بنائه. إذ ساهم ذلك فـي رفـع الحـرج عـن بعـض الأصوات الفلسطينية من مختلف الاتجاهات والفصائل للمطالبة بعملية إصلاح هياكـل السـلطة الفلسطينية، وإعادة صياغة العلاقة بين مؤسساتها الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية على نحو يضـمن تشـكيل نظام ديمقراطي حقيقي. وهنا بدأت الفصـائل الفلسـطينية تطالب بعملية التغيير، وفصائل أخرى بدأت تتطلع إلى دخول منظمة التحرير(2).

وقد بدا المشهد السياسي الفلسطيني مختلفا في ظروفه وتركيبته بعد انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة. ففلسطينيا، نُظر إلى هذه التطورات من باب الأمل في أن يقود انتخابه، إلى مواصلة عملية الإصـلاح على نحو يفضـي إلى تعزيز الإجراءات الإصـلاحية، وأن يكون الخط السـياسـي الذي يتبناه ذا تأثير قادر على إعادة الحيوية إلى عمليـة السـلام، والحيـاة السياسية الفلسطينية، وأن تقود المقبولية التي يحظاها إن لم يكن إلى حل الصراع مع إسرائيل فعلى الأقل الوصول إلى تهدئة شاملة تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة(3).

وعلى الصـعيد الدولي فإن وجود محمود عباس على رأس الهرم القيادي الفلسـطيني يحمل جملــة من المعانــي، وأهمها تباين السمات القياديــة بينــه وبين ياســر عرفات، ولا سيمــا التباين

---

(1) عسيلة، صبحي، فلسطين بعد عرفات، تحديات الإصلاح والتسوية، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، كراسات استراتيجية، العدد 151، ص15.
http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SP2K32.HTM%202005

(2) المرجع السابق نفسه، ص16.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي، الفلسطينيون، ضرورات الإصلاح وقيوده، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** 2002 – 2005. http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K32.HTM

الذي يظهر بوضـــوح في الأداء والتوجهات الســياســـية، واختلاف الأولويات لدى كليهما من حيث آليـات التعاطي مع الصراع، وهو ما يؤشر إلى عودة العملية السلمية إلى برنامج السلطة السياسي. فأبو مازن يدعم النهج القائم على التعاطي السلمي مع الصراع، ويعارض في الوقـــت نفسه النهج العسكري في المقاومة(1).

كما أن ما يميز هذا التغيير هو مدى المقبولية التي يحظى بها أبو مازن لدى الأوســـاط الدولية والعربية؛ كونه يبدي «اعتدالا» في توجهاته السياسية تجاه حـــل الصـــراع الفلســـطيني الإسـرائيلي، ولا يتبنى مواقف وأفكاراً «متطرفة» أو ذات أبعاد آيديولوجية معينة، ولكونه أيضـــــا من الشخصيات الفلسطينية التي عُوِل عليها لكي تكون شريكة في صنع الســـلام. إذ إن فلســـفته السياسية تقوم على أن النضال المسلح ليس هو الطريق لحل القضية الفلسطينية، وأن هذا الحـــل بيد أمريكا وإسـرائيل، وعلى الفلسـطينيين أن يدفعوا إلى أقصـى ما يمكن لإسـرائيل أن تعطيه لهم، ثم يطوروه في المستقبل البعيد(2).

جاء الموقف الأمريكي من إجراء انتخابات رئاسية مختلفا عما كان عليه إبـــان وجـــود ياسر عرفات، ففي تلك الفترة كانت الإدارة الأمريكية تحمـــل تخوفـــا مـــن أن يـــؤدي إجـــراء الانتخابات الرئاسية إلى إعادة انتخاب ياسر عرفات، وإعطائه شرعية جديدة في السيطرة علـــى السلطة الفلسطينية. إلا أن ذلك الموقف تغير بعد وفاتـــه، فـــالإدارة الأمريكيـــة أيـــدت إجـــراء الانتخابات الرئاسية، ولاسيما أن أغلب الاستطلاعات رجحت فوز أبو مازن فيها، وبالتالي فـــإن هذا الإجراء سـوف يعطي أبو مازن شـرعية، ويقوي موقعه القيادي. ولعل مؤشـرات هذا التأييـــد أتت في اتجاهين، الأول: سـعي الإدارة الأمريكية لاسـتئناف الزيارات الدبلوماسـية، والتي بـــدأت بزيارة كولن باول في تشرين الثاني 2004، والثاني في استئناف المساعدات المالية المباشرة للسلطة الفلسطينية والتي جاءت في بدايتها في سبيل دعم العملية الانتخابية. مـــن هنا ظهـــرت توجهات جديدة في تعامل الإدارة الأمريكية مع القيادة الفلســـطينية، من حيث تغيير صـــيغة تعاطيها معها على اعتبار أن هذه القيادة معروفة بواقعية نهجها السياسي، ورغبتها في حل الصراع(3).

---

(1) Youngs, Tim: **The Middle East Peace Process: Prospects After The Palestinian Presidential Elections**. house of common. Research Paper. 05/29, MARCH 2005. Page 44-46.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي، الفلسطينيون، **ضرورات الإصلاح وقيوده**، مرجع سابق.

(3) أحمد، سيد أحمد، القوى السياسية الفلسطينية والانتخابات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159، 2005، ص9.

ويرى الباحث أن هذه الوضعية حرّكت جمود العلاقة الفلسطينية الأمريكية، وأعادت القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام، فزوال عقبة الرئيس عرفات، وانتخاب أبي مازن، يكون جزءاً لا بأس به من الحجج الأمريكية والدولية لعدم استئناف عملية التسوية السياسية قد انتهت لاعتبارات التطورات الجديدة، ولاسيما أنها جاءت بشخصية تحظى بقبول دولي، لما يظهره نهجه السياسي وفلسفته. هنا رأت الإدارة الأمريكية أن هذه المتغيرات تسمح بإعادة التركيز على الملف الفلسطيني في سبيل الدفع نحو تطبيق بنود خارطة الطريق. على هذا الأساس كان الاعتقاد أن أبا مازن هو الشخص القادر على إعادة الأمور إلى نصابها والمضي ضمن تنفيذ خارطة الطريق.

أما التطور الثاني الذي طرأ على المشهد السياسي الفلسطيني فمثله دخول حركة حماس المرحلي في أجهزة السلطة الفلسطينية وصولا إلى دخولها في نسيج النظام السياسي الفلسطيني ككل؛ إذ بدأت الحركة بالمشاركة في الانتخابات المحلية، وحصلت على نسبة أصوات عالية في دوائر مختلفة مكنتها من تشكيل مجالسها المحلية. وبالنظر إلى النتيجة التي جاءت بها الانتخابات التشريعية عام 2006 دخلت حماس النظام السياسي الفلسطيني بأغلبية الأصوات التي حصلت عليها، وأصبحت فيما بعد القوة المسيطرة على الحكومة الفلسطينية العاشرة. إزاء هذه التطورات فرضت خارطة جديدة للقوى في الساحة السياسية الفلسطينية، إذ بدأ ينظر إلى فوز حماس على أنه تغيير في النظام السياسي بما يعنيه من تغير في النهج السياسي، وتغير في مجمل الأهداف التي قامت عليها السلطة الفلسطينية، وما يقتضيه من إعادة تعريف سياسات السلطة الفلسطينية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى تحديد المعايير والخطوط الحمراء فيما يخصّ العلاقة مع إسرائيل(1).

يمكن القول إن أبرز ما طرأ من تحولات سياسية عقب وفاة ياسر عرفات تمثّل في بدء السلطة إجراء جملة من الإصلاحات في النظام السياسي الفلسطيني، بدأت بإجراء انتخابات رئاسية، بالرغم من أن الدافع الأكبر الذي عجل بإجرائها كان الفراغ الدستوري الذي تركه رحيل عرفات، إلا أن ذلك لا ينفي كونها جاءت أيضا استجابة لبنود خارطة الطريق(1). وثاني هذه

---

(1) Mishal, Shaul: Hamas: The Agony of Victory. **Jaffee Center for Strategic studies**. Strategic Assessment. Volume 9. No. 1 April 2006. available at: http://www.tau.ac.il/jcss/sa/V9nIp3Mishal.html.

(2) عوض، طالب، **العملية الانتخابية الفلسطينية 2002 – 2004**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله 2004. www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2004/talebawad.pdf

المظاهر كان إجراء انتخابات محلية شملت البلديات، والمجالس القروية، وآخرها انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، بمشاركة أغلب الفصائل الفلسطينية، وأبرزها حركة حماس، التي تمكنت من الفوز بـ 74مقعد، ما يعادل 56% من إجمالي مقاعد المجلس التشريعي(1). لنتائج هذه الممارسات، بدا واضحا أن النظام السياسي الفلسطيني يتجه نحو التغيير في موازين القوى داخله، وظهور التنافر الحاد في البرنامجين السياسيين لكل من مكوناته الأساسية؛ الرئاسة والحكومة. أهمية هذا الحدث يكمن في آثاره على السياسة الأمريكية تجاه النظام السياسي الفلسطيني، والتي سوف يخوض الباحث في تفاعلات أهداف ومواقف وإجراءات السياسة الأمريكية تجاه النظام السياسي الفلسطيني من خلال تحليل هذه العناصر الثلاثة، وقراءة أبعادها ومراميها.

يمكن الاستنتاج أن حصيلة العمليتين الانتخابيتين قد أفرزت نظاماً سياسيا فلسطينيا ذا برنامجين مختلفين ومتنافرين، الأول يتوافق مع المتطلبات الدولية، ويضع في سلم أولوياته استئناف مفاوضات السلام، والتعاون مع الأطراف الدولية في سبيل تطبيق بنود خارطة الطريق، وهذا البرنامج يلتقي مع المطالب الأمريكية التي وضعتها أساسا لأي عملية إصلاح وهو أن تأتي بقيادة فلسطينية معتدلة التوجهات والأهداف. والثاني يتميز برفضه للاتفاقات السياسية التي أبرمتها منظمة التحرير، ورفضه التعاطي مع الشروط الدولية بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف. وهو ما يتعارض مع تصورات الولايات المتحدة لمخرجات عملية الإصلاح.

بعد انتخاب أبي مازن، دفعت الإدارة الأمريكية نحو استثمار هذا التطور في سبيل تحقيق أهدافٍ سياسية وأمنية في مسار القضية الفلسطينية تؤدي إلى استئناف العملية السلمية من جهة، واحتواء التنظيمات الفلسطينية المسلحة من جهة أخرى. لذلك نرى أن التحرك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية انصب في مسارين رئيسيين:

في المسار الأول وجدت الإدارة الأمريكية نفسها أمام زوال العقبة التي طالما كانت تؤخر دفعها للعملية السلمية، فكان لزاما عليها أن تثبت صدق مقولتها أن غياب عرفات هو الحل، وهو ما عبر عنه الرئيس جورج بوش حين اعتبر وفاة ياسر عرفات منعطفا مهماً في التاريخ الفلسطيني، والأمل في أن يجلب ذلك المستقبل للشعب الفلسطيني، وتحقيق تطلعاته في قيام دولة مستقلة

---

(1) الحمد، جواد، **دراسة تحليلية لاتجاهات الناخبين وفق نتائج المرحلة الأولى من انتخابات البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان 2005

وديمقراطية(1). تسارع التحرك الأمريكي بشكل واضح بعد ذلك نحو دعم الفلسطينيين لتجاوز مرحلة ما بعد عرفات، وملء الفراغ السياسي الذي تركه رحيله، وتمكين أبو مازن من الاستمرار بالسلطة، والتعجيل في مسألة الإصلاح، والبناء المؤسساتي. تُرجم ذلك سياسيا بإظهار الخطاب الأمريكي ثقته بقدرة أبي مازن على العمل لإعادة الحياة للعملية السلمية، وأخذت العلاقة الأمريكية الفلسطينية تتجه نحو تكثيف التواصل الدبلوماسي من خلال اللقاءات التي جمعت الرئيس الأمريكي مع أبي مازن في واشنطن، وزيارات كونداليزا رايس، وتعيين الجنرال المتقاعد " وليم وورد " لتولي مهمة مراقبة الأوضاع في الضفة وغزة وإسرائيل(2).

لم يأت الدعم الدبلوماسي من الإدارة الأمريكية وحدها، بل جاء أيضا من قبل الكونجرس الأمريكي الذي أشاد بالأجواء التي عقدت فيها الانتخابات، ورأى في وجود أبو مازن في السلطة فرصة لعودة الأمل بإطلاق عملية السلام. وعلى الرغم من هذا الإطراء، إلا أن ذلك لم يُخف أن الكونجرس وضع أبو مازن في فترة اختبار يتحمل فيها مسؤولية التخلص من التنظيمات العسكرية، وإثبات القدرة على ذلك، والمضي في إصلاح السلطة الفلسطينية، وهو ما يعني الضغط عليه في سبيل تعجيل وتيرة الإصلاح(3).

فتح ذلك الأبواب أمام تقديم مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية، ففي السنة المالية 2005، زادت الإدارة الأمريكية والكونغرس المساعدات الاقتصادية المقدمة للسلطة الفلسطينية، من خلال رفع قيمة المخصصات الإضافية، وإعادة برمجة المساعدات الاقتصادية التي تم تخصيصها في سنوات سابقة. كما استخدم الرئيس الأمريكي صلاحياته من أجل توفير خمسين مليون دولار أمريكي كمساعدات مباشرة للسلطة لدعم جهود الإصلاح وحفظ الأمن، في مسعى لتقوية وضعها في الساحة الفلسطينية. وأعادت كذلك برمجة مساعداتها بقيمة خمسة وسبعين مليون دولار أمريكي لصناديق الدعم الاقتصادي الفلسطيني لعام 2005(1). من الواضح أن هذه التوجهات جاءت في

---

(1) ورد في بيان الرئيس الأمريكي جورج بوش حول وفاة الرئيس ياسر عرفات، 2004/11/11، موقع BBC

(2) أحمد، سيد أحمد، **القوى السياسية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص11.

(3) Congressional record: **Commending the result of the Palestinian presidential elections,February,01,2005.**

سياق دعم أبي مازن للحصول علـى قبـول داخلـي وخارجي، ومساعدته على الاستمرار في قضايا «الإصـلاح»، وإثبات قدراته في مواجهة قضايا أساسية على الساحة الفلسطينية الداخلية، كالانفلات الأمني، والركود الاقتصادي.

الضغط الأمريكي لإحياء عملية السلام

ضـغطت الإدارة الأمريكية بعد ذلك في اتجاه إعادة إحياء العملية السـلمية، والتركيز على المسار السياسي الفلسطيني. كان الاعتقاد أن إطلاق مسار سياسي جدّي يحيي عمليـــة السلام، سوف يدعم برنامج أبي مازن السياسي، ويعطي السلطة الفلسطينية أُفقا يقوض خيار حلها. وجلياً ظهر أن التركيز الأمريكي سوف ينصب على تطبيق خطة خارطة الطريق بعد عملية فك الارتباط. لذا كان التوجه الأمريكي يسعى إلى التقريب بين الفلسطينيين والإسرائيليين عبر لقاءات صبت في إطار خطوات بناء الثقة وحسن النية بينهما، بدأت في شرم الشـيخ والعقبة، على أمل أن يقود ذلك إلى وقف الأعمال العسـكرية، وتهيئة الأجواء المناسـبة لأبي مازن لكي يسـيطر على الأوضـاع الداخلية، ومساعدته على كسب التأييد الشعبي لبرنامجه السياسي. وهنا تعاملت الإدارة الأمريكية مع خطة فك الارتباط الإسـرائيلية، باعتبارها خطوة أولى لتنفيذ خطة خارطة الطريق، وتكييف كافة الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب مع المسار الذي تبنته خارطة الطريق، وخصوصا أن واشنطن كانت ترى أن الانسحاب الإسرائيلي يتوافق مع هـــذه الخطة، وأنه خطوة على طريق السلام. وهي محاولة أيضا لإبقاء الخطوات الإسرائيلية المستقبلية تسير ضمن الإطار الذي حدده المجتمع الدولي في خارطة الطريق، وهو ما أرادت الإدارة الأمريكيـة إظهاره حينما أصرت أن تجدد إسرائيل التزامها بخطة خارطـة الطـريق باعتبارها الخطة الوحيدة على طاولة المفاوضات. حتى لا يُظهر ذلك تخلي الولايات المتحدة والمجتمع الدولي عنها، ما سـوف يشـكك بمصـداقيتها ونواياها نحو التقدم باتجاه الحل الدائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي(2).

ولا يخفى أن التوجه الإسرائيلي نحو تطبيق خطة الفصل وضع السلطة الفلسطينية أمام محك إثبات الذات للمجتمع الدولي، وقدرتها على إدارة المناطق التي تنسحب منها إسرائيل. وأساس ذلك، أن القدر الـذي تتمكن فيـه السـلطـة الفلســطينيـة من تثبيت أقدامها في القطـاع، وإنعـاش

(1) Congressional record. May 11, 2006.
(2) Bart, Roni: New (Im)Balances: American Policy after the Disengagement**.** Strategic Assessment. **Jaffee Center for Strategic Studies.** Volume 8. No. 2 August 2005.

الحياة الاقتصادية فيه، والسيطرة الأمنية عليه، هو القدر الذي سوف يدعم العودة إلى المسيرة السلمية. فالانسحاب من غزة اعتبر اختبارا للسلطة والمجتمع الفلسطيني لإقامة نظام سياسي يمكن على أساسه الحكم على مدى قدرة هذا النظام من إحكام السيطرة على الأوضاع الأمنية في غزة، وإمكانية أن يمتد إلى الضفة الغربية. هنا أرادت الولايات المتحدة إنجاح خطوات السلطة في هذا السياق، وتكثيف الجهود لتمكينها من ضمان سيطرتها على الأوضاع في غزة، وعمل الكونجرس الأمريكي على الدفع في هذا الاتجاه، لكي لا يتيح ذلك لحماس استثمار الانسحاب الإسرائيلي في صالحها، وتصويره إنجاز للمقاومة. لذلك سعت الإدارة الأمريكية مع المجتمع الدولي إلى إعطاء ثقل لتهيئة الأجواء المناسبة لعملية الفصل، وإعداد السلطة ومؤسساتها لإدارة الواقع الجديد الذي سوف يتركه تنفيذ خطة الفصل. لذلك كانت الدعوة لمؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية منسجمة مع ذلك، إذ جاء المؤتمر كمحاولة لحشد الدعم المادي والسياسي للسلطة الفلسطينية من خلال مشاركة دولية واسعة، خصص لبحث سبل توفير دعم مالي لإصلاح السلطة، وإعادة بناء مؤسساتها الأمنية، والاقتصادية، والإدارية، وإقامة مشاريع من شأنها أن تقود إلى إنعاش الاقتصاد وإنجاز الإصلاحات المطلوبة، وإشعار المواطن بتحقيق إنجازات حياتيه ملموسة على أرض الواقع، ولاسيما في المناطق التي تنسحب منها إسرائيل(1).

انطلق مؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية من حقيقة أن بناء فلسطين كدولة ديمقراطية يتطلب معالجة أربعة تحديات أساسية: الأمن، والحكم، والتنمية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي. ولكي تنجح أي مفاوضات مستقبلية، فإنه يتعين تعزيز المؤسسات الفلسطينية، ودعم أبو مازن على الصعيدين الدولي والداخلي. نظرت الإدارة الأمريكية إلى خروج قطاع غزة من سيطرة إسرائيل، فرصة لترك مساحة للفلسطينيين لإدارة الحكم، وأن التغلب على التحديات الأربعة هذه المساحة، سوف يعجل من تنفيذ خارطة الطريق بمراحلها المختلفة. لذا فإن نجاح السلطة في إدارة الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل، وجعلها نموذجا للحكم الصالح، والاستتباب الأمني، والانتعاش الاقتصادي، سوف يوفر أساسا لبناء مؤسسات الدولة مستقبلاً، ويقوي من الدعم الشعبي لأبي مازن ونهجه – كون ذلك ظهر عمليا في غزة –، وبالتالي يصب في مصلحة التوجهات الأمريكية نحو تطبيق خارطة الطريق. لذلك أرادت الإدارة الأمريكية استثمار هذه المساعي في سبيل تمهيد الطريق أمام استئناف عملية السلام، وأن تكون الخطوات التي اتخذها

---

(2) Congressional record. July 28, 2005.

المؤتمر ممهدة لإنشاء دولة فلسطينية(1). انصبت الجهود على تحريك المساعدات الدولية وحشدها في سياق تمكين السلطة الفلسطينية من إدارة قطاع غزة، واستثمار الدعم المالي الذي أقره المؤتمر البالغ 2.1 مليار دولار في تعزيز خطواتها في مجالات الحكم، الأمن، وإعطاء زخم كبير لنشاطاتهما في مجالات التنمية الاقتصادية، وخصوصاً فيما يتعلق بالأولويات قصيرة المدى، كاستقرار مرحلة ما بعد الانسحاب، ووضع الخطوات العملية اللازمة لتقوية المؤسسات الفلسطينية، وتشديد الاهتمام بالقضايا الإنمائية، كالإسكان، والتغذية، والتعليم، والصحة، والخدمات العامة. وهي الأمور التي تستخدمها حماس لكسب الدعم الشعبي، من خلال تقدم المساعدات والخدمات للمواطنين، مقابل ضعف مؤسسات السلطة عن الوفاء بذلك. وفي نفس الوقت أبقت على دورها في مجال الأمن، والإشراف على بناء الأجهزة الأمنية وهيكلتها(2).

من جانب آخر، لا تنفصل أهمية التحرك الأمريكي لإعادة الاعتبار للعملية السلمية عن ما تواجهه السياسة الأمريكية في محاور شرق أوسطية أخرى، فيعكس ذلك بشكل جلي الأداء السياسي الأمريكي، والظروف التي تمر بها سياستها في المنطقة، من حيث وقوعها في إخفاقات على صعيد الأوضاع في العراق، وتزايد وتيرة العنف واستهداف القوات الأمريكية، إضافة إلى الاختراق الإيراني لقواعد اللعبة في العراق، والتي أمست طرفا يحرك الأوضاع فيها، ويتحكم بمخرجاتها ونتائجها. فتأتي عملية السلام على أمل أن يحدث ذلك اختراقا في هذا المسار بشكل يؤدي لاستثماره سياسيا من قبل الولايات المتحدة في المنطقة، وهو ما يمكن أن يلقي بتأثيراته على مجريات الأمور فيه، بما في ذلك الحرب على الإرهاب، وتعزيز الديمقراطية. ولعل هذا التوجه أظهر أهميته تقرير بيكر– هاميلتون، الذي دعا الإدارة الأمريكية إلى ضرورة التحرك على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، والعمل على التوصل إلى اتفاق سلام قائم على حل الدولتين، كون هذا الإجراء من الممكن أن ينعكس على أمن المنطقة، وخصوصا إذا استطاعت الإدارة الأمريكية أن تدفع المسارين السوري واللبناني إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل(1).

---

(1) See conclusion of the **London meeting on supporting the Palestinian authority**. March 2005. available online at:

(2) Lerman, Eran: The Primacy of Regional Transformation: US Strategy in PostDisengagement Era. Strategic Assessment. **Jaffee Center for Strategic Studies**.Volume 8. No 2, August 2005. Available online

المبحث الثاني: السياسة الأمريكية الخارجية تجاه الانقسام الفلسطيني عام 2007

تناول الباحث ف هذا المبحث السياسة الأمريكية تجاه حكومة حماس وتجاه حكومة الوحدة الوطنية عام 2007، والسياسة الأمريكية نحو سقوط قطاع غزة بيد حماس، وموقف هذه السياسة تجاه حكومة الطوارىء.

1- سياسة الولايات المتحدة تجاه حكومة حماس

من الوسائل التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه حماس بعد وصولها للحكم، فرض حصار سياسي خارجي عليها، فمجرد وصول حماس إلى السلطة، من خلال الانتخابات في 20 كانون الثاني 2006، وقيامها بتشكيل الحكومة، فرضت الولايات المتحدة حصارا سياسيا شاملا، هدفت من ورائه إفشال الخط السياسي الذي تنتهجه الحركة، فحذرت الإدارة الأمريكية عقب ظهور نتائج الانتخابات التشريعية، من مشاركة أعضاء من حماس في أي حكومة(2).

لذلك فرضت الإدارة الأمريكية على حماس، مقاطعة سياسية شملت عدم الاعتراف بها، وقطع التواصل، ورفض استقبال أي مسئول محسوب عليها، في حين أن المسئولين الأمريكيين كانوا يشيدون بسياسة محمود عباس ومواقفه وحسن نواياه(3)، واتضح ذلك جليا من الزيارة التي قامت بها كوندليزا رايس إلى المنطقة في تشرين الثاني 2006، والتي كان ضمن أجندتها الرئيسة على الصعيد الفلسطيني بث روح الفرقة بين حركتي فتح وحماس، من خلال نسفها لبرامج حكومة الوحدة الوطنية، التي اتفق عليها بين الرئيس محمود عباس " أبو مازن " ورئيس الوزراء " إسماعيل

---

(1) Baker, James & Lee H. Hamilton: **The Iraq Study Group Report**. Working Group announced by the U.S Congress and organized by the United States Institute of Peace. December, 2006. Page: 39.

(2) جاد، عماد، **فلسطين بين حكومة حماس وسلطة فتح، الرؤية الإسرائيلية لفوز حماس**، مرجع سابق، ص116.

(3) فرنسوا بورجا، محاضرة بعنوان: " **العلاقات الأوروبية العربية . الصعوبات والتحديات** "، ألقيت في المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية بتاريخ 2007/1/29.

هنيـــة (1)، والعمل علـــى فرض الأجندة الأمريكيـــة، بهـدف تشكيل حكومة تتفق مع التصورات والضوابط الأمريكية الإسرائيلية، فيما اعتبرت الإدارة الأمريكية تلك الزيارة دعما كبيرا لرئيس السلطة الفلسـطينية محمود عباس في مواجهة الحكومة التي يرأسـها إسـماعيل هنية، والتي تواجه حصـارا وعزلا دوليا(2).

إذن في تلك الفترة كان لا بد من اتخاذ خطوات جادة، تعيد الأمور إلى نصـــابها، منع الابتعاد ولو جزئيا عن التجاذبات الدولية، من أجل الوصـول إلى صـيغ معينة تنهي حالة الحصـار التي مارســتها الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي تجاه الفلســطينيين، وكانت بدايات ذلك في وثيقة الوفاق التي أطلقها الأسـرى الفلسـطينيون من داخل السـجون الإسـرائيلية(3)، وعلى الرغم من طرح الوثيقة للنقاش والحوار، فإنه لم يتم التوصل إلى صيغة نهائية بهذا الخصوص بسبب الضغوط التي مارستها السياسة الخارجية الأمريكية على السلطة الوطنية وعلى رأسها الرئيس محمود عباس، وظل الحصـار الأمريكي ومن وراءه الدولي مفروضـا على الفلسطينيين، بهدف الضغط عليهم بشكل عام، وليس حماس فقط، للوصول إلى أهداف إسرائيل(4).

هذا الضــغط الأمريكي على الطرفين، مؤســســة الرئاســة من خلال الدعم المقدم للرئيس محمود عباس، والضــغط على مؤســســة رئاســة الوزراء من خلال فرض حصــار ســياســي ومالي ودبلوماسي خانق تجاهها، وتر الأمور في الشارع الفلسطيني، فعانى الفلسطينيون بشكل كبيــر من هذا الحصار، لأن الأراضي الفلسطينيــة لا تعتمد إلا على المساعدات الدوليــة، ولا تمتلك أي موارد أخرى لتغطية هذا العجز(5)، مما أدى إلى بروز اختلاف وخلاف علني، حول برنامج كل مؤسسـة، فمؤسسة الرئاسة تمثل برنامج حركة فتح السياسي، ومؤسســة رئاســة الوزراء تمثل برنامــج حركــة

---

(1) كان الرئيس محمود عباس قد اتفق مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية، على العمل بشكل جاد لرفع الحصار عن الفلسطينيين من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية مقبولة دوليا، وجاء ذلك عقب جولات من الحوار لمناقشـــة مبادرة الأسرى التي تضمنت أفكارا وآليات للخروج من مأزق الحصار الدولي (للمزيد، انظر: كيالـــي، ماجد، كيالي، ماجد، احتمالات أزمة حكومة الوحدة، **صحيفة الحياة اللبنانية** 2006/9/28.

(2) محمود، حمد، وآخرون، **الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص112.

(3) عوني الحسيني، هل توقف وثيقة الأسرى الصراع بين فتح وحماس، **صحيفة الوفد المصرية** 2006/6/10، العدد 6105.

(4) للاطلاع على بنود الوثيقة (انظر: عوني الحسيني، **مرجع سابق**).

(1) الحسن، بلال، **أوباما ونتنياهو**، مرجع سابق، ص168.

حماس، وساعد الموقف الأمريكـي فـي تعميق الفجوة بين الفريقين ممـا قاد إلـى استخدام السلاح والاقتتال الداخلي في نهاية المطاف، بين حركتي فتح وحماس(1).

واستطاعت المملكة العربية السعودية دعوة الطرفين إلى حوار عاجل ينهي الفرقة، وهذا ما تمخض عنه اتفاق مكة في شـباط 2007، الذي بموجبه تم تشـكيل حكومة وحدة وطنية، بهدف الخروج من المأزق السياسي السابق، وهذا الموقف يقودنا إلى دراسة الموقف الأمريكي من حكومة الوحدة الوطنية، ومقارنة ذلك الموقف مع حكومة حماس، التي تشكلت عقب فوزها في الانتخابات.

2- سياسة الإدارة الأمريكية تجاه حكومة الوحدة الوطنية 2007

لقد تزامنت المبادرة السـعودية لرأب الصـدع الفلسـطيني مع موقف أمريكي أقل حدة من سـابقه، رغم أن الولايات المتحدة ما زالت تنظر إلى حماس كخطر في المنطقة، ولم تنتج قلة الحدة تلك عن تغير في سياسـة الولايات المتحدة تجاه حماس ومنهاجها، وما زالت الإدارة الأمريكية ضد وجودها بأي شكل من الأشكال، وضد مشاركة أي فريق لحماس في حكومة الوحدة الوطنيـة، لكن الولايات المتحدة أرادت تهدئـة الوضع العربي قليلا، وترحيل الأزمـة الفلسطينية الإسرائيلية ببعض المسكنات الدبلوماسية، بسبب مأزقها في العراق، ومخططها لضرب إيران أو محاصرتها، وبالتالي فهي بحاجة لموقف عربي وسعودي داعم ومؤيد لهذه السياسات(2).

تم التوقيع على اتفاق مكة في 8 شـباط 2007، وبالرغم من نجاح هذا الاتفاق في إخراج حكومة جديدة، فقد نظرت إليه الإدارة الأمريكية على أنه نكسـة لاتجاهات السـلام في الشـرق الأوسط، وأنها هي الخاسر الأكبر من اتفاقية مكة وفقا للمصلحة الإسرائيلية(3)، ولقد أكد العديد من المحللين والمراقبين، أن هذا الاتفاق شـكل نكسـة حقيقية لتأثير الولايات المتحدة في المنطقة من خلال إصـرارها بأن تعترف الحكومة الجديدة بإسـرائيل، ونبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات السـابقة، التي أشار إليها الاتفاق بعبارة أخرى، وهي احترام وليس إلزام(4).

---

(1) محمود، حمد، وآخرون، الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص104.

(1) قاسم، عبد الستار، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**، مرجع سابق، ص 168.

(2) Elaine, Shanoon, **U.S The Big loser in the Mecca Deal**, Time, February p, 2007.

(3) المرجع السابق نفسه، ص168.

ومع إدراك الولايات المتحدة لأبعاد هذه الاتفاقية، ومستوى إرادة من يقف خلفها، فقد أعلن الناطق باسم الخارجية الأمريكية " توم كيسي " أن الولايات المتحدة سوف تنتظر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتدرس أفعالها، وبعدها تعلن عن موقفها، وتقرر بناء عليه، هل سوف تستمر العزلة، أم سترفعها عن الحكومة المقبلة(1).

وعندما تم الإعلان عن حكومة الوحدة الوطنية، استمر الموقف الأمريكي على حاله، ولم يتغير قيد أنملة، متضامنا مع الموقف الإسرائيلي الوحيد، الذي رفض حكومة الوحدة الوطنية، واعتبرها حكومة إرهابية، على الرغم من أن هذه الحكومة شملت شخصيات مستقلة، وجاءت بإجماع فلسطيني، وغاب عنها الكثير من الشخصيات غير المرغوبة أمريكيا وإسرائيليا، ولكن لاشتمالها على بعض الشخصيات من حماس، فقد اعتبرتها الإدارة الأمريكية وإسرائيل، لا تختلف كثيرا عن حكومة حماس، كذلك الموقف الأوروبي لم يختلف كثيرا عن الموقف الأمريكي، فهو متقارب معه إلى حد كبير، وأعلن الاتحاد الأوروبي مخططه لتوسيع المساعدة للفلسطينيين المحتاجين، من خلال آلية مؤقتة، ولكن دون الرجوع للحكومة، ومن خلال تعامل مباشر مع المستفيد، في إشارة لتجاهل حماس(2).

وبالتالي يمكن القول، أن الإدارة الأمريكية وبالرغم من سماحها لعقد اتفاق مكة، فإنها لم تقبل بنتائجه، وظلت تمارس نفس الحصار الذي فرض على الحكومة التي شكلتها حماس، عقب فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006(3)، فالحصار المالي والسياسي والاقتصادي ظل مفروضا على حكومة الوحدة الوطنية، باستثناء بعض الدعم من قبل دول أخرى على استحياء، وبالتالي فإن السياسة الأمريكية كانت واضحة، ولا تقبل بأنصاف الحلول، فإما أن تكون مع الإدارة الأمريكية، وتعلن الالتزام بسياستها لكي تتعامل معها، وإما أن تقع تحت وطأة حصارها أو ضرباتها(4).

---

(1) محمود، حمد، وآخرون، **الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 105 – 106.

(2) Europeans Warn Abbas on new Govermment, **Washington post**, February , 2007.

(3) محمود، حمد، وآخرون، ، **الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 105.

(4) قاسم، ، عبد الستار، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**، مرجع سابق ص 169.

وهذا الأمر هو الذي زاد الاحتقان في الشـارع الفلسـطيني بعد اتفاق مكة، وحاولت الإدارة الأمريكية ومعها إسـرائيل إفشـال هذا الاتفاق بأي شـكل، فالتوافق بين حركتي فتح وحماس لم يكن من مصلحة إسرائيل، فاتبعتا سياسة تفريقية الهدف منها شرخ وشق الصف الفلسطيني(1).

ظلت الإدارة الأمريكية ثابتة على مواقفها بعد تشـــكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة، وبنت تلك الإدارة سياستها على أساس أن الحكومة الجديدة ما زالت تصطبغ بصبغة حماس، وأن رئيس الحكومة وغالبية أعضائها من حماس، وبالتالي واصلت سياسة الحصار وعدم التعامل الدبلوماسـي معها(2)، كما بقي موقف الاتحاد الأوروبي ثابتا على حاله، باستثناء بعض الدول التي سمحت بنوع من التعامل الدبلوماسي مع حكومة الوحدة الوطنية(3). وبالرغم من أن برنامج الحكومة الجديدة يتناغم إلى حد ما مع المطالب الدولية، التي وضعت شرطا لرفع الحصار، حيث أعلن عن برنامج الحكومة متضمنا احترام الاتفاقيات الموقعة من قبل المنظمة والسلطة مع إسرائيل(4)، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تقنع بذلك، وظل حصارها مفروضا، بل زاد قسوة عن سابقه، الأمر الذي أشعل فتيل الانقسـام الداخلي الفلسـطيني بشـكل علني، فاسـتطاعت إسـرائيل ومعها الإدارة الأمريكية من خلال ســـياســـتها توســـيع الفجوة بين فتح وحماس، من خلال الدعم الذي أعلنت عنه الســـلطة الفلسـطينية فيما يخص الأجهزة الأمنية فقط(5)، وكذلك فإنها أعلنت عن إرسـال الجنرال " دايتون " لتدريب وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية في مواجهة حماس، وأعلنت الإدارة الأمريكية هذا الهدف على الملأ(6).

---

(1) محمود، حمد، وآخرون،، **الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص105.

(2) قاسم، ، عبد الستار، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**، مرجع سابق، ص170.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص171.

(4) تلحمي، أسعد، " بعد حصوله على تأكيد من بوش بأن واشنطن ستقاطع الحكومة الفلسطينية إذا لم تلتزم بشروط الرباعية ... شروط أولمرت للاعتراف بحكومة الوحدة تحت سقف القمة الثلاثية في القدس"، **صحيفة الحياة اللبنانية**، 2007/2/19، العدد 16026.

(5) غالي، إبراهيم، الموقف الدولي من حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 148، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2007/4/1، ص32.

(6) قاسم، عبد الستار، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**، مرجع سابق، ص170.

وعليه، فإنه لم يكن ثمة دور كبير للاستقطاب والتجاذب الكبيرين بين حركتي فتح وحماس، ومحاولة كل طرف منهما كسر الآخر، بقدر ما للعوامل الخارجية من تأثير كبير في إفشال الاتفاقات السابقة بينهم، خصوصا اتفاق مكة الذي مهد لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية(1).

3- سياسة الإدارة الأمريكية تجاه سقوط القطاع بيد حماس

أعلنت الولايات المتحدة رفضها لما قامت به حماس في غزة، وشنت الإدارة الأمريكية هجوما إعلاميا على حماس، معتبرة ما حصل انقلاب على الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها الأمنية(2)، وبناء عليه، زادة الإدارة الأمريكية من حصارها على حماس حكومة وحركة، وهذا الحصار لم يكن فقط اقتصاديا، بل شمل أنواع مختلفة من الحصار السياسي والدبلوماسي(3).

وأيدت الإدارة الأمريكية كل الإجراءات التي اتخذها الرئيس محمود عباس، من إقالة حكومة الوحدة الوطنية التي ترأسها حماس والمشكلة وفقا لاتفاق مكة، وتشكيل حكومة طوارىء برئاسة سلام فياض، تحولت بعد شهر إلى حكومة تسيير أعمال، وفي السياق نفسه، أعلن الرئيس عباس أن حركة حماس خارجة على القانون، ومنقلبة على الشرعية الفلسطينية، وأصدر مجموعة قرارات رئاسية، تجرم قانونا كل من يتعامل مع حركة حماس في ظل وضعها الجديد، واتخذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تفكيك المؤسسات الاجتماعية والأهلية التي تشرف عليها حماس، وتشكل أدوات الحركة في الانتشار والحصول على تأييد الفلسطينيين(4).

4- سياسة الإدارة الأمريكية نحو حكومة الطوارىء

تم تشكيل حكومة الطوارىء في رام الله عقب الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة، والتي أسفرت عن سيطرة حركة حماس على القطاع، وحظيت حكومة الطوارىء باعتراف ودعم

---

(1) قاسم، عبد الستار، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**، مرجع سابق، ص171.

(2) نصار، سليم، هل تعلن حماس ميني دولة فلسطينية في قطاع غزة، **صحيفة الحياة اللبنانية**، 2007/6/16، العدد 16143.

(3) عبد العليم، طه، قراءة في معنى انقلاب حماس، **صحيفة الأهرام المصرية**، 2007/6/17، العدد 44022.

(4) أبو طالب، حسن، الدور السعودي ... حدود الاشتباك مع شأن معقد، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، العدد 170، 2007، ص118.

دولي سخي(1)، فالإدارة الأمريكية على مختلف المستويات الرسمية والدبلوماسية، من الرئيس بوش إلى كونداليزا رايس وغيرهم، أكدوا دعمهم الكبير لحكومة الطوارىء ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، باعتباره وحيد الشرعية الفلسطينية من وجهة نظرهم، وأكدوا عزمهم على فك الحصار عن الشعب الفلسطيني خلال حكومة الطوارئ(2).

وفي نفس السياق أعلنت إسرائيل عن أملها الكبير في تحريك عملية السلام مع حكومة الطوارىء، ووافقت على الإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل منذ وصول حماس إلى السلطة بطلب أمريكي(3)، كما أكد الاتحاد الأوروبي دعمه لحكومة الطوارىء، وتأكيده على شرعية الرئاسة، إضافة إلى اعتراف معظم الدول العربية بحكومة الطوارىء وشرعية الرئاسة، وهذا يدل على أن الإدارة الأمريكية هي صاحب القول الفصل في مجريات الأحداث الفلسطينية، وحياة الفلسطينيين السياسية الداخلية، ومن تؤيده الولايات المتحدة يؤيده جمع كبير من العالم، ومن ترفضه الولايات المتحدة يرفض من جمع كبير من العالم(4).

إن السياسة الأمريكية تجاه الخلافات الداخلية الفلسطينية، أثبتت أنها لا تريد للفلسطينيين البقاء بل الفناء، ليس بآلة الحرب الإسرائيلية، بل بآلة الحرب الفلسطينية نفسها، والمؤسف أن كلا من فتح وحماس يتحملان مسئولية ما حصل، وكل منهم له دور، سواء بعلمه أو بدون علمه في تراجع القضية الفلسطينية إلى الوراء.

ولتعميق الخلاف ساندت الولايات المتحدة المؤتمر الذي انعقد في شرم الشيخ لدعم الرئيس عباس وحكومته، إمعانا في عزل دبلوماسي لحركة حماس، وضم هذا المؤتمر الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي " أيهود أولمرت " والرئيس المصري حسني مبارك، والملك عبد الله

---

(1) الحروب، خالد، سقوط حل الدولتين في فلسطين وقيام الدول الثلاث، **صحيفة الحياة اللبنانية**، 2007/6/22، العدد 16147.

(2) العرب، أحمد، القضية الفلسطينية في طريق التصفية، **صحيفة الوفد المصرية**، 2007/6/22، العدد 6337.

(3) عبد الرزاق، حسين، قمة الخائفين في شرم الشيخ، **صحيفة الوفد المصرية**، 2007/6/29، العدد 6343.

(4) سعيد، محمد السيد، وحدة القيادة أم الاتحاد من أجل البقاء، **صحيفة الأهرام المصرية**، 2007/6/18، العدد 423 .

الثاني عاهل الأردن، وفي مستهل اللقاء أعلن وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، بأن محور القمة يتعلق ببناء جديد للثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين(1).

ولكن على ما يبدو فإن الهدف الرئيس من القمة، هو دعم الرئيس محمود عباس وحكومة الطوارىء، تأكيدا للوعود الدولية التي قطعتها الولايات المتحدة وبعض الدول العربية، في إطار خطة عملية للرئاسة الفلسطينية عقب سيطرة حماس على غزة، من حيث توفير الدعم اللازم سياسيا وماليا للرئيس عباس من أجل تمكينه من المضي قدما في المفاوضات السياسية حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتهيئة الأمور للرئيس لعقد انتخابات برلمانية مبكرة داخل الأراضي الفلسطينية(2)، ويأتي هذا الدعم المالي والسياسي للرئيس عباس من قبل الإدارة الأمريكية، لضرب قوة حماس وإسقاط نفوذها في الشارع الفلسطيني(3).

قد يعتقد البعض أن عقد هذه القمة يأتي في سياق الوصول إلى حل يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية عقب المؤتمر أعلن بأنه " لا يمكن التفكير بالمفاوضات، طالما أن الفلسطينيين منقسمون بهذا الشكل، وإنه على عباس أولا كسب دعم هؤلاء الذين انتخبوا حماس، ودعمت إسرائيل عباس بأقصى ما تستطيع وتقديم الكثير من التسهيلات لنجاحه وبسط سيطرته، ولكن لا يمكن الحديث عن تنازلات طالما أن الرئيس محمود عباس عاجز عن تلبية الضمانات الأمنية لإسرائيل، وطالما لا يوجد ضمان لعدم سعيه إلى المصالحة مع حماس(4).

---

(1) عبد الرازق، حسين، **قمة الخائفين في شرم الشيخ**، مرجع سابق.

(2) قاسم، عبد الستار، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**، مرجع سابق، ص171.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص172.

(4) قاسم، عبد الستار، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**، مرجع سابق، ص174.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بعد الانقسام في فترة ولاية بوش الابن الثانية

حاول الباحث في هذا المبحث إلقاء الضوء على سير المفاوضات الفلسطينية والإسرائيلية بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، وموقف السياسة الأمريكية من هذه المفاوضات.

1- مؤتمر أنابوليس

انعقد مؤتمر أنابوليس في 27 تشرين الثاني 2007، في كلية البحرية للولايات المتحدة الأمريكية في أنابوليس بولاية ماريلاند، وتم التنظيم والتحضير للمؤتمر من قبل الولايات المتحدة بإشراف وزيرة الخارجية كوندليزا رايس، واستمر المؤتمر ليوم واحد(1)، وسعت الإدارة الأمريكية من خلال هذا المؤتمر إلى المساعدة في التوصل إلى اتفاقية سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وحاولت إحياء خارطة الطريق، كما سعت الإدارة الأمريكية حسب تصريحاتها إلى إنجاح رؤية حل الدولتين للرئيس بوش، وقيام دولة فلسطينية مع نهاية فترة الرئيس بوش(2).

وأكدت الولايات المتحدة عن رغبتها في إنجاح المؤتمر، والعمل من أجل بدء مفاوضات مكثفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وحشد الدعم الدولي لإقامة دولة فلسطينية، لكن هذا الحدث الأمريكي كان معلنا منذ فترة، وبالتالي لا جديد إن لم تمارس الولايات المتحدة ضغطا على إسرائيل، فلم يتم تحديد جداول زمنية تتناسق وهذا الهدف لتحقيقه، ولم تصدر رؤية حقيقية، وبالتالي لم ينتج ما يسعد الفلسطينيين، لرفض الجانب الإسرائيلي التطرق والالتزام بأي جداول زمنية لإقامة الدولة الفلسطينية(3).

---

(1) http://www.reuters.com/artical/topNews/idaracae5300VX3000VX20090401

(2) يوسف، ثناء، أسرار اجتماع أنابوليس، **صحيفة الأخبار المصرية** 2007/11/30، العدد 17352.

(3) http://www.news.bbc.com.uk/hi/arabic/middle-east-news/news/newsid.

ومن الجدير بالذكر، أنه بالرغم من أن المؤتمر يخص الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد تم دعوة أكثر من (40) دولة ومؤسسة دولية، ومعظمهم غير ذي صلة بالموضوع مباشرة، والهدف من دعوة الدول العربية غير المرتبطة بالصراع هو التطبيع مع إسرائيل(1). وانتهى المؤتمر بإصدار بيان مشترك من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس، يقضي ببدء مفاوضات الحل النهائي، وصرحت وزيرة الخارجية الأمريكية بعد المؤتمر بأن الولايات المتحدة ستحاول المساعدة في التوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال عام 2008، وأضافت رايس أن الطرفين وافقا على العمل على إقامة دولة فلسطينية مستقلة نهاية العام 2008(2).

2- دلالات مؤتمر أنابوليس تعزيز الانقسام الفلسطيني

منذ إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش عن تبنيه عقد مؤتمر في خريف 2007، للتباحث حول سبل تسوية للقضية وتطبيق رؤيته المحددة للحل، ممثلة في قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار إسرائيل، دار جدل كبير حول معنى الإعلان عن هذا المؤتمر، بعد سيطرة حماس على غزة، والانقسام الفلسطيني الحاصل(3)، فقد أرادت الإدارة الأمريكية بهذا المؤتمر والإعلان عنه في ذلك التوقيت، استثمار وتكريس الانقسام الفلسطيني، بحيث يصبح مجرد قبول الرئيس عباس بالمشاركة في هذا المؤتمر، تكريسا للانقسام ما بين الضفة وغزة، وبين فتح وحماس، لأن الإدارة الأمريكية ترى في هذا الانقسام مبررا لسياستها التي تدير الصراع، دون الدخول في تفاصيل الحل، التي تتضمن آليات وجداول زمنية وإرادة صادقة(4).

---

(1) جاد، عماد، إسرائيل ولقاء أنابوليس، العودة إلى خريطة الطريق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 171، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2008، ص106.

(2) للاطلاع على نص الوثيقة، الوثيقة الإسرائيلية المشتركة، **صحيفة الأخبار المصرية**، 2007/11/28، العدد 17350.

(3) إدريس، محمد السعيد، العرب والإسرائيليون واجتماع أنابوليس، **صحيفة الأهرام المصرية**، 2007/11/19، العدد 441177.

(4) هويدي، فهمي، توريط العرب وابتزاز الفلسطينيين، **صحيفة الأهرام المصرية**، 2007/11/20، العدد 44178.

لكن الإدارة الأمريكية ومعها إسرائيل، لا يسعيان إلى الحل بقدر إعطاء مسكنات لاستمرار الحال على ما هو عليه، واعتبر " يراه ميكائيل " الباحث بالمعهد الفرنسي للدراسات الاستراتيجية، أن بوش يستهدف الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، من خلال تعميق الشرخ الفلسطيني الداخلي وإحداث انشقاق داخل الساحة الإقليمية، وذلك بموجب نظرية الفوضى الخلاقة(1).

وقد ذكر (الفراج، 1434هـ) أن المجتمع عندما يصل إلى أقصى درجات الفوضى المتمثلة في العنف الهائل وإراقة الدماء، أو إشاعة أكبر قدر ممكن من الخوف لدى الجماهير، فإنه يصبح من الممكن بناؤه منن جديد بهوية جديدة تحترم مصالح الجميع(2). ولا شك أن الفوضى الخلاقة تخدم مصالح القوى المتنفذة من خلال مساهمتها في خلق الطائفية التي تقوم في النهاية بتقسيم الدول وبالتالي إضعافها، وكذلك من خلال تسهيل عملية التدخل العسكري الخارجي للقوى المتنفذة(2).

ومهما يكن من أمر، فإن التوقيت الذي أعلن فيه عن المؤتمر، فيه دلالة واضحة على أن الإدارة الأمريكية تستثمر الظروف الفلسطينية الداخلية، لتمرير رؤيتها المتفقة دوما مع الرؤية الإسرائيلية، فالانقسام الفلسطيني هو الذي مهد لهذا المؤتمر.

فالرئيس بوش تولى الرئاسة منذ مطلع 2001، ولم يعلن عن مؤتمر السلام إلا في أواخر العام 2007، مع أن الفترة السابقة كان مناخها أفضل لعقد مؤتمر دولي للسلام، خصوصا أنه أعلن عن رؤية لحل الدولتين، والإعلان عن خارطة الطريق، التي تقضي بإعلان الدولة الفلسطينية بحلول العام 2005، إلا أنه لم يحصل شيء طوال تلك الفترة، ولكن فور الانقسام الفلسطيني في حزيران 2007، تم الإعلان عن هذا المؤتمر في إشارة واضحة، إلى أن الإدارة الأمريكية تدعم سياسة الرئيس محمود عباس وتسانده، بينما لا تعترف بوجود حماس، وهذا وحده يعمق ويزيد الشرخ والانقسام الفلسطيني.

---

(1) هويدي، فهمي، **توريط العرب وابتزاز الفلسطينيين**، مرجع سابق.

(2) الفراج، أحمد، **الفوضى الخلاقة**، العربية الحدث، السبت، 14 ربيع الأول 1434هـ.

3- نتائج مؤتمر أنابوليس: المفاوضات

إطلاق المفاوضات الثنائية المباشرة الفلسطينية ـــ الإسرائيلية، وحدد المؤتمر موعد الجولة الأولى في 12 كانون الأول 2007، على أن يتم التوصـــل إلى حل مع نهاية العام 2008(1)، إلا أن هذا مستحيل بناء على التجارب السابقة، فالحل النهائي كان قادما من كامب ديفيد 1978، بعد خمس ســنوات، أي في 1983، وفي أوســلو بعد خمس ســنوات أيضــا من بدء تطبيقها، أي في 1999، وفي خارطة الطريق بعد ســنتين من إعلانها، أي في 2005، لكن شــيئا من هذا كله لم يحدث، لعوامل وتعقيدات معروفة، وبالتالي من الاستخفاف بالعقل أن يضـع مؤتمر أنابوليس إطارا زمنيا أضــيق من كل ما ســبقه، لا يتجاوز ســنة واحدة من أجل حل صــراع طال عمره قرنا من الزمان، وتشعبت قضاياه وتشابكت صوره(2).

بالإضـــافة إلى ذلك تمكنت إســـرائيل في أنابوليس من جعل خريطة الطريق المرجعية الرئيسية للمفاوضات التي ستجري مع الفلسطينيين، وجرى النص صراحة على ذلك، وهو ما يساعد إسـرائيل على إنجاز مجموعة مكاسـب تتوافق ورؤيتها الذاتية، فمن ناحية أولى تم تجاهل المبادرة العربية، ولم يشـر إليها رغم أن حضـور الدول العربية جاء بقرار من الجامعة العربية، في ضـوء وعود بأخذ المبادرة العربية في الاعتبار(3).

وبعد المؤتمر مباشرة، بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي، في إطلاق تصريحات تتضمن لاءات قديمة مثل لا لإعادة تقســيم القدس، لا لعودة اللاجئين، لا للعودة إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران 1967، مشددا على استحالة التوصل إلى تسوية سياسية في غضون عام 2008، وهو صادق في ذلك(4).

---

(1) جاد، عماد، **إسرائيل ولقاء أنابوليس، العودة إلى خريطة**، مرجع سابق، ص106.

(2) محمو، حمدد وآخرون، **حال الأمة العربية 2007 – 2008، ثنائية الاختراق والتفتيت**، تحرير أحمد يوسف ونيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص120.،

(3) جاد، عماد، **إسرائيل ولقاء أنابوليس** مرجع سابق، ص106.

(4) **المرجع السابق نفسه**، ص107.

إذن رئيس الوزراء الإسـرائيلي أعلن عن فشـل المؤتمر وفشـل المفاوضـات التي سـتلي المؤتمر، أو التي اتفق على انطلاقها في 2 كـانون أول 2007، وعليـه يمكن القول أن الهـدف المعلن للمؤتمر هو إعادة الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبدء عملية تفاوض قد قضـى عليها رئيس الوزراء الإسرائيلي بتصريحاته الآنفة الذكر.

ولم تسـتطع الإدارة الأمريكية الرد على ذلك، لأنها متفقة مع السـياسـة الإسـرائيلية، وبناء على ذلك اضـطرت الإدارة الأمريكية وبعد يوم واحد من انتهاء المؤتمر، إلى سـحب مشـروع قرار تقدمت به إلى مجلس الأمن لدعم عملية السـلام، عن طريق تبني وثيقة مؤتمر أنابوليس(1)، لمجرد أن إسـرائيل ترى في ذلك تدويلا للقضـية، وبالتالي يجوز التدويل عندما تعطى إسـرائيل شـرعية التطبيع، ولا يجوز عندما يحمل شـبهة الالتزام، وفي السـياق نفسـه صـرح المتحدث باسـم الخارجية الأمريكية بعد سـحب المشـروع قائلا: " لسـنا متأكدين من أنه كانت هناك حاجة إلى إضـافة شـيء إلى نتائج أنابوليس"، وكأن العرب هم الذين فتحوا مشروع القرار وليس الولايات المتحدة(2).

ويمكن القول بأن معظم نتائج مؤتمر أنابوليس إن لم تكن كلها كانت تصـب في مصـلحة إسـرائيل والولايات المتحدة، بحيث انتزعت إسـرائيل من الرئيس بوش فكرة يهودية الدولة، أما النتائج على الصـعيد الفلسـطيني، فإنه أوهم الجانب الفلسـطيني بأن حلا ما يلوح في الأفق، وأن مفاوضـات خلال عام ستقود إلى دولة فلسطينية، وعلى الجانب الآخر ، عزز المؤتمر الانقسام الفلسطيني وزاد من حدته، وزاد من الحصـار على قطاع غزة، في حين أغدقت الأموال والمشـاريع على الضـفة الغربية، الأمر الذي لا يجعل من الانقسام خلافا سياسيا، بل خلافا اجتماعيا واقتصاديا.

ويمكن القول أن سبب فشل المؤتمر يعود إلى سببين:

1- التوقيت الخاطىء

فكل أطراف الصراع الأساسية كانت تعاني من أزمات في تلك الفترة على النحو الآتي:

---

(1) محمود، حمد، وآخرون، **حال الأمة العربية 2007 – 2008**، مرجع سابق، ص124.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص125.

الولايات المتحدة الأمريكية: صـــاحبة المبادرة، تواجه أزمات صـــعبة في العراق، وهي غير مهتمة لممارسة أي ضغط على إسرائيل أو الفلسطينيين، من أجل أن يقدم تنازلات لنجاح المبادرة.
إسرائيل: كان رئيس الوزراء في أضعف حالاته، لإدانته بالتقصير في عدوانه على لبنان صيف عام 2006، فلا يمكن أن يقدم تنازلات حقيقية في هذه الظروف.
الفلسطينيون: انقسام فلسطيني كبير ذو آثار خطيرة، ومن دون دعوة حماس إلى المؤتمر، فبالتالي فإن الفلسطينيين ذهبوا إلى المؤتمر وهم مكتوفو الأيدي، وفي حالة انقسام لم يسبق لها مثيل، وغير قادرين على اتخاذ قرارات مصيرية، وإسرائيل تستغل هذا الانقسام للتوضيح بعدم وجود شريك حقيقي ومفوض من الشعب الفلسطيني(1).
العرب: غاب النظام العربي أو غيب عن معادلة التأثير، فلم يكن له دور في تلك الفترة، ولم يكن أي دور عربي رســـمي في تهيئة مناخ أفضـــل لإنجاح المؤتمر، أو للتغيير من جدول أعماله، أو لتكون نتائجه على مستوى من المصداقية(2).

2- غياب مرجعية القانون

وهو في هذه الحالة القانون الدولي، الذي اســـتبدلت به إملاءات القوي على الضـــعيف، فالسلطة الفلسطينية ضعيفة داخليا وخارجيا، وتعاني انقساما داخليا وظروفا دولية صعبة وموقف عربي سيء، الأمر الذي فرض الشروط الإسرائيلية والأمريكية عليها، وعلى سياستها الداخلية، وغيب القانون الدولي الذي يعتبر الأساس في عقد أي مؤتمر يتمخض عنه اتفاقية(3).

ومما سبق بيانه يتضح لنا، بأن مؤتمر أنابوليس، لم ينجح في وضع الأمور في نصابها الصحيح وبخاصة في موضوع المفاوضات التي أعلن عن انطلاقها، حيث أنها لم تستند إلى أسس واضحة لحل قضايا الحل النهائي، أو الاتفاق على التمهيد لهذه المفاوضات، بخطوات إسرائيلية تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل انتفاضة الأقصى عام 2000.

---

(1) محمود، حمد وآخرون، **حال الأمة العربية 2007 – 2008**، مرجع سابق، ص124.
(2) **المرجع السابق نفسه**، ص126.
(3) **المرجع السابق نفسه**، ص127.

بالإضافة إلى ذلك أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن التواريخ ليست مقدسة، في إشارة إلى عدم التزامه بأي مما ذكر في المؤتمر، الأمر الذي وافقت عليه الإدارة الأمريكية بالفعل، وسحبت مشروعا كان قد قدم بهذا الخصوص(1).

وبناء على ما سبق، فإن مؤتمر أنابوليس أسوأ من المؤتمرات التي عقدت في الفترات السابقة، لأنه لم يقدم للفلسطينيين إلا مزيدا من الإحباط والانقسام، وعلى الرغم من هشاشتة فإن الجانب الإسرائيلي رفضه جملة وتفصيلا، الأمر الذي يدعو الفلسطينيين كافة إلى وقفة حقيقية، وإعادة في قراءة مواقفهم.

3- سياسة الولايات المتحدة نحو مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر أنابوليس

استمر تأييد الولايات المتحدة القوي لإسرائيل خلال العام 2007، وثبت أنه لا أساس للشائعات التي ترددت بأن خيبة الأمل تجاه أداء إسرائيل خلال حرب تموز 2006 على لبنان، من الممكن أن تضر بإحساس الولايات المتحدة بأن إسرائيل حليفتها، حيث وافقت الإدارة الأمريكية على طلب إسرائيل، بزيادة المساعدات المالية بنسبة (25%)، لتصل إلى (30) مليار دولار خلال مدة (10) سنوات، وظل التعامل على الصعيد الأمني والاستخباراتي متواصلا بنفس المستوى السابق، حيث استأنف الأسطول السادس الأمريكي زياراته لميناء حيفا بعد فترة توقف لمدة (7) سنوات، كما قام رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة بزيارة لإسرائيل للمرة الثانية في تاريخ العلاقات بين البلدين، كما زار وزير الدفاع الأمريكي إسرائيل للمرة الأولى من ثماني سنوات(2).

وعلى الصعيد السياسي، واصلت الولايات المتحدة تأييدها لمواقف إسرائيل تجاه الفلسطينيين، بما في ذلك عزل حماس، ورفض التفاوض مع حكومة الوحدة الوطنية، ومواصلة الحصار عليها(3).

---

(1) أبو دياك، ماجد، من مظاهرة دولية ... إلى مفاوضات بلا مستقبل أنابوليس، مكاسب إسرائيلية أمريكية وخسائر فلسطينية، **مجلة العودة**، العدد الرابع، 2008.

(2) فاخر أحمد، تقرير **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط 2007 – 2008**، العدد 46، السنة الرابعة، تشرين الأول 2008، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة،، ص4.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص5.

وعقب مؤتمر أنابوليس قبلت الولايات المتحدة بموقف إسرائيل الخاص بأن تعزيز الأفق السياسي، لن يكون بديلا للحاجة إلى تطبيق المرحلة الأولى من خارطة الطريق، وهو تطبيق يجب على الأقل أن يحدث في وقت متزامن(1).

ويرى البعض أن دور الولايات المتحدة بعد مؤتمر أنابولس فيما يتعلق بقضية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قد تمثل في النقاط الآتية:

1- الجولة الثانية من المفاوضات

عاود الوفد الفلسطيني والإسرائيلي الالتقاء مرة أخرى في 25 كانون أول 2007 لمواصلة المفاوضات، إلا أنه وقبل الجولة بيوم أعلنت إسرائيل عن رصد 25 مليون دولار في ميزانية عام 2008 لبناء (740) وحدة استيطانية قرب القدس الشرقية، بواقع (500) وحدة في جبل أبو غنيم، و (240) في معاليه أدوميم، الأمر الذي يعني أن المفاوضات لا جدوى منها، طالما أن الاستيطان مستمر.

وردا على ذلك، أكد صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين، أن الجولة الثانية ستتضمن الاحتجاج على ممارسة إسرائيل الاستيطانية، وأن الفلسطينيين سيطلبون من الإدارة الأمريكية الضغط على إسرائيل، لاحترام الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر أنابوليس، وضرورة وقف النشاطات الاستيطانية بما فيها النمو الطبيعي للمستوطنات، وأكد عريقات أن المفاوضات لم تنطلق فعليا، وأن هاتين الجولتين تركزتا على تشكيل اللجان، وبحثتا في وقف الاستيطان فقط، دون الخوض في قضايا الحل النهائي الأخرى، وعليه يمكن القول أن إسرائيل غير جادة منذ البداية، في التوصل إلى حل يفضي إلى قيام دولة فلسطينية(2).

2- تشكيل لجنة ثلاثية لمتابعة المفاوضات

اتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في أنابوليس على تشكيل آلية للعمل على تطبيق المرحلة الأولى من خارطة الطريق، ووافقت إسرائيل بعد تردد ومماطلة على ذلك، وأصر الوفد الفلسطيني على مشاركة الولايات المتحدة في هذه الآلية كرئيس ومراقب، وبعد عودة الجانبين من أنابوليس تم الاتفاق على تشكيل الآلية من وزير الجيش الإسرائيلي " ايهود باراك " ورئيس

---

(1) محمود، حمد، وآخرون، **حال الأمة العربية 2007 – 2008**، مرجع سابق، ص 124.

(2) محمد، عبد العاطي، **مفاوضات ما بعد أنابولس ... إسرائيل تريدها على هواها، وبحماية دولية** http://arabi.ahram.org.eg/arabi/Ahram/true0.htm.1/12/2007.

الحكومة الفلسطينية سلام فياض، والجنرال " وليم فريزر " رئيسا للجنة، ومراقبا لتطبيق الجانبين لالتزاماتهما، بموجب المرحلة الأولى من خارطة الطريق(1).

ولكن اللجنة لم تعقد أي اجتماع بعد مؤتمر أنابوليس بسبب تلكؤ الجانب الإسرائيلي، وخلال زيارة بوش للمنطقة أعلن عن انطلاق عمل اللجنة رسميا، الأمر الذي تم بالفعل في 1 آذار 2008، بعد ضغط من وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أثناء زيارتها للمنطقة أواخر شباط من العام نفسه، وخفضت إسرائيل مستوى تمثيلها من وزير الجيش الإسرائيلي إلى رئيس الهيئة الأمنية والسياسية في الوزارة " عاموس جلعاد، الأمر الذي اعتبره الفلسطينيون تهربا إسرائيليا من تطبيق المرحلة الأولى من خارطة الطريق وبخاصة تجميد الاستيطان(2). "

وأثناء الاجتماع أكد رئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض ضرورة تنفيذ ما اتفق عليه في مؤتمر أنابوليس، خصوصا تجميد الاستيطان، وصرح فياض في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع بضرورة الوقف الشامل للأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معتبرا أن الاستيطان يقوض أمكانية قيام دولة فلسطينية.

3- الحث على مواصلة المفاوضات وتقديم مبادرات للحل

التقى الوفد الفلسطيني والإسرائيلي برئاسة " تسيفي ليفني " عن الوفد الإسرائيلي، وأحمد قريع عن الوفد الفلسطيني عدة مرات بعد زيارة الرئيس بوش للمنطقة، إلا أن أي تقدم لم يحرز، وزارت وزيرة الخارجية الأمريكية المنطقة عدة مرات خلال عام 2008، إلا أن هذه الزيارات لم تشكل أي ضغط على إسرائيل، التي استمرت في توسعها الاستيطاني، واجتياحاتها المتكررة لأراضي السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع(3).

---

(1) محمود، حمد، وآخرون، **حال الأمة العربية 2007 – 2008**، مرجع سابق، ص 125.

(2) السيد، رضوان، هل يكون الأمريكيون جادين في حل الدولتين؟ **صحيفة الحياة اللندنية**، 2008/4/15، العدد 16447.

(3) ماجد، عزام، **تمديد المفاوضات وعملية أنابوليس بدلا من عملية السلام**، 2008/11/20 http://www.arabs48.com/display.x/cid=7&sid=25&id=58577

وكان دور الولايات المتحدة خلال عام 2008 نشـطا في المفاوضـات شـكليا، وربما كان يحمل في طياته حملة دعائية للانتخابات الرئاسية الأمريكية 2009 وليس الحل، فقد كانت الجولات التي تقوم بها رايس في المنطقة ذات أهداف تكتيكية، حيث خصـصـت زيارة 3 أيار 2008 لحمل الدول العربية على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في باريس في كانون الأول 2007 في المؤتمر الذي عقد عقب أنابوليس، حيث تعهدت خلاله المجموعة الدولية بدفع (7) مليارات دولار للفلسـطينيين، منها (1.5) مليار لدعم الموازنة ودفع رواتب الموظفين، وبالتالي كل ما قامت به الإدارة الأمريكية هو أمور شكلية وتكتيكية وليست جوهرية(1).

ومنذ منتصـف العام 2008، بدت كل الدلائل تشـير إلى اسـتحالة أي تقدم على صـعيد المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ففي 31 تموز 2008، عقدت وزيرة الخارجية الأمريكية اجتماعا مع أحمد قريع وتسـيفي ليفني رئيسـا وفدا المفاوضـات لدفع عملية السـلام وإجراء تقدم في المفاوضات، في الوقت نفسه كانت إسرائيل قد نشرت خططا جديدة لبناء مستوطنات جديدة، وفي تصريح لمحمد صبيح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لشئون فلسطين والأراضي العربية المحتلة، في 31 تموز 2008، أكد أن معدل الاسـتيطان زاد 12 ضـعفا في الأراضـي الفلسـطينية منذ أنا بوليس، بالرغم من وجود تفاهمات في المؤتمر نفسه تشير إلى وقف الاستيطان، وأشار إلى أن هناك تسـعة مشـروعات اسـتيطانية داخل القدس في تلك الفترة، وأنه تمت مصـادرة (4493) دونما من أجل تنفيذ المشروعات(2).

وبالتالي فإن قضـية الاسـتيطان قضـية خطيرة، ولكن الأخطر منها هو صـمت الطرف الوسـيط الذي نظم مؤتمر أنابوليس وأطلق المفاوضـات برعايته، ولم يسـتطع حتى أن يبقي الأمور كما كانت عليه قبل مؤتمر أنابوليس، بل زادت الأمور تعقيدا، وبناء على ذلك كان لا يمكن التنبؤ ببصـــيص أمل خلال عام 2008، وهذا ما كان عليه الحال حيث انتهى هذا العام، بكل جولات المفاوضـات الفلسـطينية الإسـرائيلية، دون الوصـول إلى أي تقدم، وإنما كانت المفاوضـات إضـاعة الوقت لصالح إسرائيل.

---

(1) رايس تبدأ اليوم زيارة للأراضي المحتلة وإسرائيل لدفع عملية السلام، **صحيفة الأهـرام المصريـة** 2008/5/3، العدد 44343.

(2) رايس تشدد على ضرورة الإسراع في إيجاد حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، **صحيفـة الأهـرام المصريـة** 2008/8/27، العدد 44459.

وزارت وزيرة الخارجية الأمريكية المنطقة مرة أخرى في 25 آب 2008، في محاولة منها لإحراز أي تقدم على صعيد المفاوضات، بالضغط على الفلسطينيين للوصول إلى حل، وهي تسعى بهذه الزيارات المكوكية إلى تحقيق انتصار، قد يخدم الجمهوريين في انتخابات الرئاسة 2009، ويحسن من صورة بوش، لكنها لم تستطع أن تقدم شيئا، وانتهى عام 2008 فعليا دون الوصول إلى أي تقدم(1).

ومما سبق بيانه، يمكن أن نعدد الأسباب الموضوعية لفشل المفاوضات كما يأتي:

أولا: إن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية انطلقت بعد مؤتمر أنابوليس، وكانت رايس قد أقنعت بوش بأهمية المؤتمر ظنا منها بأنه بالإمكان انتزاع انتصار دبلوماسي يحفظ له ماء وجهه قبل انتهاء رئاسته، وبالتالي لم يكن الهدف من هذه المفاوضات سوى تحقيق مكاسب أمريكية، وليس حل القضية الفلسطينية.

ثانيا: بمجرد بدء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية عقب مؤتمر أنابوليس، بدأت إسرائيل مع سبق الإصرار والترصد، دبلوماسية المراوغة، وتصاعد ضغوط اليمين القومي والديني على أولمرت وحكومته لدفعه لعدم التفاوض حول قضايا الحل النهائي، وبخاصة القدس واللاجئين، وبدا للجميع أنه انصاع لهذه الضغوط حتى لا تنهار حكومته الائتلافية(2).

ثالثا: الظروف الإسرائيلية والحديث عن تورط أولمرت بالفساد، وإعلانه في تلك الفترة عن تقديم استقالته في أيلول 2008، الأمر الذي أشاع مناخا من القلق في الأوساط السياسية، وفي مثل هذا المناخ لا يمكن إجراء مفاوضات سلام جادة.

رابعا: إنه لم يتبق للفلسطينيين ما يقدمونه، فالحقوق الفلسطينية المتبقية لا يمكن التنازل عنها بأي حال من الأحوال، وكانت إسرائيل والولايات المتحدة تضغط على الجانب الفلسطيني ليقدم أي تنازل عن حقوقه، حتى يمكن القول أنه يمكن التوصل إلى اتفاق، بالإضافة إلى ذلك فإن الوضع الفلسطيني كان سيئا، بسبب الانقسام الحاصل بين الضفة وغزة، والخلاف على المرجعيات.

ووفقا للمعطيات السابقة، كان من الصعب بل من المستحيل التوصل إلى اتفاق سلام نهاية العام 2008، الأمر الذي حدث بالفعل.

---

(1) رايس، كونداليزا، دبلوماسية الوقت الضائع، **صحيفة الأهرام المصرية**، 2008/8/26، العدد 44458.

(2) إسرائيل وتفريغ المفاوضات من مضمونها، **صحيفة الأهرام المصرية**، 2008/9/2، العدد 44465.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأمريكية والوضع الداخلي الفلسطيني

2008 – 2012

تناول الباحث في هذا الفصل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني خلال ولاية أوباما الأولى (2008 – 2012) وذلك من خلال ثلاثة مباحث تناول الأول السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة أوباما الأول، منها الأول، بينما تناول المبحث الثاني موقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الانقسام والمصالحة الفلسطينية، أما المبحث الثالث فتناول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه عملية المفاوضات في عهد ولاية أوباما الأولى.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ولاية أوباما الأولى (2008– 2012)

اقتصر الباحث في هذا المطلب على تناوله العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لارتباطها للمباشر بالعلاقات الأمريكية الفلسطينية، وهي محددة لرسم السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

1– سياسة باراك أوباما

كان الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما دائما ما يجدد التأكيد في كل مناسبة حتى قبل وصوله إلى سدة البيت الأبيض بأنه سيحدث ثورة في السياسة الخارجية الأمريكية، وأن إخفاقات سلفه الرئيس الجمهوري " جورج دبليو بوش " التي أضرت بأمريكا وأكسبتها عداوات معظم شعوب

العالم سيتم تجاوزها، وتعود أمريكا لتفرض هيبتها على العالم .. لكن وبالرغم من أن الرئيس أوباما على وشك إنهاء ولايته الثانية في البيت الأبيض إلا أنه لم يستطع أن يحقق شيئاً يذكر حتى على مستوى الداخل الأمريكي فأضعف هذا الإخفاق مكانته وجعلها تهتز لدى الأمريكيين والشعوب الأخرى. ولذلك فقد جاء رد الفعل من داخل أمريكا نفسها حين فقد الديمقراطيون سيطرتهم على مجلس الشيوخ وهذا في حد ذاته يعد جرس إنذار للرئيس أوباما وحزبه، حيث هناك خشية كبيرة إذا لم يحقق انجازات في سياسته على المستوى الداخلي والخارجي خلال فترته المتبقية من ولايته على الأقل ليستعيد من خــلالها ثقــة الناس به وبأقواله وإلا فإن الأمريكيين قد يسحبوا البساط من تحت الحزب الديمقراطي

ويستعيد الحزب الجمهوري قوته وتفوقه لا سيما بعد أن أصبح صاحب الأغلبية في مجلس النواب وهو ما اضطر الرئيس أوباما للخضوع أمام آراء الجمهوريين(1).

إن الإخفاقات التي رافقت أوباما خلال فترتيه الرئاسيتين وعدم تمكنه من الوفاء بوعوده قد أصاب كل الذين كانوا يعلقون عليه آمالاً كباراً بخيبة أمل خاصة أولئك أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الذين سارعوا إلى دعمه وتسخير مليارات الدولارات تحت تصرفه لإخراج أمريكا من الأزمة المالية(2).

ومن يتأمل قليلاً في طبيعة السياسة الأمريكية وخاصة الخارجية منها التي يتحكم فيها الصهاينة سيجد أن سياسة الإدارة الأمريكية ثابتة، ومن الصعب على أي رئيس يأتي إلى البيت الأبيض سواءً كان جمهورياً أو ديمقراطيا أن يحدث فيها تغييراً دون إرادة من يتحكمون في تسييرها، ولان كثيراً من زعماء العالم يعرفون جيداً هذه الحقيقة فإنهم لم يندفعوا كثيراً في التفاعل مع ما يعلنه الرئيس أوباما فظلوا منتظرين ومراقبين نتائج ما يتخذه من قرارات كلها لم تحقق أية نتيجة تذكر حتى الآن، ولا يمكن أن تحدث انقلاباً في السياسة الأمريكية وذلك بعكس الزعماء العرب الذين يصفهم البعض بأنهم حسنوا، النية ومن السهل التلاعب بهم والضحك عليهم بمجرد كلام معسول ليضعوا كل أوراقهم تحت تصرف الإدارة الأمريكية رغم أنهم سرعان ما يكتشفون أن تقديراتهم وثقتهم كانت في غير محلها.. والدليل أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس وأركان إدارته قد تراجعوا كثيراً وفتر حماسهم ولم يعودوا يثقون فيما تبذله إدارة أوباما من جهود لا تخدم بالدرجة الأولى إلا سياسة حكومة الكيان الصهيوني.. ومن أشجع ما قاله أبو مازن مؤخرا تعليقا على التعنت الصهيوني انه وصف المفاوضات في ظل استمرار بناء المستوطنات بأنها مضيعة للوقت. كذلك هناك العديد من الزعماء العرب الذين صدموا بل وتفاجأوا بما آلت إليه الأمور في أمريكا وتأكدوا بما لا يدع مجالاً للشك أن اللوبي الصهيوني هو الذي يسير السياسة الأمريكية (1)

لكن عدم اعترافهم بهذه الحقيقة، راجع إلى تلك الكبرياء التي عرفوا بها أمام الشعوب، معتقدين أنهم لو تخلوا عنها وتعاملوا مع الواقع فإن ذلك سيضعف هيبتهم، وربما قد تحدث فجوات في السياج الذي يفصل بينهم وبين شعوبهم، في وقت نجد فيه زعماء آخرين فـــي القارات الخمس

---

(1) الأحمد، والمجالي عدنان، قضايا معاصرة، عمان، دار وائل 2009، ص152.

(2) صحيفة 26 سبتمبر، **أوباما وقيام دولة فلسطين**، اليمن، دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية، 2015/1/14.

(1) أوباما وقيام دولة فلسطين، **صحيفة 26 سبتمبر**، مرجع سابق.

يقودون شعوبهم ويتقدمون صفوفها حفاظا على سيادتها واستقلالها وخدمة لقضاياها الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار لها، ولا يهم عند هؤلاء الزعماء الوطنيين أن يبقوا متربعين على كراسيهم واضعين رجلاً فوق رجل مثل البعض الآخر الذين هم مستعدون أن يضحوا بشعوبهم وقضاياها من اجل أن يبقوا متحكمين في مصائرها، رغم أن العالم كله قد تغير ما عدى في العالم العربي، الذي ما يزال تسيطر عليه عقليات عفا عليها الزمن، سواءً كانوا حكاماً أو محكومين (1).

وإذا ما ظل العرب يعلقون آمالهم لتحقيق دولة فلسطين على ما تقوله الإدارة الأمريكية وتوعد به، فان هذه الدولة المزعومة لن ترى النور أبدا، وعليهم أن يعتمدوا على أنفسهم، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة.

إن فوز الرئيس الأمريكي باراك أوباما بولاية ثانية قد أحدثت ضجة كبيرة في الساحة الدولية كانت في مجملها راغبة بهذا الفوز، ولعل الفارق هنا أن السياسة الخارجية في إدارته السابقة لم تتغير، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولم تكن بأحسن حال من الإدارات السابقة من الديمقراطيين والجمهوريين في إدارة الصراع في الشرق الأوسط، بسبب الانحياز التام للاحتلال الإسرائيلي (2).

ورغم حصول أوباما على جائزة نوبل للسلام في العام 2009 إلا أنه عجز عن تحقيقه في المنطقة، لذا لم يحصل فوزه بولاية ثانية على درجة كبيرة من التفاؤل قياسًا لمعطيات وسلوك الفترة الأولى وستبقى سياسة أوباما إزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة على حالها خلال المرحلة القادمة، لطالما تراوحت مكانتها الأولى الباردة وضعفها في التدخل بالصراع لصالح الحل العادل. وحتى لو وعد أوباما شيئًا آخر في خطاب رسمي جديد موجه للعالم العربي على غرار خطابه السابق في جامعة القاهرة، حيث استبشر العرب بتغيير السياسة الأمريكية بما يخص الشرق الأوسط بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة، حين وعد بحل الدولتين ووقف الاستيطان والتهويد، لكنه لم يحسن صنعًا بتنفيذ وعوده التي وعد بها في خطابة . وكما وصف القرضاوي خطاب أوباما . بأنه لم يخرج عن إطار العلاقات العامة. وهو ما زاد عنجهية نتنياهو ومضيه في المخططات التهويدية والاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، وفرض المزيد من الوقائع الجديدة على الأرض يستحيل معها إقامة دولة

---

(1) أوباما وقيام دولة فلسطين، **صحيفة 26 سبتمبر**، مرجع سابق.

(2) محيسن، **آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني**، مرجع سابق.

فلسطينية قابلة للحياة. بل إن الرئيس أوباما وعد الكيان بنقل سفارة بلاده من "تل أبيب" إلى مدينة القدس، وبذلك تكون إدارة أوباما قد أعطت نتنياهو الضوء الأخضر لفرض وقائع تهويدية تجعل من مدينة القدس عاصمة كاملة للكيان وتجريدها من الوجود العربي (1).

كما أن حجم المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية التي تقدمها إدارة أوباما للكيان الصهيوني ازدادت أضعافا مضاعفة عن الإدارات السابقة. ولا ننسى الفيتو الأمريكي الذي أشهرته إدارته في مجلس الأمن الدولي ضد قرار إدانة الاستيطان والتهويد وجدار الفصل العنصري وتمويلها للجدار الفولاذي التي ضربت به الحدود الأرضية المصرية زمن مبارك، وفي حالة مماثلة أشهَرَ الفيتو ضد عضوية فلسطين في اليونسكو، وأيضا تم التلويح بإشهاره ضد طلب التصويت على عضوية دولة فلسطينية رسمية أو غير رسمية العضوية في الأمم المتحدة، بالإضافة لذلك تهديد إدارته بتجميد المساعدات المالية الأمريكية المخصصة للسلطة في حال ذهابها إلى الأمم المتحدة لطلب العضوية، كما لا ننسى موقف إدارة أوباما والكونجرس من قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث أقرا قانونا بعدم الاعتراف بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإلغاء التزامها الأخلاقي والإنساني بوقف المساعدات المالية الأمريكية المقدمة للأمم المتحدة بهذا الخصوص(2).

ومع ذلك يمكن القول إن القضية الفلسطينية أصبحت تشكل تحدياً جدياً وكبيراً لإدارة أوباما في طريقها إلى استيعاب حقبة جديدة من عدم الإهمال واللامبالاة التي شهدته خلال فترة رئاسته الأولى الباردة التي أغرقت الولايات المتحدة في أزمات خطيرة، وعرضت مصالحها الاستراتيجية في منطقتنا للتهديد الخطير، وشوهت صورتها لدى العرب وغير العرب، إذ لا يمكن لإدارة أوباما من النجاح في ترميم الخراب الذي ألحقته إدارة بوش للولايات المتحدة الأمريكية إلا بالتعاطي مع القضية الفلسطينية بإنصاف وواقعية، وعدم الكيل بمكيالين ولا تنحاز للجلاد ضد الضحية، وهذا لا يتحقق إلا بالاعتراف بالقوى الحقيقية والفاعلة التي تمثل الشعب الفلسطيني، والتعامل معها وفق منظور النظرية الواقعية التي تتبناها السياسة الأمريكية، بعد أن تأكدت إدارة الرئيس أوباما فرض حماس كرقم في معادلة الصراع في المنطقة يصعب تجاوزه، وهو ما عبر عنه أثناء خطابه في القاهرة، وفيه أشار إلى نقاط عملية وأخرى نظرية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أي إنها كانت عملياً تتعلق بكل لاعب

---

(1) الأحمد، والمجالي عدنان، **قضايا معاصرة**، مرجع سابق، ص155.

(2) علي أحمد الحوامدة، **السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وأثرها على الوطن العربي**، رسالة ماجستير، الملكية الأردنية، كلية الدفاع الوطني 2009، ص78.

قوي في الساحة الفلسطينية، فيما كانت نظرياً وبروتوكولياً فيما يتعلق باللاعب الضعيف وهو السلطة الفلسطينية بعكس حماس، لدرجة أنه طلب من الكونغرس تعديلاً في القانون يسمح للولايات المتحدة بالتعامل مع حكومة تضم وزراء من حماس، حسب صحيفة لوس أنجلوس تايمز الصادرة في 27 نيسان (أبريل) 2009(1).

وقد سعى الرئيس الأمريكي أوباما منذ اليوم الأول لتنصيبه لإبداء الاهتمام بإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وكان تعيينه المبكر لجورج ميتشل مبعوثا خاصا للشرق الأوسط إشارة مهمة على ذلك، غير أن أوباما لم يصل إلى الرئاسة إلا بعد أن صوت إلى جانب إسرائيل طوال وجوده في مجلس الشيوخ، وبعد أن أعطى كافة التعهدات والضمانات التي تحتاجها إسرائيل، ثم إنه أحاط نفسه بمجموعة من المستشارين المعروفين بميولهم للصهيونية، كما أنه قد يكون أكثر حذرا وأكثر استرضاء لإسرائيل لتأكيد ابتعاده عن أصوله المسلمة الإفريقية، وهو ما يعني أن أوباما يريد الانخراط المباشر والعاجل في ملف الصراع العربي . الإسرائيلي، ولكن من منطلق الانحياز لإسرائيل، وبمستشارين وأدوات استخدمها أسلافه من قبل وفشلوا(2).

ويدرك أوباما أن أي حل قد يصل إلى الحد الأدنى الذي يوافق عليه الفلسطينيون والعرب بمقتضى قيامه بضغط هائل على إسرائيل، وهو ما سيؤدي إلى وقوف اللوبي الصهيوني الإسرائيلي القوي في وجهه بما له من نفوذ في الكونغرس والاقتصاد والإعلام، وعلى هذا فليس هناك في الظروف الراهنة الكثير أمام أوباما ليفعله(3).

وفي صباح اليوم الأول بعد تنصيبه رسمياً رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، أجرى الرئيس باراك أوباما الأربعاء 2008/1/21 جملة من الاتصالات مع عدد من قادة دول الشرق الأوسط ليؤكد لهم سعي إدارته لتعزيز قرار وقف إطلاق النار بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والعمل على وضع نظام مراقبة للحد من "تهريب" السلاح لحركة حماس، وإعادة بناء ما دمرته الحرب في القطاع

---

(1) سليم، محمد السيد، **تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين**، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع 2009، 211.

(2) الأحمد، والمجالي عدنان، **قضايا معاصرة**، مرجع سابق، ص156.

(3) علي أحمد الحوامدة، **السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص81.

بالتعاون مع السلطة الفلسطينية في رام الله. كما أكد لهم التزام إدارته بالانخراط مباشرة في العملية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل(1).

كانت اتصالات أوباما هذه الخطوة الأولى من طرفه لكسر سياسة الصمت التي انتهجها حيال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لمدة 77 يوماً، هي عمر المرحلة الانتقالية. كما أنها مثلت كذلك أول تحرك رسمي له نحو الصراع بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة(2).

فأوباما لم يدل بتعليق رسمي واحد – اللهم باستثناء ذلك الذي عبر فيه عن شعوره بالقلق العميق لسقوط مدنيين أبرياء من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خلال العدوان على غزة – خلال فترة 22 يوماً هي مدة العدوان على القطاع، بذريعة أن الصمت تحتمه ضرورات أن تتحدث الولايات المتحدة بصوت واحد. وحينها كان أوباما والمتحدثون باسمه يؤكدون بأن لديه الكثير ليقوله بعد توليه الرئاسة رسميا.

أشارت مسارعة أوباما، ومنذ اليوم الأول له في الرئاسة، إلى التعاطي المباشر مع الصراع العربي الإسرائيلي، إلى الأهمية التي ستوليها الإدارة الأمريكية الجديدة لذلك الصراع وأولويته على قائمة أجندتها المزدحمة. ويبرز تعيين السناتور السابق، جورج ميتشيل، كمبعوث خاص إلى الشرق الأوسط، الأهمية التي توليها إدارة أوباما لملف العملية السلمية في المنطقة. ويعرف عن ميتشيل أنه شخصية تمتاز بالواقعية وبالبراغماتية والعمل الجاد، والبعد عن الأحكام الأيديولوجية. ويسجل له في هذا السياق نجاحه في التوصل إلى اتفاق بين بريطانيا وحكومة إيرلندا الشمالية في شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٨، وهو الاتفاق الذي وضع حداً لعقود طويلة من الصراع بين الطرفين(3).

وبعد تفجر انتفاضة الأقصى أواخر عام 2000، عينه الرئيس الأسبق بيل كلينتون ليرأس لجنة تحقيق في أسباب الانتفاضة وخلفياتها، ولتقديم مقترحات عن كيفية الخروج من دائرة "العنف". وفي عام 2001، قدم ميتشل تقريره إلى الرئيس الجديد في ذلك الحين، جورج بوش. وطالب تقريره

---

(1) الشوربجي، منار، **كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟** القاهرة، مكتبة الشروق، ط1، 2009، ص251.
(2) بيومي، علاء، **باراك أوباما والعالم العربي**. الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2008، ص122.
(3) المرجع السابق نفسه، ص124.

السلطة الفلسطينية بوقف التحريض على العنف ووضع حد له. في حين طالب "إسرائيل" بتجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية(1).

2- العلاقة بين الرئيس باراك أوباما وجماعات الضغط

إن تعيين أوباما لميتشيل كمبعوث خاص له إلى منطقة الشرق الأوسط أثار قلقاً في أوساط بعض قيادات اللوبي الإسرائيلي في أمريكا. فرغم أن اللوبي الصهيوني يقر بأن ميتشيل كان واحداً من أكبر المؤيدين لإسرائيل طوال 15 عاماً قضاها كعضو في مجلس الشيوخ عن ولاية ماين، إلا أن ثمة من يرى أن برغماتية الرجل وواقعيته تشكل تحدياً حقيقياً لإسرائيل في الولايات المتحدة. فمثلاً يغمز إبراهام فوكسمان، رئيس منظمة مكافحة التشويه الصهيونية الأمريكية من طرف ميتشيل، حسب تصريح للصحيفة اليهودية الأمريكية "ذا جويش ويك 2009/1/21" قائلا بأن هذا الأخير يتعامل كوسيط نزيه بطريقة نزقة. ومأخذ المنظمات الصهيونية الأمريكية عليه، أنه قد يكون متوازنا، في عمله كمبعوث خاص إلى الشرق الأوسط، وليس منحازاً بالكلية لإسرائيل(2).

إن تعهدات أوباما السابقة لانتخابه كرئيس، بالتحرك السريع والمباشر لكسر الجمود على مسار العملية السلمية بعد انتخابه، ثم مباشرته التحرك بعيد انتخابه فعلياً، تشير إلى أن الرجل يبحث عن مجد أعجز رؤساء سابقين من قبله. فثلاثة رؤساء، بدءاً من جورج بوش الأب، مروراً ببيل كلينتون، وانتهاء بجورج بوش الابن، سعوا بطريقة أو بأخرى لتحقيق اتفاق فلسطيني إسرائيلي، ينشئ من ناحية دولة فلسطينية، بغض النظر عن شكلها وتعريفها ومضمونها، ويدمج من ناحية أخرى "إسرائيل" في فضاء المنطقة، لتعيش بأمن وسلام. إلا أن الحظ لم يكن حليف أي منهم، وذلك عائد بالدرجة الأولى إلى السياسات والمواقف الإسرائيلية المجهضة لأي جهد أمريكي في هذا السياق، دون أن تملك الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إرادة سياسية حقيقة للضغط على إسرائيل، اللهم إذا استثنينا، ضغوطات إدارة بوش الأب على حكومة إسحاق شامير لحضور مؤتمر مدريد أواخر عام ١٩٩١، تحت طائلة تجميد المساعدات الأمريكية. وهي الضغوط التي يرى بعض المراقبين أنها

---

(1) فهمي، عبد القادر، **واقع ومستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية، تحديات القرن القادم**، عمان، دار وائل للنشر، ط 1، 2008، ص87.

(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، بيروت، 2008.

ساهمت بدرجة و بأخرى، في خسارته للانتخابات الرئاسية أواخر عام ١٩٩٢، لصالح كلينتون. ويرى المراقبون أنفسهم، أنها وظفت كآلية ردع وإذا كان الحال كذلك، فكيف سيمكن لأوباما التعامل مع هذا الملف الشائك، خصوصاً وأن كثيرين داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكي يقرون أن أي حل يستلزم تنازلات إسرائيلية "مؤلمة"!؟ أضف إلى ذلك أن أوباما أشار في خطاب التنصيب (٢٠/ ٢٠٠٩/١)، بأنه يريد أن يسلك منهجاً جديداً في التعامل مع العالم الإسلامي يقوم على الاحترام المشترك. ولكن، كيف يمكن لأوباما أن يعيد صياغة العلاقات الأمريكية – الإسلامية، دون إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، خصوصاً وأن ثمة شبه اتفاق، أن القضية الفلسطينية هي المدخل الأساس لأي استقرار في المنطقة، أو لتدشين علاقات أمريكية إسلامية جديدة تقوم على الاحترام المشترك(1)؟

للإجابة على هذين التساؤلين لابد من استعراض خلفية سريعة للتحولات في رؤية أوباما ومقاربته للمسألة.

3- سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه إسرائيل

بعد تأمينه لموقع المرشح عن الحزب الديمقراطي للرئاسة الأمريكية، سارع أوباما لمحاولة تبديد كل الشكوك التي أثيرت حوله خلال الحملة الانتخابية التمهيدية للحزب الديمقراطي، خصوصاً من قبل منافسته هيلاري كلينتون، بأنه شخص لا يمكن الوثوق به كصديق لإسرائيل، حملتا كلينتون ومكين، استغلتا جملة من التصريحات والمواقف السابقة لدخول أوباما إلى مجلس الشيوخ الأمريكي أوائل عام ٢٠٠٥، والتي يمكن أن يستشف منها تعاطفه مع قضايا الشعب الفلسطيني(2).

كما ربطته علاقات بناشطين فلسطينيين مثل إدوارد سعيد ورشيد الخالدي. ومع دخول أوباما مجلس الشيوخ الأمريكي، بدأت لغته ومواقفه حيال الصراع العربي الإسرائيلي بالانتقال السريع من دائرة التعاطف مع قضايا الفلسطينيين، إلى دائرة الانحياز التام لإسرائيل. ويشهد على ذلك سجله التصويتي في مجلس الشيوخ لصالح أي قرار يصب بطريقة أو بأخرى فـــي مصلحة إسرائيل. وبرز هذا التحول في خطاب أوباما ومواقفه بأجلى صوره في خطابه أمام مؤتمر لجنة العلاقات الأمريكية

---

(1) الزرو، نواف، **جدلية الاستيطان وآفاق التسوية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ط 1، 2008، ص156.

(2) العيتاوي، ياسين، **السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية**، عمان، دار أسامة، ط1، 2008.

الإسرائيلية (إيباك) في شهر حزيران 2008، والذي بالغ فيه أوباما بالتغني بإسرائيل والحلم الذي تمثله(1).

وبلغ الأمر بأوباما في ذات الخطاب إلى حد إعلان تأييده أن تكون "القدس الموحدة" عاصمة لإسرائيل، وهو ما يخالف مواقف الإدارات الأمريكية منذ نشأة دولة "إسرائيل" وإلى اليوم. غير أن حملته عادت وتراجعت عن هذا التصريح، بذريعة أنه فهم على غير مقصده، وبأن الأمر متروك للمفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

كما يشير برنامج السياسات الخارجية لأوباما ونائبه جو بايدن إلى التزامهما المطلق نحو إسرائيل، واستمرار دعمهما تطوير منظومة دفاع خاصة بها ضد الصواريخ، وتأييدهما لاستمرار تدفق الدعم الاقتصادي والعسكري الأمريكي على "إسرائيل". ويشير البرنامج إلى أن أولى أولوليات إدارتهما في الشرق الأوسط سيكون أمن "إسرائيل". كما يدعو البرنامج إلى تصدير السلاح الأمريكي إلى "إسرائيل تحت ذات القواعد التي تحكم العلاقة بين أعضاء تحالف الناتو(2).

وعلى الرغم من أن أوباما قد جعل من مسألة الوصول إلى "سلام دائم" هدفاً رئيساً لإدارته، إلا أن تحقيق مثل ذلك السلام يتطلب تنازلات إسرائيلية، وهو الأمر الذي يدركه أوباما، مثلما يدرك تماماً أن مثل هذه التنازلات وقيام ضغط أمريكي على "إسرائيل" سوف يغضبها، وبالتالي سيغضب حلفاءها في واشنطن. فكيف يوفق أوباما إذن ما بين الأمرين، التزامه بتحقيق "سلام دائم" والانحياز المطلق لإسرائيل(3).

في خطابه السابق الإشارة إليه أمام (إيباك)، حاول أوباما "المرشح" للرئاسة، أن يفلسف الأمر على أساس أنه مصلحة إسرائيلية عليا. "كل الأطياف السياسية في إسرائيل تدرك بأن الأمن الحقيقي يتأتى من خلال سلام دائم. ولذلك ينبغي علينا – كأصدقاء لإسرائيل – أن نعمل كل ما في جهدنا لمساعدة إسرائيل وجيرانها لتحقيق هذا الهدف". ولكن لتحقيق هذا الهدف ثمة اشتراطات

---

(1) محسن، صالح، **حقوق وثوابت في القضية الفلسطينية**، رؤية إسلامية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، 2010.

(2) عبد السلام، رفيق، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2008.

(3) قبيسي، هادي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين، المحافظية الجديدة والواقعية**، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط 1، 2008، ص235.

على الجانب الفلسطيني والعربي تحقيقها أولاً كما حددها أوباما في ذات الخطاب، فعلى الفلسطينيين محاربة الإرهاب، وعلى العرب التطبيع مع "إسرائيل" ودعم حكومة عباس – فياض، ومطلوب من مصر العمل على وقف تهريب السلاح إلى غزة. وفي مقابل ذلك، ستقوم إسرائيل باتخاذ خطوات مناسبة ومتوافقة مع أمنها لتسهيل حركة الفلسطينيين، وتحسين الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية والامتناع عن بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، وذلك حسب تعهدها لإدارة بوش في مؤتمر أنابوليس في شهر نوفمبر 2007. صحيح أن أوباما يشير في الخطاب ذاته إلى "حاجة" الفلسطينيين إلى دولة متصلة ومتماسكة وتسمح لهم بالازدهار، إلا أن أي اتفاق مع الفلسطينيين ينبغي أن يحافظ على يهودية دولة "إسرائيل"، ضمن حدود آمنة ومعترف بها وقابلة للدفاع. والقدس ستبقى عاصمة إسرائيل وينبغي أن تبقى غير مقسمة.بل حتى تأكيده في فترة التنافس في الانتخابات الرئاسية على نيته الانخراط المباشر في إيجاد حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، يفلسفها أوباما بمصلحة إسرائيل. منتقداً بذلك سياسات بوش في المنطقة، والتي ضاعفت من عزلة الولايات المتحدة هناك وزادت من المخاطر على أمن إسرائيل، بسبب بروز أعدائها مثل إيران وحزب الله وحماس(1).

اتضح انحياز أوباما إلى "إسرائيل" أكثر فأكثر في إسناده وزارة الخارجية إلى هيلاري كلينتون، وهي المعروفة بتأييدها الشديد لإسرائيل. كما يجري الحديث عن تعيين دينس روس، مستشاراً لها في الخارجية فيما يتعلق بملف الشرق الأوسط. وروس هذا، يهودي ومعروف بانحيازه التام إلى إسرائيل. كما أن المستشارين الذين أحاط بهم أوباما نفسه فيما يتعلق بالشرق الأوسط، معروف عنهم الانحياز التام لـ"إسرائيل" كذلك، ويأتي على رأسهم دينيس مكدونغه، وكان مستشار الشؤون الخارجية زعيم الأغلبية الديمقراطية السابق في مجلس الشيوخ، توم داشيل، ودان شبيرو، وهو أحد الذين خدموا في مجلس الأمن القومي تحت إدارة كلينتون، وهو يهودي أمريكي(2).

4- السياسات المحتملة لأوباما

وكخلاصة لما سبق، يرى البعض أن أوباما يميل أكثر إلى أسلوب الانخراط المباشر والعاجل في ملف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بشكل خاص، والعربي الإسرائيلي بشكل عـام،

---

(1) الحسن، بلال، **أوباما ونتنياهو، جدل الخطابات ... بانتظار الخطاب العربي الغائب**، موقع الجزيرة نت، 2009/6/25.

(2) الحمد، جواد، **أمريكا وإسرائيل، تحالف استراتيجي وأزمات تكتيكية**، عمان، مركز الشرق الأوسط، 2010، ص 182.

ولكن من منطق الانحياز لـ"إسرائيل" أولاً. وهو بذلك يسلك منهجاً أقرب إلى منهج الرئيس الأسبق كلينتون. إلا أن ثماني سنوات من فشل إدارة كلينتون في تحقيق نتائج جوهرية على هذا المسار، وخصوصاً بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الماراثونية في صيف عام 2000 قد تدفع أوباما إلى حذر أكبر، وذلك حتى لا تتلطخ سمعة مؤسسة الرئاسة الأمريكية، بفشل كذلك الذي تلطخت به إدارة بيل كلينتون بعد فشل كامب ديفيد الثانية.

أيضا، فإن أوباما القادم إلى الرئاسة بوعود لتغيير ديناميكيات الدبلوماسية الأمريكية في العالم، وجزء منه منطقة الشرق الأوسط، قد يسعى إلى حل في إطار أوسع. فأوباما أعلن غير مرة بأنه سيسعى إلى الحديث مع إيران وسوريا (منطق الجزرة)، فضلاً عن سحب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق في غضون 16 شهراً. وهو بذلك يخالف نهج إدارة سلفه بوش، والتي كانت تصر على التعامل مع "قوى الممانعة" في المنطقة بمنطق العصا بالدرجة الأولى. ولعل إدارة أوباما، ترى بأن انفراجاً على تلك الجبهات كفيل بحلحلة بعض طلاسم التسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

أيضاً، ومما قد يسهم في انخراط أوباما أكثر في العملية السلمية ومحاولة تحقيق نتائج ملموسة على صعيدها، حقيقة كونه يستمع إلى مستشارين آخرين غير رسميين، والذين لهم آراء أكثر اعتدالاً حول الصراع في الشرق الأوسط، ويطالبون بسياسية أمريكية أكثر توازناً، ولا يتورعون عن نقد إسرائيل إذا اقتضت الحاجة، وذلك على عكس مستشاريه المباشرين المنحازين كلياً لـ"إسرائيل". من هؤلاء المستشارين غير الرسميين والذين يستمع إليهم أوباما، الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، ومستشار الأمن القومي السابق في عهد كارتر، زبنغيو بريجينسكي، وروبرت أومالي، المساعد للرئيس الأسبق بيل كلينتون. وهؤلاء الثلاثة مثلاً، يرون بأنه لابد من إدماج حركة حماس بطريقة أو بأخرى في العملية السلمية، وواحد من الاقتراحات التي يقدمونها في هذا الصدد، هو أن يتم ذلك عبر حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تحت سلطة محمود عباس.

5- موقف إسرائيل من سياسة الرئيس أوباما

من الواضح أن أوباما، سيواجه تحدياً رئيسياً في مسعاه لتنشيط عجلة التسوية الفلسطينية الإسرائيلية. هذا التحدي يكمن في التساؤل حول قدرته عملياً على الضغط على "إسرائيل" للتجاوب مع جهوده ورؤيته. فهو وإن كان ينطلق من زاوية الانحياز المطلق لـ"إسرائيل"، إلا أن ذلك لا يعني تجاوب هذه الأخيرة مع جهوده. فمثلاً، دائماً ما ماطلت الحكومات الإسرائيلية بالوفاء بالتزاماتهما لإدارتي بيل كلينتون وجورج بوش، كما في عدم التزام رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين

نتنياهو ببنود اتفاقية واي ريفير التي وقعها مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عام ١٩٩٨، وكذلك تملص حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي إيهود أولمرت من التزاماتها التي تعهدت بها في مؤتمر أنابوليس أواخر عام 2007.

وفي كل مرة، فإن أنصار "إسرائيل" في الولايات المتحدة، وخصوصاً في الكونغرس الأمريكي، جاهزون لإحباط أية ضغوط حقيقية قد تمارس على "إسرائيل" لإرغامها على قبول شيء ترفضه. كما أن استطلاعات الرأي الإسرائيلية التي ترجح فوز حزب الليكود اليميني في الانتخابات التشريعية شهر شباط/ فبراير القادم، تجعل من الصعب التكهن بإمكانية نجاح أوباما بالضغط على حكومة بقيادة الليكود، وبرئاسة بنيامين نتنياهو، والذي سبق له أن أفشل ضغوطات الرئيس كلينتون بضغط مقابل مارسه الكونغرس، اضطر كلينتون إلى التراجع في كثير من القضايا أمام نتنياهو.

وبجملة واحدة، فإن مستقبل التسوية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية، لن يعتمد على صدق نوايا أوباما وإصراره على الخروج بحل في سنوات حكمه، بقدر ما أنه سيعتمد بالدرجة الأولى على قدرته في الضغط على إسرائيل، وكسب الكونغرس الأمريكي إلى جانبه، وهو أمر مشكوك به، اللهم إلا إذا كان ذلك الحل يأتي ضمن توافق أمريكي– أمريكي أولاً، وإسرائيلي – أمريكي ثانياً. بغير هذا أو ذاك، فليس بوسع أوباما وحده فعل الكثير.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الانقسام الفلسطيني والمصالحة

إن عملية البحث في مواقف الرئيس الأمريكي الحالي"باراك حسين أوباما" تجاه عملية السلام في الشّرق الأوسط والقضايا السياسية الراهنة أضحى مهما، نظرا لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في العالم، والتغطية الإعلامية الكبيرة التي حظيت بها الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2008 والآمال المعقودة على المرشح الديمقراطي أوباما بصفته وجها جديدا في السياسة الأمريكية، حاملا لواء التغيير الايجابي.

أتت الانتخابات الرئاسية الأمريكية بعد ثماني سنوات عجاف تراجعت فيها القيم والمعايير الدولية أمام سياسات إدارة الرئيس"بوش الإبن" التي فضلت الأحادية على العمل الجماعي، وضربت بالقوانين الدولية عرض الحائط آما حدث في معتقل غوانتانامو والعراق.

وقد نظر العديد من الباحثين إلى عملية انتخاب "باراك أوباما" باهتمام نظرا لتبعاتها الكبيرة على الأوضاع الدولية، ورغبتهم في التعرف على تركيبة الإدارة الجديدة ودراسة سياستها

المتوقعة، وإذا ما كانت سترغب في اقتفاء أثار الإدارة السابقة أو أنها أدركت أهمية التغيير والبحث عن سياسة أمريكية أكثر عقلانية وتوخيا للحذر وتحسبا لعواقب الأمور.

وأثيرت تساؤلات عديدة عن حقيقة أوباما وسياسته، بالنظر إلى وصفه رئيسا خارقا للعادة يرتقي حقا إلى حجم التطلعات المعقودة عليه أم انه كغيره من الساسة الأمريكيين لابد وأن يخضع لضغوط ومحاذير صناعة القرار السياسي في المؤسسات الأمريكية من تحزب وصراعات داخلية ولوبيات تحول بخطوطها الحمراء العديد من رجال السياسة لأنصاف سياسيين يرددون ما تريده تلك الكتل.

كما يحظى صنع القرار السياسي الأمريكي باهتمام واسع النطاق في المجتمع الدولي لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأقوى في العالم ببسطها لسيطرتها على مجلس الأمن وعلى الكثير من المؤسسات المالية العالمية والوطنية، آما تؤثر في سياسة العديد من الدول وتتواجد عسكريا في مناطق متعددة من الحيز الجغرافي الدولي. **وتمت معالجة هذا المبحث من خلال النقاط الآتية:**

1- المصالحة الفلسطينية

تتابعت الجهود لإنهاء حالة الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة المستمر منذ منتصف حزيران (يونيو) 2007، والبدء بإجراءات تشكيل حكومة توافق وطني خلال المدة القانونية المحددة بخمسة أسابيع، وذلك استناداً إلى اتفاق القاهرة 2011، وإعلان الدوحة 2012، والتأكيد على تزامن الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني لمنظمة التحرير، وتخويل الرئيس الفلسطيني، بالتشاور مع القوى والفعاليات الوطنية، بتحديد موعد إجراء الانتخابات بعد مرور ستة أشهر على تشكيل الحكومة، واستئناف عمل لجنتي المصالحة المجتمعية والحريات العامة التي جرى تشكيلهما في اتفاق القاهرة(1).

وقد تباينت ردود الفعل على إعلان الدوحة، ففي حين رحبت دول عربية وأجنبية ومنظمات دولية عديدة بالاتفاق أهمها، مصر وجامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي والأمم

---

(1) التقرير الإستراتيجي 67، **اتفاق الشاطىء ومستقبل المصالحة الفلسطينية**، أيار، 2014.
على الرابط: www. Alzaytouna.net. (انظر: ملحق 2).

المتحدة والاتحاد الأوروبي، شـرعت إسـرائيل باتخاذ إجراءات عقابية (عقوبات اقتصـادية) ضـد السلطة الفلسطينية، وهدّدت بوقف المفاوضات الجارية بينهما منذ 29 تموز 2012 ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم يختلف موقفها كثيراً عن الموقف الإسرائيلي، فاعتبرت أن الاتفاق الفلسطيني– الفلسطيني "مخيباً للآمال ويُعقد الجهود الأمريكية لتحريك عملية السلام". واستبقت الولايات المتحدة الإعلان عن تشـكيل الحكومة الفلسـطينية وأعلنت، على لسـان (آن باترسـون)، مسـاعدة وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، أنها لن تقدم مساعدات مالية لحكومة فلسطينية تكون حركة "حماس" جزءاً منها ، إلا إذا قبلت "حماس" بشـروط اللجنة الرباعية الدولية، وهي نبذ العنف والاعتراف بالاتفاقات السابقة، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود(1).

وفيما تتفاوت التفسـيرات بشـأن الظروف الضـاغطة التي دفعت الحركتين الفلسـطينيتين الأكبر إلى التوقيع على إعلان الدوحة وإنهاء حقبة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة الممتدة لأكثر من سـت سـنوات متصـلة، طرحت أسـئلة حول أسـباب ودوافع الاتفاق على تطبيق بنود المصـالحة الفلسـطينية في هذا الوقت تحديداً، لا سـيما بعد الفشـل الذي مُنيت به جولات وجهود المصـالحة فيما سـبق. وأية انعكاسـات للبيئتين الإقليمية والدولية تلك التي دفعت الطرفين للجلوس حول مائدة الحوار؟ وما هي آفاق المصالحة الفلسطينية واحتمالاتها في ضوء هذا الواقع الجديد؟.

2- حصار غزة وعزلة "حماس"

حتى مطلع عام 2006، لم تكن حركة "حماس" جزءاً من النظام السـياسـي الفلسـطيني، حيث عزفت الحركة عن المشـاركة في مكونات النظام السـياسـي. وكان لها أن رفضـت العروض التي تلقتها للانضـمام لأطر منظمة التحرير الفلسـطينية، واسـتمرت على ذات الموقف، وقاطعت الانتخابات الفلسطينية الأولى (الرئاسية والتشريعية) عام 1996، لأسباب سياسية، عزتها إلى كون أن الانتخابات هي أحد إفرازات اتفاقية أوسـلو وتجري تحت سـقف الاتفاق الذي سـبق لها أن عارضـته. كما قاطعت "حماس" الانتخابات الرئاسـية التي جرت بتاريخ 9 (كانون الثاني) يناير2005، وفاز فيها الرئيس محمود عباس مرشـح حركـة فتـح بنسبـة 62% من عـدد

---

(1) التقرير الاستراتيجي 67، **اتفاق الشاطىء**، مرجع سابق.

المقترعين، إلا أنها وافقت على المشـــاركة في الانتخابات التشـــريعية الفلســـطينية الثانية في 25 (كانون الثاني) يناير 2006، لقناعتها بأن الانتخابات تجري، هذه المرة، استناداً إلى إعلان القاهرة 2005، وحصـــدت الحركة (76) مقعداً من مقاعد المجلس التشـــريعي الفلســـطيني البالغ عددها (132) مقعدا(1).

بإعلان فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشـــريعي الفلســـطيني، انتقلت حركة "حماس" من المعارضة إلى السلطة. وعلى أثر ذلك، اضطلعت الحركة بمهمة تشكيل الحكومة الفلسطينية برئاسة "إسـماعيل هنية"، دون أن تفلح في إقناع أو اسـتمالة أيٍ من الكتل البرلمانية بالمشـاركة معها في تشـكيلها، وكان ثمن ذلك ما تعرضـت له من حصـار ومقاطعة خارجيين ومن جدل حول الوضـع الحكومي المأزقي داخلياً.

ورغم محاولات "حماس" إعادة إنتاج نفسها بصورة معتدلة ومقبولة من قبل المجتمع الدولي وصـوغ خطاب سـياسـي بعيداً عن شـعارات الأيديولوجيا التي صـبغت فكر وممارسـة الحركة في السـابق، إلا أنها جوبهت هي وحكومتها بمقاطعة دولية تقودها الولايات المتحدة نيابةً عن إسـرائيل. وأعلن الأمريكيون والأوروبيون عن حجب المساعدات الدولية عن السلطة الفلسطينية، إن لم تمتثل الحركة لمطالبهم المتعلقة بالاعتراف بإسـرائيل والتخلي عن خيار المقاومة. واتسـاقاً مع الضـغوط الأمريكية تحفظت كثير من البلدان العربية في تعاملها مع الحكومة الفلسطينية في غزة، واندرج ذلك بشكلٍ أو بآخر في سياسة المقاطعة الدولية والإقليمية ضدها(2).

وعقب ســـيطرة "حماس" على قطاع غزة منتصـــف العام 2007، وصـــفت الحكومة الإسرائيلية حركة "حماس" بـ "تنظيم إرهابي سيطر على القطاع وحوله إلى منطقة معادية"، ومن ثم أمعنت إسـرائيل في إطباق الحصـار على القطاع وفق صـيغة جديدة كان من أبرز مضـامينها، الادعاء بأنها ملتزمة فقط بالاتفاقيات التي وقعت عليها مع السلطة الفلسطينية فـي محاولـة منهـا

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، بيروت، 2008.
(2) محسن، صالح، **حقوق وثوابت في القضية الفلسطينية**، مرجع سابق.

للتنصـــل من الالتزامات المفروضـــة عليها، بوصـــفها ســـلطة احتلال وفق أحكام القانون الدولي الإنســـاني، وبدعوى أنها انســـحبت من القطاع عام 2005، برغم أنها ما تزال، في حقيقة الأمر، تسيطر على حدود القطاع ومياهه ومجاله الجوي(1).

ومن المؤكد أن الحصـار الإسـرائيلي المفروض على قطاع غزة، والعزلة السـياسـية التي تعرضت لها حركة "حماس"، وعدم قدرتها على تقديم النموذج الأمثل في الحكم، كان ذلك كله محفزاً ودافعاً قوياً أدى إلى موافقة الحركة على اســتقبال وفد منظمة التحرير الفلســطينية في غزة وتوقيع اتفاقً للمصالحة ينهي حالة الانقسام المرير بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

3- ربط المفاوضات بالمصالحة الفلسطينية

إن الإدارة الأميركية تصـر على إطالة عمر حصـار غزة والانقسـام الفلسـطيني، وكلاهما يهدد بنسف أي اتفاق قد تتوصل إليه أي مفاوضات إن استؤنفت. وأمام مبادرة أميركية دبلوماسية مكثفة وضـاغطة لاسـتئناف المحادثات الفلسـطينية-"الإسـرائيلية" قد يبدو القول إن العقبة الرئيسـية أمام الاسـتجابة العربية لهذه المبادرة هي عقبة أميركية قولا ينقضـه ظاهر الواقع، لكن العامل الثاني الأهم الذي يحول دون استئناف هذه المحادثات – بعد العامل الأول المتمثل بالشروط التي أعلنتها حكومة "دولة" الاحتلال التي يرأسـها بنيامين نتنياهو لاستئنافها والتي قادت الرئاسـة الفلسطينية إلى موقفها الحالي الرافض لاســتئنافها – هو الشــروط الأميركية – "الإســرائيلية" التي تبنتها "اللجنة الرباعية الدولية" لإنهاء الانقسام الفلسطيني الراهن الذي لا يمكن لأي محادثات سلام ذات صدقية أن تنطلق دون إنهائه، بقدر ما يستحيل إنجاز المصالحة الفلسطينية طالما استمر الربط المجحف بين إنجازها وبين عملية التفاوض، كما أثبتت تجربة المفاوضـــات الفلســـطينية مع حكومة إيهود أولمرت السابقة التي حاولت تحييد هذا العامل الثاني بعدوانها على قطاع غزة قبل سنة والذي فشل في تحييده.

وإذا كانت "دولة" الاحتلال "الإســرائيلي" بتواطؤ أميركي تســعى إلى إزالة عقبة الانقســام الفلسطيني بوسائل عسكرية، فإن هذه هي المعضلة التي تحاول الدبلوماسية العربية حلها بوسائل سياسية في محاولتها الاستجابة للمبادرة الأميركية قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي المقبل، فـي سباق محموم مع أي حل عسكري "إسرائيلي" يدرك القادة العرب أن الصمود الفلسطيني سيفشله

مرة أخرى، لكنهم يدركون أيضا أن أي عدوان "إسرائيلي" واسع جديد على قطاع غزة سوف يضعهم في موقف محرج قد يجعل من المستحيل عليهم الاستجابة للضغوط الأميركية عليهم للضغط بدورهم على طرفي الانقسام الفلسطيني لإنهائه، مما يعني وأد المبادرة الأميركية الجديدة في مهدها، غير أن الأهم من وجهة نظر شركاء السلام العرب هو أن أي عدوان كهذا سيؤجل استئناف أي محادثات فلسطينية – "إسرائيلية" يأملون في استئنافها إلى أجل غير مسمى في المدى المنظور، وهذا هو ما تسعى إليه "دولة" الاحتلال "الإسرائيلي" للتنصل من استحقاقات "عملية السلام"، كما يقولون(1).

وهذا هو ما يفسر رفع الاهتمام العربي بالمصالحة الفلسطينية إلى مستوى القادة، ويفسر القمم العربية المصغرة التي انعقدت مؤخرا، والزيارات المحمومة للعواصم العربية والعاصمة الأميركية التي قام بها وزراء خارجية عرب، والجولات العربية التي قامت بها وفود طرفي الانقسام الفلسطيني، كما يفسر التشدد المصري مع حركة (حماس) في "قطاع" غزة حد المخاطرة بالظهور كمن يشارك في حصار القطاع ببناء الجدران الفولاذية تحت الأرض وفوقها وفي البر وفي البحر مما رفع وتيرة التوتر بين الجانبين وهدد بانفجار أزمة يبدي الطرفان حاليا كل الحرص على احتوائها، مما يعطي خطأ لهذه الحركة العربية الدبلوماسية المكثفة عنوان المصالحة الفلسطينية بينما العنوان الحقيقي لها هو إزالة عقبة الانقسام الفلسطيني من طريق الاستجابة العربية للمبادرة الأميركية الضاغطة من أجل تجنيد شبكة إسناد عربية لتراجع الرئاسة الفلسطينية عن شروطها المعلنة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية" "دون شروط".
بصراحته ووضوحه المعهودين لم يترك رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني أي مجال للشك في الارتباط الوثيق بين إنجاز المصالحة الفلسطينية وبين "عملية السلام" الفلسطينية – "الإسرائيلية" عندما قال بعد محادثاته مع وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في واشنطن مؤخرا إن "الأمر الأهم هو كيف يمكن خلق حكومة وحدة بين الفلسطينيين بحيث يمكنهم التركيز على كيفية التعامل مع عملية السلام"(2).

وهذا الارتباط الوثيق المجحف بين المصالحة الفلسطينية وبين استئناف المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية" هو على الأرجح السبب الرئيسي في رفع الاهتمام بالمصالحة

---

(1) ناصر، نقولا، **المصالحة الفلسطينية والمفاوضات، ربط أم فصل**، شبكة الانترنت للإعلام العربي 2010/1/18 http://www.amiong/print/php?=opimionm&ig=9056.
(2) المرجع السابق نفسه.

الفلسطينية إلى مستوى القادة العرب عشية انطلاق الحملة الدبلوماسية الأميركية لتحريك هذه المفاوضات بإرسال مستشار الأمن القومي جيمس جونز والمبعوث الرئاسي "للسلام في الشرق الأوسط" جورج ميتشل إلى المنطقة لهذا الغرض، فهؤلاء القادة يواجهون استحقاق الرد على المبادرة الأميركية في مؤتمر قمتهم في ليبيا في شهر آذار / مارس 2010، وهم يدركون تماما أن استمرار الانقسام الفلسطيني يمثل عقبة رئيسية أمام توافقهم على رد موحد، ويدركون كذلك أنه حتى لو استجابت إدارة باراك أوباما إلى طلب رسالة الضمانات التي تقدمت بها قطر باسم جامعة الدول العربية بصفتها الرئيس الدوري للقمة العربية فإن أي "رسالة ضمانات" أميركية إن كانت كافية لكي تتراجع الرئاسة الفلسطينية عن شرطها المعلن لاستئناف المفاوضات المتمثل بتجميد كامل للاستيطان "الإسرائيلي" "لفترة مؤقتة"، كما قال الرئيس محمود عباس بتاريخ2010/1/14، فإنها لن تكون كافية دون إنجاز المصالحة الفلسطينية لإسقاط الاتهام "الإسرائيلي" لعباس بأنه غير مؤهل للوفاء بأي اتفاق تتمخض المفاوضات عنه طالما استمر الانقسام الفلسطيني الراهن(1).

ولم يكن المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية السفير حسام زكي مقنعا عندما نفى أن تكون المصالحة الفلسطينية شرطا لاستئناف المفاوضات الفلسطينية مع "دولة" الاحتلال "الإسرائيلي" (الشرق الأوسط في 2010/1/15)(2)، لا بل إنه أكد الارتباط الوثيق بين الأمرين عندما قال إن "المفاوض الفلسطيني هو الممثل في منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها محمود عباس (أبو مازن)"، فهذه الحقيقة وحدها تؤكد الارتباط ولا تنفيه كون هذا المفاوض طرف أساسي في الانقسام وبالتالي في المصالحة وهو طرف مثقل ومقيد بالشروط "الإسرائيلية" – الأميركية التي تبنتها اللجنة الرباعية الدولية والتي ما زالت تمثل العقبة الرئيسية أمام إنجاز المصالحة الفلسطينية منذ انطلق الحوار الفلسطيني لإنجازها في القاهرة قبل خمس سنوات، كما أكد زكي الارتباط بين الأمرين عندما أوضح بأن "عملية المصالحة مرتبطة بعملية السلام على أساس أنها تعزز الموقف الفلسطيني الداخلي" وبالتالي تعزز صدقية المفاوض الفلسطيني كممثل لشعبه، كل شعبه، في المفاوضات وتنفي عنه التهمة "الإسرائيلية" المتكررة بأن الانقسام الفلسطيني الراهن لا يجعله مؤهلا للوفاء بأي اتفاق تتمخض المفاوضات عنه. وكان زكي في تصريح سابق أكثر وضوحا في الربط بين المصالحة الفلسطينية وبين استئناف المفاوضات عندما قال إن إنجاز المصالحة الفلسطينية

---

(1) ناصر، نقولا، **المصالحة الفلسطينية**، مرجع سابق.

(2) **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد 12613، 2010/1/15
على الرابط: https://twitter.com/aawsat_news

وصفقة تبادل الأسرى بين حماس وبين دولة الاحتلال يمكن أن يقود إلى رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح حدوده مع مصر(1).

إن ميتشل الذي يسعى إلى تنفيذ "مبادرة السلام العربية" يدرك هو وإدارة أوباما قبل غيرهم أن حل الصراع العربي – الإسرائيلي في فلسطين هو حجر الزاوية لأي ترتيبات سلام عربية – إسرائيلية، وأن نجاح أو فشل مسعاه يعتمد في نهاية المطاف على الوحدة الوطنية الفلسطينية كضمانة أساسية لأي تسوية سياسية قد يتوصل إليها، لذلك فإن تعويم المفاوض الفلسطيني سياسيا واقتصاديا وأمنيا بالدعم الخارجي في معزل عن التوافق الوطني الفلسطيني ليس ضمانة كافية لنجاح مساعيه.

لقد طغى التركيز على تراجع الرئيس الأميركي عن مطالبته في بداية عهده بتجميد الاستيطان الاستعماري اليهودي في الضفة الفلسطينية لنهر الأردن كشرط لاستئناف أي محادثات فلسطينية – "إسرائيلية" على تراجع أوباما عن وعوده الفلسطينيين الخاصة بقطاع غزة، عندما قال إن "الأزمة الإنسانية المستمرة" في القطاع واستمرار إغلاق معابره وعدم تمكين الفلسطينيين هناك من العيش بكرامة وفقدانهم "الأمل" يتعارض مع متطلبات "إسرائيل" الأمنية ولا يسمح بتقدم أي "مسار بناء للسلام" مضيفا أنه "يجب على إسرائيل أن تتخذ خطوات ملموسة تجعل هذا التقدم ممكنا"، لكن أوباما بعد سنة من هذه الوعود يبتز مصر بالمعونات الأميركية لها لكي تضيف بعدا عربيا إلى الحصار "الإسرائيلي"، ويضغط الآن على شركاء السلام العرب لكي يضغطوا على الرئاسة الفلسطينية كي تستأنف التفاوض مع "دولة" الاحتلال على أرضية إحكام حصار غزة وتعميق الانقسام الفلسطيني، مما يعني فقط إصرارا أميركيا على إطالة عمر الحصار والانقسام معا، وكلاهما يهدد بنسف أي اتفاق قد تتوصل إليه أي مفاوضات إن استؤنفت، وليس لهذا الإصرار إلا واحدا من تفسيرين: إما أن الإدارة الأميركية ليست جادة حقا في التوصل إلى أي اتفاق وأنها تواصل إدارة الصراع" العربي – الإسرائيلي فحسب كما فعلت طوال أكثر من ستين عاما مضت، وإما ضوء أخضر أميركيا لعدوان إسرائيلي جديد واسع على "قطاع" غزة، مما يؤكد بأن العقبة أمام استئناف أي "عملية سلام" لها صدقية ما زالت عقبة أميركية(2).

---

(1) ناصر، نقولا، **المصالحة الفلسطينية والمفاوضات**، مرجع سابق.

(2) **المرجع السابق نفسه**.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه عملية المفاوضات في عهد ولاية أوباما الأولى

يطغى على الدور الأمريكي تجاه عملية السلام في عهد الرئيس أوباما هاجس تحسين الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط من منطق أن عدم التركيز على حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيعقد السياسات الأمريكية الأخرى في المنطقة، وبحكم أن ذلك يشكل نقطة جوهرية في الحكم الذي سيصدره الرأي العام العربي على السياسة الأمريكية.

وتزامن وصول باراك أوباما إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية مع دخول القضية الفلسطينية في دائرة من الجمود، مما يجعل الرئيس أوباما يحتار من نقطة البداية التي ينطلق منها لمعالجة هذا الملف، فهل ستكون هذه الانطلاقة من مخلفات العدوان الإسرائيلي على غزة (2009/2008)؟ أم البداية ستكون من نتائج مسار أنابوليس والذي أسفر عن فشل ذريع ترك آثاره على مفاوضات السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، أم أن الحركية ستكون من العودة إلى خارطة الطريق التي وصلت إلى طريق مسدود طيلة أكثر من اثني عشر عاما.

فالتصورات الأمريكية لحل الصراع تتراوح بين ضرورة التجديد وإحداث قطيعة مع السياسة الأمريكية السابقة التي تبناها بوش الابن، وحتمية التمسك بالثوابت الأمريكية تجاه عملية السلام والتي يتصدرها الالتزام بحماية أمن إسرائيل وحل الدولتين الذي يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

فالرغبة الأمريكية في تحريك عملية السلام وتحسين صورتها المشوهة بسبب سياسة الحرب على الإرهاب المتبعة من قبل الإدارة السابقة والتي استهدفت العالم العربي والإسلامي بالخصوص، تدفع بإدارة أوباما إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة وتكثيف المساعي لإقناع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي باستئناف المفاوضات للوصول إلى اتفاق نهائي يحقق السلام والأمن بينهما.

غير أن هذه التصـــورات والمســـاعي ســـتصـــطدم بمجموعة من العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة لإدارة أوباما وتقوقع عملية الســـلام في دوامة الجمود والتعـــــثر ويبقى التســـاؤل مطروحا حول مدى قدرة أوباما وفريقه على تجاوز هذه العقبات وإيجاد حل لأحد أعقد الصراعات في العالم في العصر الحالي.

1- تصورات إدارة أوباما لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي :

أ- الالتزام بأمن إسرائيل:

تمثل إســـرائيل قاعدة عســـكرية أمريكية متقدمة في الوطن العربي في الفكر الإســـتراتيجي الأمريكي باســـتعمالها لحماية آبار النفط في الحالات الطارئة وجســـرها الإستراتيجي الرابط بين المنطقتين الإفريقية والأسيوية وقوة محلية لتأديب الأنظمة الوطنية الرافضة للهيمنة الأمريكية(1).

ولم يخرج الرئيس باراك أوباما عن هذا الموقف الأمريكي الثابت حيال إســـرائيل والحرص على العلاقة الخاصـــة التي تجمع بين إســـرائيل والولايات المتحدة، وأكد أوباما على التزامه بأمن إســـرائيل في خطابه أمام منظمة ايباك في مايو 2008 حيث أصـــر على التزامه الثابت بأمن إســـرائيل باعتبارها أقوى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ذات الديمقراطية الوحيدة، وتضح من هذا الموقف أن أوباما يتوافق مع الرؤية الأمريكية المهيمنة التي تعتبر إسرائيل حليفا اســـتراتيجيا مدللا، ويندرج في ســـياق جهوده لتبديد التلميحات المغرضـــة التي يســـوقها المتشـــددون الصـــهاينة واليمين الديني حول تعاطفه مع الفلســـطينيين وعداوته لإســـرائيل(2). فمســـألة أمن إســـرائيل تحظى بتركيز خاص من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ذلك لأن الاحتياطات الأمنية تأخذ بعدا واضـــحا في أي مبادرة أمريكية للتســـوية في الشـــرق الأوســـط ففي مختلف مبادراتها منذ روجرز حتى أوباما يتضـــح أن الولايات المتحدة الأمريكية تشدد في الدفاع عن الأمن الإسرائيلي عبر طرح مجموعة من الترتيبات الأمنية التي من شانها الإبقاء الفعلي على الهيمنة الإسرائيلية.

---

(1) ابن سلطان، عمار، تأثير المصالح الأمريكية على تسوية الصراع العربي . الإسرائيلي، **مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، العدد الأول، 1994.

(2) جرجس، فواز، أوباما والعالم العربي والإسلامي، **موقع الجزيرة نت**، 2008/11/17.

وأكد الرئيس أوباما في كلمته إلى الرأي العام العربي والإسلامي من جامعة القاهرة في 2009 على ضرورة التصدي لشتى أشكال العنف، وبخاصة ما يهدد الأمن الأمريكي والإسرائيلي، بإقراره بالعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مع التأكد على متانة الأواصر التي تجمعهما، واستحالة التخلي عنها لأنها ترتكز على دعائم ثقافية وتاريخية وضرورة الإقرار بأن رغبة اليهود في وجود وطن خاص لهم هي رغبة متأصلة في تاريخ مأساوي لا يمكن لأحد نفيه مع الإشارة إلى ما تعرض له اليهود على يد النازية(1).

فالتزام أوباما بأمن إسرائيل أكده أثناء استقباله لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في البيت الأبيض يوم 4 مايو 2009، بإصراره على العلاقة غير العادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل باعتباره هذه الأخيرة حليفا قويا للولايات المتحدة، بوصفها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، لذا فهي تشكل مصدر إعجاب الشعب الأمريكي، لذا فإن أمن إسرائيل أمر بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأنه من مصلحة الأمن القومي الأمريكي ضمان أمن إسرائيل كدولة يهودية مستقلة(2)، ويرتكز ضمان أمن إسرائيل بالنسبة لأوباما على مجموعة من الترتيبات الأمنية التي تشمل(3):

- توسيع نطاق التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية واضطلاع الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمهمة التصدي للتحريض ضد إسرائيل بكافة أشكاله والمساهمة في تدريب القوات الفلسطينية على الصعيدين المالي والتأطيري.
- العمل على نشر قوات دولية في منطقة الأغوار لمراقبة الحدود، وتطبيق المعايير الإسرائيلية على حركة المرور بين ضفتي نهر الأردن، بالاستعانة بالتقنيات الإلكترونية.
- احتفاظ إسرائيل بنقاط مراقبة عسكرية في نقاط مفصلية في الضفة الغربية، بحيث تكون قادرة على التدخل السريع، إذا عجزت الشرطة الفلسطينية عن القيام بمهامها بالشكل المطلوب.
- احتفاظ إسرائيل بالسيادة على الحيز الجوي الفلسطيني.
- منع دخول الأسلحة الثقيلة إلى الأراضي الفلسطينية.

---

(1) حسين، رجاء أحمد، التراجع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط، **شئون عربية**، العدد 140، 2009.

(2) ليلى، ل، صدمة فلسطينية وعربية من لاءات نتنياهو، ضغوط أوباما تذهب في مهب الريح، **الشروق اليومي**، الجزائر، العدد 2638، 2009/6/15.

(3) قاسم، عبد الستار، غياب الدراما عن خطة أوباما، **موقع الجزيرة نت**، الدوحة، 2009/9/1.

. اعتبار قطاع غزة " شاذ " أمنيا، استنادا إلى المعايير الإسرائيلية والأمريكية والعمل على إعادة وضعه إلى ما كان عليه قبل سيطرة حماس عليه.

لم تحدث إدارة أوباما قطيعة مع الطريقة التي تقارب بها القضية الفلسطينية، فالمقاربة التي يتبناها صناع السياسة الأمريكية حيال عملية السلام متمحورة حول إسرائيل، فهي ستبقي على علاقاتها القوية مع إسرائيل وستسعى إلى تعميقها، وهي تعمل على إزالة العواقب التي تهدد الأمن الإسرائيلي كتشكيل قوات مسلحة فلسطينية والسيطرة الكاملة على الأجواء الفلسطينية والتحكم في منافذ الدخول والخروج من الأراضي الفلسطينية والاستجابة لكل متطلبات الأمن الإسرائيلية.

وتراهن إسرائيل على دور الرئيس أوباما في دعم مصالحها في أي تسوية للصراع مع الفلسطينيين، وأطلعت الحكومة الإسرائيلية أوباما خلال زيارته إلى إسرائيل على الخطوط الحمراء الإسرائيلية في التسوية مع الفلسطينيين والتي تقوم على(1):

1- ضرورة توقف الفلسطينيين عن المقاومة التي تصفها إسرائيل بالإرهاب وعمل أوباما على على المساهمة في تفكيك حركات المقاومة وحلها للحفاظ على أمن إسرائيل.
2- حث السلطة الفلسطينية على العمل على وضع حد للتحريض ضد إسرائيل والاستعداد لفرض رقابة على منع التحريض في دور العبادة والمساجد ومناهج التدريس ووسائل الإعلام.
3- التزام الرئيس أوباما بما جاء في رسالة الضمانات التي بعث بها بوش لرئيس الوزراء أرييل شارون، وعلى رأسها اعتراف إدارة أوباما بالواقع الديموغرافي الناشيء بعد حرب 1967، لذلك فكل تسوية لفرض الحدود الدائمة بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن تأخذ في الحسبان تلك التغيرات الديموغرافية، أي استمرار وجود التجمعات الاستيطانية الإسرائيلية تحت الحكم الإسرائيلي.

---

(1) النعامي، صالح، أوباما وماكين في ميزان المصلحة الإسرائيلية، **موقع أون لاين** 2011/10/2. OldArticle&cid.

4- يتحقق الحل العملي لمشكلة اللاجئين الفلسطنيين كجزء من التسوية الدائمة من خلال إقامة الدولة الفلسطينية وتوطينهم ضمن حدودها وليس داخل دولة إسرائيل.

ولا يعترف أوباما بحق اللاجئين بالعودة ويذهب إلى التوطين حفاظا على الطابع اليهودي لإسرائيل والتقليص من خطر الهاجس الديموغرافي على أمنها، فيلح على استيعاب اللاجئين في بلدان عربية مع ضرورة تعويضهم ومساعدتهم على تحصيل لقمة العيش(1).

كما يرتكز التصور الرئيسي بالنسبة لأوباما لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على التزامه بعزل حركة حماس، واتخاذ كل التدابير للحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية تكون القدس عاصمتها الموحدة للأبد، وعلى عتبة نهاية عهدته الأولى، تشبث أوباما بموقفه هذا حيث أكد في خطابه بتاريخ 2011/5/19 الذي حمل عنوان " **لحظة فرصة** " على التزام واشنطن بأمن إسرائيل من خلال وضع إجراءات لمنع " الإرهاب "، ووقف تسريب السلاح وضمان أمن الحدود بفاعلية ووجوب إتمام الانسحاب الإسرائيلي بتدرج وتنسيقه لتولي قوات الأمن الفلسطينية المسؤولية مع الاتفاق على المدى الزمني لهذا الانتقال. وأكد أوباما على أن هذه المبادئ توفر أساسا للمفاوضات: معرفة الفلسطينيين لحدودهم الجغرافية مقابل تأكد الإسرائيليين من أن أمنهم سيكون مضمونا(2).

فالالتزام بأمن إسرائيل يبقى هو الأصل في السياسة الأمريكية، وكل ما عداه ثانوي وأمن إسرائيل لا يعني الدفاع عن إسرائيل فقط والحفاظ على تفوقها العسكري والتقني النوعي إزاء كل الدول العربية مجتمعة، بل يعني أيضا حق إسرائيل في الهجوم والاجتياح والعدوان كما حدث في عملية " **الرصاص المسكوب** " التي شنتها على قطاع غزة بداية من 27 ديسمبر 2008(3) ، وهذا الحق تمتعت به إسرائيل من دون انقطاع منذ عهد إدارة ليندون جونسون(4).

---

(1) قاسم، عبد الستار، **غياب الدراما عن خطة أوباما**، مرجع سابق.

(2) آرم، جويس، براك أوباما: **عزل إسرائيل في الأمم المتحدة لن يأتي بالدولة الفلسطينية المستقلة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011/10/2.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=2348&a=143477

(3) تشومسكي، نعوم، **أوباما يتحدث عن إسرائيل . فلسطين**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2010/4/14. http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=114070

(4) أبو خليل، أسعد، **عهد أوباما، آمال عربية أم أوهام**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2009/10/2.

ب- حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية

أجمعت تصـــورات وتصـــريحات مســـئولي إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على مصطلح حل الدولتين، كأساس لحل القضية الفلسطينية وحرصوا على التأكيد على أن أي مقاربة للصراع الفلسطيني . الإسرائيلي يجب أن تمر عبر قناة حل الدولتين(1).

غير أن هذا التصور ليس بالجديد، فحل الدولتين هو الحل الذي سمي " رؤية بوش "حيث أعلن في خطابه في 2002 عن تأييده الصـــريح لإقامة دولة فلســـطينية مســـتقلة واضعا بذلك حدا للتردد الأمريكي بخصوص اتخاذ موقف بشأن هذه المسألة والذي ساد منذ عام 1967(2)، بيد أن أول إشـــارة إلى إقامة دولة فلســـطينية كشـــرط لحل الصـــراع في الشـــرق الأوسط وردت في القرار الأممي الصادر في نوفمبر 1990 لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت بإيعاز من إدارة بوش الأب(3).

وتمســـك أوباما بحل الدولتين مرجعه عاملان رئيســـان هما اعتباره ضـــرورة مصـــلحية أمريكية، وانسـجامه مع تصـورات الدوائر الأمريكية المسـاندة لإسـرائيل، فالعامل الأول يؤكد على أن النظرة الأمريكية لطبيعة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي في عهد أوباما ما هي إلا شكل من أشكال إعادة الانتشار لمصالحها من خلال " إدارة الصراع " وليس العمل على حله وإنهائه، لذا تنظر إدارة أوباما إلى حل الدولتين كضرورة حيوية تفرضـها مقتضيات مصلحية سياسية واقتصاديـــة، حيث صرح الجنرال **دافيد بترايوس** قـــائد القوات الأمريكيـــة فـــي آسيا أن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ضروري لمساعدة الجيش الأمريكي على إنجاز أهدافه في العراق وأفغانستان وباكستان، مما يجعل رؤية أوباما مستندة إلى موقف الجيش الأمريكي(4)،

---

(1) عبد الله، هشام، **حتى الآن لا أحد يعرف ما هو تعريف حل الدولتين الذي تتحدث عنه إدارة أوباما**، موقع سويس أنفو، 2009/11/5.
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=7389022

(2) دن، ميشيل، حل الدولتين يستوجب وجود حياة سياسية فلسطينية، **أوراق كارنيغي**، العدد 113، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 2010، ص10.

(3) عبد الله، هشام، **حتى الآن**، مرجع سابق.

(4) شفيق، منير، أوباما وحل الدولتين التصفوي، الجزيرة نت، 2009/7/20.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/75BD15ED-1A45-4977-A3E1-08E6C0C829E8.htm

أما العامل الثاني، فيبين أن تصور أوباما حول حل الدولتين ما هو إلا استمرارية لمنهج بوش في إدارة المشكلة الفلسطينية من خلال التأكيد على خريطة الطريق وشروط الرباعية والدول المانحة ونهج " أنابوليس " لإنجاز تسوية والوصول إلى حل الدولتين.

كما تؤكد هذه الرؤية تناغم التصورين الأمريكي والإسرائيلي، مع اقتصار الخلاف بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو على التفاصيل وليس على المبدأ، بوجود توافق على الشقين الأمني والاقتصادي المتعلقين بمستقبل الدولة الفلسطينية، مما يدعو إلى الاستنتاج أن الموقف الأمريكي المتمسك بحل الدولتين "خديعة كبرى " وصيغة التفافية تهدف إلى إجهاض الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتحقيق الأمن الإسرائيلي من خلال استبدال إطار عملية السلام الذي حددته القرارات الدولية ومؤتمر مدريد المتمثل بالأرض مقابل السلام بإطار آخر(1).

المفارقة في تصور "حل الدولتين" كحل سياسي في إطار إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 أنه موضع إجماع دولي من خلال قرارات الشرعية الدولية كقرار مجلس الأمن رقم 1397 الصادر في مارس 2002 الذي نص على إقامة هذه الدولة، غير أن الإشكال يتمثل في غياب تعريف محدد لحل الدولتين الذي تتبناه إدارة أوباما وأصبح يستخدم كلعبة دبلوماسية، هدفها إطلاق المفاوضات، غير أن التشخيص يدل على ضعف الاحتمالات بقيام إدارة أوباما بفرض شروط على إسرائيل يمكن أن تؤدي بالفعل إلى إحلال سلام نهائي، باعتبار أن الدولة الفلسطينية المنشودة ستكون ناقصة السيادة خدمة لهواجس الأمن الإسرائيلية، مما يجعل تعريف أوباما لماهية تلك الدولة يكتنفه الغموض(2).

---

(1) زعمقت، طارق محمد، **أوباما وحل الدولتين ... إدارة أزمة أم أفق تسوية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010/10/2.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1501&a=90936

(2) ماضي، محمد، **غموض أوباما وهواجس الأمن الإسرائيلي ... وسراب حل الدولتين**، موقع سويس أنفو، 2009/5/15.
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=7400246

فالتحديد الحقيقي لتعريف حل الدولتين يفترض التوفيق بين موقفي الطرفين المتناحرين وبراعة الرئيس أوباما في رسم صورة كاملة لمواقفهم إزاء حل الصراع، فالطرف الإسرائيلي وضع مجموعة من الاشتراطات والتفاصيل السيادية للدولة الفلسطينية أهمها(1):

1- التجريد الكامل للدولة الفلسطينية من السلاح الثقيل.
2- حظر الأحلاف العسكرية بينها وبين الدول الأخرى.
3- تواجد الجيش الإسرائيلي على طول نهر الأردن.
4- وجود إسرائيلي في معابر الحدود.
5- استمرار السيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي.
6- حق وصول إسرائيل إلى محاور السير العميقة في الضفة

يقابل هذه القيود تصور فلسطيني يقوم على فكرة أن حل الدولتين يعني إقامة دولة فلسطينية مستقلة على22% من مساحة فلسطين الانتدابية أي المنطقة المحتلة من قبل إسرائيل أثناء حرب حزيران 1967 التي تشمل الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، إلى جانب دولة إسرائيل في حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين على أساس القرار الدولي رقم 194(2)، فالمسعى الفلسطيني يصبو إلى تسوية سياسية متوازنة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، بما فيها القرار 3236 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1974/11/22 بعنوان بعنوان "اقرار حقوق الشعب الفلسطيني الذي ربط بين حق تقرير المصير وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم إبان حرب 1348(3).

فالمشكلة الأساسية في وجه إقامة دولة فلسطينية مستقلة هي الهواجس الأمنية الإسرائيلية المتمثلة في تشكيل قوات مسلحة فلسطينية، والسيطرة الكاملة على الأجواء الفلسطينية والتحكم في منافذ الدخول والخروج من تلك الدولة، فحقوق السيادة الكاملة للدولة الفلسطينية تتعارض مع

---

(1) الزعاترة، ياسر، **مواصفات الدولة التي يعرضها الإسرائيليون**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2008/9/6، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0DEC5444-8614-4ADF-BD72-D6D9B90EB826.htm

(2) زعموت، طارق محمد، **أوباما وحل الدولتين ... إدارة أزمة أم أفق تسوية**، مرجع سابق.

(3) سليمان، فهد، **الدولة الفلسطينية عقبات وآفاق**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010/12/8. http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=135328

الفلسطينية تتعارض مع متطلبات الأمن الإسرائيلية، رغم اعتقاد أوباما أن تلك المخاوف لا تتعارض بالضرورة مع فكرة حل الدولتين(1).

فالعقبة الرئيسية أمام حل الدولتين هو الانكشاف الأمني للدولة الفلسطينية المرتقبة وضعفها، مما يدفع بإسرائيل لجعلها قوية وقابلة للحياة، ويجعل ذلك الحل غير مجد لوجود متطرفين حسب التعبير الإسرائيلي، فإسرائيل تمنح تلك الدولة مسؤولية الأمن، لاصطدامها مع احتمال سيطرة حماس عليها(2). فحل الدولتين يصطدم بالعديد من العقبات أهمها(3):

1- تدني الضغوط الدولية على الحكومة الإسرائيلية ومحدودية جدواها، لإرغامها على وقف الاستيطان والكف عن إجراءاتها الأخرى ذات الطابع القمعي والتصنيفي والاقصائي للسكان الفلسطينيين.
2- مخطط الاستيطان المندفع بدون كوابح.
3- الضعف الذي يعتري الحالة الفلسطينية على خلفية الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي بين غزة والضفة الغربية.

فطريق إقامة الدولة الفلسطينية يصطدم بالمواقف الإسرائيلية من خلال الإجراءات الاستيطانية، والضغط على الفلسطينيين تحت الاحتلال من أجل تقويض المرتكزات الموضوعية للدولة المرتقبة،غير أن القسوة الإسرائيلية رافقتها الفرقة المتفاقمة على المستوى الفلسطيني والعربي .

أمام الأمر الواقع المتمثل في الإيغال الإسرائيلي في التوسع في عملية الاستيطان في الضفة الغربية وبشكل أخص في القدس الشرقية والذي أنتج واقعا جغرافيا وديموغرافيا جديدا، و أمام عجز إدارة أوباما عن القيام بدور الوسيط النزيه في حل الصراع القائم، أصبح الوصول إلى حل الدولتين مستحيلا، نتيجة عدم إحراز تقدم في تطوير البنية التحتية في الضفة الغربية والإجراءات المعقدة للتحكم في وجود الفلسطينيين، هذا العجز شكل نفيا صارما للزخرفة الخطابية المتعلقة بقوله: سأواصل الالتزام النشط بحل دولتين تتعايشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن(4).

---

(1) ماضي، محمد، **غموض أوباما ... وهواجس الأمن الإسرائيلية وسراب حل الدولتين**. مرجع سابق.
(2) Giora Eiland. Is the two –state solution still viable ? weinberg founders conference.
(3) سليمان، فهد، **الدولة الفلسطينية عقبات وآفاق، مرجع سابق**.
(4) تشومسكي، نعوم، **أوباما يتحدث عن إسرائيل . فلسطين**، مرجع سابق.

ورغم أن أوباما لا يزال يؤمن بشعار حملته الانتخابية " نعم يمكننا إحداث التغيير" فإن الأوضاع على الأرض تنذر بقرب زوال فرصة حل الدولتين بسبب تآكل ما تبقى من أراضي الضفة الغربية تحت وطأة الاستيطان المتزايد فيها، وفرصة إقامة الدولة الفلسطينية أصبحت تتلاشى في عهد أوباما(1).

وإذا كان حل الدولتين تصفويا في حد ذاته، فإن الصعوبات الراهنة التي تواجهه تقوض من إمكانيات نجاحه، فحل الدولتين حل تصفوي للقضية الفلسطينية لأنه يقوم على التنازل عن 80% من فلسطين التاريخية، ويتضمن شطبا نهائيا للحق الفلسطيني والعربي والإسلامي في كل فلسطين، وشطب حقوق العودة وتقرير المصير وتحرير فلسطين من الاغتصاب الذي تعرضت له في عام 1948 بإقامة دولة الكيان الصهيوني(2).

كما أن الصعوبات الراهنة التي تواجه هذا الحل هو كونه مصمما لكي تكون إسرائيل دولة ذات غالبية يهودية، ولهذا لن يفلح في تحقيق أي من الحقوق الفلسطينية، بل إنه سيمنح إسرائيل تفويضا مطلقا للتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين، ثم إنشاء دولة فلسطينية على شظايا متناثرة في الضفة الغربية ولا تتصل بغزة بصفة حقيقية، وسيلغي عمليا حق عودة اللاجئين الفلسطينيين(3).

وطرأت تطورات على الموقف الأمريكي في الآونة الأخيرة، حيث فسر جورج ميتشل حل الدولتين بقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل يهودية، فهذا التطور نابع من أن الشرط الأساسي لامتناع نتنياهو عن تأييد حل الدولتين يرمي إلى الضمان المسبق للاعتراف بيهودية الدولة من قبل الفلسطينيين، فتصور أوباما حول "حل الدولتين" يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية عن طريق إلغاء حق العودة وانتزاع الاعتراف بيهودية الدولة وتهجير عرب 1948 والاعتراف بالقدس عاصمة لها، وإخضاع الضفة الغربية للمفاوضات مما يعرض أجزاء أساسية

---

(1) ماضي، محمد، **غموض أوباما، وهواجس الأمن الإسرائيلية وسراب حل الدولتين**، مرجع سابق.

(2) شفيق، منير، **حل الدولتين حل تصفوي ... لماذا؟** موقع الجزيرة نت، الدوحة 2009/4/15.
http://aljazeera.net/NR/exeres/5EFE9C4C-21EA-4185-8222-84B23D6BB46htm

(3) المستقبل العربي، **إعلان بوسطن حول الدولة الواحدة، مؤتمر أمريكا الشمالية الأول لتدارس حل الدولة الواحدة في فلسطين . إسرائيل**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز 2009.

منها للمصادرة أو المبادلة(1)، وهذه الصيغة تنسجم مع مساعي وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان " التي تصبو إلى استكمال مخطط " الضم والتحويل " من خلال المطالبة بتبادل سكاني بين السكان الفلسطينيين من مواطني إسرائيل وسكان المستوطنات اليهود في الضفة على قاعدة إلحاق هذه المستوطنات بالسيادة الإسرائيلية، فمشروع "حزب إسرائيل بيتنا" الذي يتزعمه لبيرمان يقوم على تغيير اسم الدولة رسميا من دولة إسرائيل إلى دولة الشعب اليهودي، ليقر الكنيست في - 10- 10 2010 بالتحديد قانون "الولاء للدولة اليهودية الديمقراطية "(2)، وهو ما ينسجم مع مطلب ليبرمان بنقل الفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل حاليا والبالغ عددهم 20% من تعداد السكان في إسرائيل إلى المستوطنات الإسرائيلية التي يتم الاتفاق على إخلائها بحيث تصبح إسرائيل دولة يهودية خالصة.

ويواجه الرئيس أوباما صعوبة الضغط على نتنياهو الذي نجح في مناورته حين رفض الاعتراف علنا بحل الدولتين وتمسك بالنمو الطبيعي للاستيطان والتشديد على التفاوض اللامشروط مع الفلسطينيين والتركيز على تحسين وضعهم الاقتصادي وضمان أمن إسرائيل.

ج- التطبيع العربي مع إسرائيل ومساندة محور الاعتدال

يمكن إدراج اقتراب أوباما للتعاطي مع القضية الفلسطينية في إطار المساعي لتحسين الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط من منطق أن عدم التركيز على حل الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي سيعقد السياسات الأمريكية الأخرى في المنطقة وبحكم أن ذلك يشكل نقطة جوهرية في الحكم الذي سيصدره الرأي العام العربي على السياسة الأمريكية(3).

وفي إطار سياسة الربط بين ضرورة إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحسين صورة الولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي، صرح الرئيس أوباما في حوار مع قناة العربية بتاريخ 27 آب بأن " الأمة الأمريكية ليست عدوا للإسلام "(4).

---

(1) شفيق، منير، **أوباما وحل الدولتين التصفوي**، مرجع سابق.

(2) سليمان، فهد، **الدولة الفلسطينية**، عقبات وآفاق.

(3) ماضي، محمد، **غموض أوباما، وهواجس الأمن الإسرائيلية وسراب حل الدولتين**، مرجع سابق.

(4) سليمان، فهد، **الدولة الفلسطينية**، عقبات

كما أكد في خطابه بالقاهرة يوم 4 حزيران 2009 سعيه للبحث في علاقات قائمة على المصالح والاحترام المتبادلين، وانطلاقا من مبدأ أن الإسلام وأمريكا لا يقصي أحدهما الآخر ولا مجال للمنافسة بينهما، وبناء على تصورات الرئيس أوباما فإن تحسين العلاقة بين الإسلام والولايات الأمريكية تمر عبر بوابة إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يسهم في إضعاف شوكة الجماعات السياسية المهددة للمصالح الأمريكية.

ويستند التحليل الأمريكي إلى فكرة أن البعد الأحادي القائم على اللجوء إلى القوة في عهد إدارة بوش الابن أسهمت في توجس الدول العربية خيفة وابتعادها عن السياسة الأمريكية وأدت إلى بروز إيران كقوة إقليمية ذات ثقل بتوجه راديكالي يتزعمه الرئيس أحمدي نجاد مساندة لقوى سياسية معادية للأنظمة الحاكمة ذات توجهات إسلامية كحزب الله في لبنان وحركة حماس في الأراضي الفلسطينية في إطار ما يسمى محور " الممانعة ".

وتهدف تصورات أوباما إلى إحداث قطيعة مع سياسة بوش، التي أسفرت عن نتائج كارثية في المنطقة من أهمها مشهد إقليمي مغاير تماما تتمثل ملامحه في(2):

1- الخروج من أنقاض ثلاث حروب في غضون ست سنوات: حرب العراق 2003 وحرب لبنان 2006، وحرب غزة 2008.
2- حرب باردة إقليمية جديدة وانقسامات عربية . عربية وصلت إلى مستويات غير مسبوقة فيما يعرف بصراع " الممانعين والمعتدلين ".
3- تراجع فرص وخيارات السلام مع إسرائيل مقابل ازدياد أفضلية خيار المقاومة والمواجهة.
4- تزايد النزاعات الداخلية خاصة في السودان، الصومال واليمن ولبنان وفلسطين.

فالسياسة الجديدة لأوباما استنادا إلى المتغيرات الجديدة تحاول تغليب الدبلوماسية وإتباع حل " القوة الذكية " لإعطاء صورة جديدة عن الولايات المتحدة في العالم والتصالح مع البلدان العربية دون التخلي عن الحلفاء التقليديين(2).
والنتيجة المنطقية لمجمل الأوضاع السابقة تشكل شرق أوسط جديد يمكن رصده في 4 ملامح رئيسة هي(3):

---

(1) العناني، خليل، أوباما والشرق الأوسط، نوايا جديدة تفتقد الرؤية، **مجلة شئون عربية**، العدد 137، 2009.
(2) شفيق، منير، **حل الدولتين حل تصفوي ... لماذا؟** موقع الجزيرة نت، الدوحة 2009/4/15.
(3) العناني، خليل، **أوباما والشرق الأوسط، نوايا جديدة تفتقد الرؤية**، مرجع سابق.
http://aljazeera.net/NR/exeres/5EFE9C4C-21EA-4185-8222-84B23D6BB46htm

ـــ انتقال مركز الثقل فـي تفاعـلات النظام الإقليمـي من القلب "مصر والسعودية والعراق" إلـى الأطراف "إيران وتركيا" وانتهاء أطروحة التوازن العربي مع إسرائيل .

ـ حدوث تحولات استراتيجية في منظومة الأمن الإقليمي أدت عمليا إلـى انتهـاء أطروحـة " الأمن الإقليمي العربي" لتحل محلها أطروحة "الترتيبات الأمنية الثنائية ".

ـ تحول أنماط الدولـة النموذج من المحيط العربـي إلـى نظيره الإقليمـي وهو ما تجسده بوضوح حالتا إيران وتركيا.

ـ التحول فـي طبيعـة العـدو وهو مـا يعنـي انتهاء مقاربة العمل الجماعي مقابل ترسيخ سياسة المحاور.

فبروز سياسة المحاور أدى إلى تنامي أنماط الدولة ـ النموذج ـ خارج المحيط العربي حيث أصـبحت إيران تمثل حجر الزاوية في السـياسـة الخارجية لإدارة أوباما في الشـرق الأوسـط نظرا لتشـابكات الملف الإيراني مع بقية الملفات العربية والإقليمية والدور المحوري لإيران فـي العـلاقات بين واشنطن وتل أبيب بتزعمها لمحور الممانعة، مما يدفع بأوباما إلى الحد من القـدرة السـورية على الإضـرار بـالمصـلحـة الأمريكيـة، وبروز تركيـا كطرف نزيـه يعبأ بحال الوهن العربي، واعتبارها قوة إقليمية ناشـئة تسـعى لمد نفوذها في العالم العربي في ظل الأبواب الأوروبية الموصدة أمامها(1).

واستنادا إلى هذا التنامي فإن تصور أوباما فيما يخص السياسة الخارجية لبلاده في المنطقة يصبو إلى تبني اقتراب واقعي يرتكز مركز ثقله على التعاون ما بين الدول من اجل القضـاء على كل أشكال " السياسات الموازية " وممارسة رقابة على المجتمعات السياسية في المنطقة، ويقوم هذا الاقتراب على ثلاثة محاور أساسية ألا وهي(2):

* **الدبلوماسية الهجومية:** التي تقوم على مباغته الخصوم السياسيين والأطـراف المنخرطـة فـي علاقات متشابكة مع الولايات المتحدة أو المتداخلين معها بخطوات غير متوقعة.
* **التفكير خارج الصندوق:** وتقوم علـى الاجتهاد لوضع رؤى مغايـرة ومختلفـة لإدارة السياسـة الخارجيـة من خـلال محاولة رسم نهج مختلف عن الرؤساء السابقين في التعاطي مع الصراع في الشرق الأوسط، وذلك سواء من خلال الانفتاح على كل الرؤى المطروحـة، أو من خـلال تقديم مبادرات جريئة.

---

(1) سليمان، فهد، **الدولة الفلسطينية**، عقبات وآفاق.

(2) العناني، خليل، **أوباما والشرق الأوسط، نوايا جديدة تفتقد الرؤية**، مرجع سابق.

* **الضغط على الحلفاء:** تقوم على ضرورة وجود تعاون حقيقي مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة أو ما يسمى محور الاعتدال.

وتركز المقاربة الجديدة لإدارة أوباما على إشـــراك الحلفاء المتمثلين في المملكة العربية الســـعودية ومصـــر والأردن بصـــفة خاصـــة في تقديم ودائع بخطوات تطبيعية تجاه إســـرائيل لتشـــجيعها على وقف الاســـتيطان وتحريك المفاوضـــات اعتمادا على مبادرة الســـلام العربية التي اعتمدت في بيروت عام 2002، والتي قدمت إلى إســرائيل إمكانية إحلال الســلام مع الدول العربية كافة، ووضـع حد للصـراع والتخلي عن المطالبة بدولة فلسطينية بحدود ما قبل سنة 1948 وحلا متفقا عليه لمشكلة اللاجئين(1).

ويرتكز تصــور إدارة أوباما على مواصــلة تأييد حلفاء أمريكا من حكام عرب ومســلمين، وبخاصـــة الدول النفطية وتفادي زعزعة أنظمتهم، وعدم التعويل على دعم قوى الممانعة، وتعريض مصــالح أمريكا لمزيد من النكســات، فالحل الأنجع هو انتهاج دبلوماســية هادئة وتدريجية تشــجع التطبيع وتساند محور الاعتدال(2).

ويســـعى تصـــور أوباما حول التطبيع إلى تقديم شـــبكة أمان إقليمية للطرفين العربي والإســرائيلي عبر توفير غطاء عربي للمســاومات الموجعة للفلســطينيين والمتمثلة في حق العودة والقدس، والسوريين المتمثلة في تغيير العلاقة مع إيران وحزب الله، وتلبية حاجيات إسرائيل الأمنية عبر توفير حلول لمســألتي حركة حماس وحزب الله من خلال الضــمانات الأمنية، فمقاربة أوباما تصبو إلى إقامة بيئة جديدة تمكن من إزالة هواجس انعدام الثقة والنظر إلى عملية السلام على أنها تصب في سياق المصالح المشتركة.

وكشـــفت تصـــريحات العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني عن مقاربة أوباما التطبيعية في مايو 2009، حيث أكد عزم أوباما على عقد صـــفقة مع الدول العربية والإســـلامية تســـتند إلى تطوير مبادرة جديدة تسمـــى " حل السبعـــة وخمسين دولة " للسلام تنطوي علـــى وقف الاستيطـــان تمهيدا

---

(1) المعشر، مروان، **المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة دفاعا عن مقاربة إقليمية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010/9/15.
http://www.alzytouna.net/arabic/?c=201&a=125182

(2) جرجس، فواز، **قراءة في خطاب أوما**، مرجع سابق.

لإقامة الدولة الفلسطينية مع تعهد إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب عام 1967 مقابل تطبيع العلاقات مع كل الدول العربية والإسلامية(1).

2- مساعي إدارة أوباما لتحريك عملية السلام

أ- مفاوضات التقريب ودور ميتشيل

تعتبر المفاوضات من الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية إلى جانب التحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، وتتطلب المفاوضات توفر المقومات التالية بين طرفي الصراع(2):

- تحديد الأهداف المراد تحقيقها.
- تكوين إدراك واضح للطرف الآخر.
- تحديد هامش المناورة الذي يمكن التحرك ضمنه.
- تحديد التنازلات الممكن تقديمها.

وبالعودة إلى المفاوضات والتفاهمات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة يمكن الاستنتاج بارتكازها على حسابات معادلة الفرص والمخاطر، والتي ظلت تؤكد دائما بأن احتمالات الفشل أكبر بكثير من احتمالات النجاح.

وفي هذا السياق أعلنت السلطة الفلسطينية قرار العودة للمفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل وذلك عبر المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط السيناتور جورج ميتشل في مايو 2010، وقد سعت إدارة أوباما إلى التوصل إلى شكل من أشكال المفاوضات غير المباشرة عبر مبعوثها الخاص للمنطقة جورج ميتشل بعد عام تقريبا من الجولات المكوكية المتتالية وأطلق على هذا الشكل مصطلح "مفاوضات التقريب" بقيام السيناتور الأمريكي عبرها بالتنقل بين الطرفين

---

(1) ماضي، محمد، **غموض أوباما**، مرجع سابق.

(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تقرير سيناريو الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي بعد فشل المفاوضات**، 2010/5/10.

لتقريب المواقف، ليس من أجل التوصل إلى اتفاق وإنما للانتقال إلى المفاوضات المباشرة حول القضايا الحساسة الثلاثة القدس والحدود واللاجئين(1)، ويدل تعيين ميتشل على اهتمام الرئيس باراك أوباما بالصراع في المنطقة واعتباره حل القضية الفلسطينية ركنا محوريا في سياسته الخارجية، مستلهمًا من تجربة ميتشل في فض الصراع بين البروتستانت الموالين لبريطانيا والكاثوليك الموالين للجمهورية الايرلندية في شمال ايرلندا، لقد نجح ميتشل خلال عامين من المفاوضات الجدية (1996–1998) في إيصال الطرفين المتصارعين إلى اتفاق تاريخي عُرف باتفاق بلفاست أو اتفاق "الجمعة العظيمة "(2)، فأسند إلى ميتشل دور " الجرافة " التي تكسر الجليد وتزيل العقبات السيكولوجية والإيديولوجية والدبلوماسية أمام المفاوضات(3)، وتزامنت جهود أوباما لتحريك عملية السلام مع وضع راهن بين الفلسطينيين والإسرائيليين يختلف كثيرا عن الوضع في المنطقة في مراحل سابقة استطاعت فيها أطراف الصراع تحقيق اختراقات كبيرة نحو السلام بفضل توافر الإرادة لدى أطراف الصراع، في حين لعبت الولايات المتحدة دورا مكملا لتسهيل التعامل مع بعض العقبات، أما في هذه الفترة، فإن مساعي دارة أوباما اصطدمت بتوقف عملية السلام بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة، وإصرار الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو على رفض استئناف مفاوضات الوضع النهائي من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008 ورفض تنفيذ أي من التزامات المرحلة الأولى من خريطة الطريق وعلى رأسها وقف الاستيطان مقابل استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني واستمرار سياسة التجاذب والمحاور بين الدول العربية والإقليمية "إيران وتركيا وما يتهدد المنطقة من مخاطر حقيقية تشمل احتمالات نشوب حروب جديدة(4).

وقد ورثت إدارة أوباما رسالة من إدارة بوش مكونة من 11 صفحة تتضمن تفاهم رايس في 2008/7/30 وملخصا لمضمون المفاوضات بين الجانبين والنقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008، فتفاهم رايس تمخض عن لقاء أمريكي . فلسطيني– إسرائيلي في واشنطن، وتم الاتفاق على

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي 24، مفاوضات التقريب غير المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الخلفيات واحتمالات النجاح والفشل**، بيروت، 2010/7/21.

(2) غانم، اسعد، **أوهام التعويل على أوباما في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، الدوحة،مركز الجزيرة للدراسات، 2011/6/18.

(3) ماضي، محمد، **الشرق الأوسط يتمخض أوباميا**، موقع سويس أنفو، 2011/10/4.
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=361924

(4) عريقات، صائب، **الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس**، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية: رام الله، 2010/3/4.

ما يأتي(1):

1- قاعدة المفاوضات هي خارطة 4 حزيران 1967 بما يشمل القدس الشرقيـة والبحـر الميت وغور الأردن والمناطق الحرام وقطاع غزة.
2- مبدأ تبادل الأراضي بشكل متفق عليه وبما يشمل ربطا جغرافيا بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
3- مساحة المناطق الحرام عشية 4 حزيران 1967 تم الاتفاق على اقتسامها بالتساوي بين الدولتين.
4- هدف عملية السلام تحقيق مبدأ الدولتين استنادا لهذا التفاهم.

وعلى ضوء هذا الاتفاق كثفت اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية على كافة المستويات ومن ضمن ذلك (12) لجنة لكافة قضايا المفاوضات عقدت 288 لقاء، إلا أن المفاوضات الجدية جرت بين أبو مازن وأولمرت ووصلت إلى تبادل طروحات حول قضايا الحدود القدس، اللاجئين، المياه، الأمن و الأسرى.

اصطدمت جهود ميتشل بفترة من الشد والجذب بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو أسفرت عن قرار تقليص إسرائيلي مؤقت للاستيطان لمدة عشرة أشهر في نوفمبر 2009 بدلا من المطلب الأمريكي بالتجميد التام، حيث استثنى القرار القدس والمباني الرسمية والوحدات قيد الإنجاز المقدرة بحوالي 4000 وحدة، ورغم التعنت الإسرائيلي رحبت إدارة أوباما بالقرار وباشرت الضغط على السلطة الفلسطينية للعودة إلى المفاوضات، وأثمرت الضغوط الأمريكية والغطاء العربي عبر لجنة المتابعة للمبادرة العربية بموافقة السلطة على العودة إلى المفاوضات(2)، غير أن انطلاق المفاوضات تأجل من مارس إلى غاية مايو 2010 بسبب إعلان بلدية القدس عن خطط لإقامة 1600 وحدة سكنية في مستوطنة " رامات شلومو" شمال القدس أثناء وجود نائب الرئيس الأمريكي جوباين في المنطقة، غير أن جولات ميتشل خلال شهري أبريل ومايو وتجديد التفويض العربي للسلطة أثناء القمة العربية في ليبيا لخوض المفاوضات، أسهمت في إطلاق هذه المفاوضات عمليا في مايو 2010 على أن تنتهي في سبتمبر 2010، تاريخ نهاية مدة التقليص المؤقت للاستيطان، واختلفت دوافع الأطراف الثلاثة في الذهاب إلى مفاوضات التقريب:

---

(1) عريقات، صائب، **الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية**، مرجع سابق.
(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي 24، مفاوضات التقريب غير المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الخلفيات واحتمالات النجاح والفشل**، مرجع سابق.

أولا: الدوافع الأمريكية

سعت الإدارة الأمريكية إلى تحريك عملية السلام على أمل التوصل إلى اتفاق نهائي خلال عامين، وتعاطت مع المفاوضات غير المباشرة كخطوة على طريق المفاوضات لمباشرة من اجل التوصل إلى اتفاق نهائي مع مراعاة الموقف الإسرائيلي بضرورة مناقشة القضايا الصعبة وجها لوجه، وعجلت بالانتقال إلى المفاوضات المباشرة قبل سبتمبر تجاوبا مع انتهاء المهلة الممنوحة من الجامعة العربية وقبل انتهاء مهلة التقليص المؤقت للاستيطان.

ثانيا: الدوافع الفلسطينية

تمثلت الدوافع الفلسطينية في الانخراط في المفاوضات غير المباشرة في(1):

- الجمود الفكري وعدم امتلاك الإرادة السياسية للتخلي عن خيار المفاوضات.
- الحرص على عدم توتير العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا، خاصة مع تهديدات الأخيرة بالتخلي عن دعم السلطة سياسيا واقتصاديا في ظل تعثر عملية السلام.
- تحميل مسؤولية الإخفاق للطرف الإسرائيلي وإعاقة التوصل إلى اتفاق سلام نهائي.

وتدعم الموقف الفلسطيني بالغطاء العربي حيث نص البيان الختامي لاجتماع لجنة متابعة مبادرة السلام العربية في 12 نوفمبر 2008 على(2):

1- تأكيد الالتزام بالموقف العربي بعدم إمكانية استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بدون قيام إسرائيل بتنفيذ التزامها بالوقف الكامل للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي 24، مفاوضات التقريب غير المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الخلفيات واحتمالات النجاح والفشل**، مرجع سابق.

(2) عريقات، صائب، **الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس**، مرجع سابق.

2- استئناف مفاوضات الوضع النهائي حول القضايا الرئيسية وعلى رأسها القدس واللاجئون من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008.
3- الإعراب عن القلق من تراجع الموقف الأمريكي حول الاستيطان ومتطلبات استئناف المفاوضات.

ونجح الرئيس عباس في توظيف سيناريو عملية السلام المعلقة عن طريق استخدام(1):

* **المناورة على الخطوط الداخلية:** بقمع الفلسطينيين المعارضين وتشديد السيطرة على الموارد المالية الفلسطينية.
* **المناورة على الخطوط الخارجية:** بالقيام بالتحركات الخارجية على خطوط القاهرة، الرياض وواشنطن، بروكسل.

واستنادا إلى هذه المناورات، تمكنت السلطة الفلسطينية من الحفاظ نسبيا على وجودها الرمزي وتعزيزه عن طريق توظيف نوعين من الأدوات(2):

* **أدوات الصدام:** عبر السعي لاستهداف حركات المقاومة الفلسطينية المعارضة من خلال بناء الذرائع واستعمال الضغط النفسي.
* **أدوات الامتصاص:** من خلال التسويق المستمر لضرورة المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية باستعمال التجاوب المرحلي، الوساطة الإيجابية ،الإصغاء الإيجابي وتوظيف المال السياسي.

ثالثا: الدوافع الإسرائيلية

اتجهت حكومة نتنياهو مضطرة إلى مفاوضات التقريب حرصا على العلاقة مع الولايات المتحدة وعدم توسيع هوة الخلاف مع إدارتها، وحاولت قدر الإمكان تحسين الشروط برفضها التجميد التام للاستيطان وخاصة في القدس، وقدمت تعهدات ضبابية وشفوية للولايات المتحدة بهذا الصدد، وإصرارها على استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير سيناريو الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي بعد فشل المفاوضات** مرجع سابق.
(2) **المرجع السابق نفسه.**

ديسمبر 2008 وعدم الاعتراف بأي تفاهمات سابقة غير موقعة، وطالبت بنقاش قضايا الاقتصاد والمياه والعلاقات وثقافة السلام والأمن عند التوصل إلى صيغة مفاوضات التقريب، والدافع الأساسي من الاهتمام بالقضايا الثانوية هو إغراق المفاوضات بالتفاصيل، مع رفض التعاطي بشكل جدي مع قضية الحدود، واعتبار المفاوضات غير المباشرة مجرد خطوة تقنية ومدخلا نحو المفاوضات المباشرة التي تصر على الشروع فيها انطلاقا من نقاش القضايا الفرعية(1).

إن موافقة الطرف الفلسطيني على استئناف المفاوضات مع إسرائيل دون الحصول على أي مقابل وعدم الحصول على تنازلات في ملف المستوطنات، تحمل في طياتها بذور الإخفاق في تحقيق الأهداف التفاوضية، إضافة إلى تأكيد مقاربات التحليل السياسي المقارن على أن الأهداف الإسرائيلية تتعاكس مع الأهداف الفلسطينية وتؤدي عملية إسقاطها على المواقع إلى إلغاء كل المطالب الفلسطينية. **والمطالب الإسرائيلية تنص على**(2):

. الاعتراف الفلسطيني الواضح والصريح بيهودية الدولة الإسرائيلية.
. الموافقة الفلسطينية بمبدأ توسيع الاستيطان وعدم إزالة المستوطنات الموجودة في الأراضي الفلسطينية .
. الاعتراف الفلسطيني بالقدس كاملة كعاصمة حصرية وأبدية لإسرائيل.
. الموافقة الفلسطينية بتوطين اللاجئين الفلسطينيين.
. الموافقة الفلسطينية بمبدأ عدم إلزام إسرائيل بأي تحديد لحدودها الدولية وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح بحدود مؤقتة.
. قبول الجانب الفلسطيني باستئناف المفاوضات دون شروط مسبقة(3).
. الموافقة الفلسطينية على الالتزام بعدم تقديم أي مطالب جديدة بعد توقيع الاتفاق .

تقابل هذه المطالب رغبة فلسطينية في(4):
ـ إقامة دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية: قطاع غزة والضفة الغربية.

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير سيناريو الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي بعد فشل المفاوضات**، مرجع سابق.
(2) **المرجع السابق نفسه.**
(3) عريقات، صائب، **الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس**، مرجع سابق.
(4) **المرجع السابق نفسه.**

. أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.
. الاعتراف بحق العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين.
. إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية.
. طرح مبادئ للحل النهائي حول كافة القضايا.
. الاستناد إلى منظومة توقف المفاوضات مع حكومة أولمرت .
. ضرورة تحديد سقف زمني لإتمام المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.
. تحديد مدة زمنية لإتمام انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط 5 حزيران1967.

سعى جورج ميتشل للتقريب بين المطالب المتعارضة بإجرائه أكثر من31 اجتماعا من 20 آب – نوفمبر 2009، بعرضه رسائل ضمانات على الجانب الفلسطيني من جهة تتضمن:(1)

1- إقرار الإدارة الأمريكية بأن الاستيطان الإسرائيلي غير شرعي.
2- إقرار الإدارة الأمريكية بأن ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل غير شرعي.
3- تعهد الإدارة الأمريكية ببذل كل جهد ممكن لإنهاء المفاوضات في مدة 24 شهرا تقوم عندها الدولة الفلسطينية المستقلة.

وعقد ميتشل بالمقابل صفقة مع نتنياهو بخصوص الاستيطان مفادها

1- استمرار بناء 300 وحدة استيطانية في الضفة الغربية.
2- استثناء القدس من الصفقة.

أما على صعيد استئناف المفاوضات فلقد اتفق ميتشل مع نتنياهو على ما يأتي:

1- العودة إلى المفاوضات دون شروط مسبقة.
2- تضمن مواضيع المفاوضات: القدس، الحدود، المستوطنات، اللاجئين، المياه والأمن.
3- عدم الإشارة إلى تفاهم رايس في 2008/7/30.
4- حرية الأطراف في طرح مقترحاتها(2).

---

(1) عريقات، صائب، **الموقف السياسي**، مرجع سابق.
(2) **المرجع السابق نفسه.**

بناء على ما سبق، شهد الموقف الأمريكي تراجعا بشأن وقف الاستيطان واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008 وتغطية التراجع بإرسال رسائل تطمينات حول عدم شرعية الاستيطان أو ضم القدس، ورغم أهميتها المعنوية، إلا أنها تفتقد للأهمية القانونية.

والنتيجة الأساسية لمفاوضات التقريب تحولها إلى مفاوضات مباشرة في 2 سبتمبر 2010 رغم عدم التوافق على قضيتي الأمن والحدود، وشهدت عملية السلام حراكا ملحوظا على ضوء الاستعجال الأمريكي للانتقال من التفاوض غير المباشر إلى المفاوضات المباشرة، رغم التعثر الكبير الذي اعترى تلك المفاوضات والحصاد الهزيل الذي حققته على مدار شهرين ودون حصول ميتشل على تعهدات إسرائيلية لوقف عمليات التهويد والاستيطان(1)، واستمرارها في فرض نظام الإغلاق الداخلي على الضفة الغربية وفرض حصار على القدس الشرقية وهدم البيوت وتهجير السكان ومصادرة الأراضي وتشديد الحصار على قطاع غزة.

ب- إشكالية المفاوضات المباشرة وغير المباشرة

يفترض المنطق التفاوضي تحقيق تقدم نوعي على مستوى التفاوض غير المباشر للانتقال إلى صيغة المفاوضات المباشرة، غير أن المهلة الزمنية المحددة بأربعة أشهر كمرحلة انتقالية انقضت بالفعل دون الإفضاء إلى نتائج معتبرة على مستوى قضايا التهويد والاستيطان وتهديد المقدسات(2).

وبالرغم من عدم تحقيق مفاوضات التقريب تقدما ملحوظا في الظروف والنضوج السياسي، وتهيؤ البيئة للانتقال إلى المفاوضات المباشرة، أصرت إدارة أوباما على الإطلاق الرسمي لها في 2 سبتمبر 2010، مما يدل على رضوخها للمطالب الإسرائيلية المتمثلة في استئناف المفاوضات المباشرة بدون شروط مسبقة ووقف تام للأنشطة الاستيطانية وغياب حدود متفق عليها للدولة الفلسطينية(3).

---

(1) بدوان، علي، **أحجية المفاوضات المباشرة وغير المباشرة**، موقع الجزيرة.نت، الدوحة، 2010/8/19.

(2) أحمد، يوسف أحمد، **استراتيجية التفاوض المباشر بين الفلسطينيين وإسرائيل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010/7/9.

(3) المعشر، مروان، **المحادثات الفلسطينية- الإسرائيلية المباشرة**، دفاعا عن مقاربة إقليمية، مرجع سابق.

فالانتقال إلى المفاوضات المباشرة حيلة إسرائيلية من اجل تفرغ هذه الأخيرة للمسائل التكتيكية، والتظاهر بانتهائها للإسراع في الدخول في المفاوضات المباشرة كامتداد لمفاوضات ما قبل أنابوليس المخصصة لبحث ملفات الوضع النهائي، غير أن صعوباتها أدت إلى الاتفاق على مبادئ عامة ينخرط الطرفان المتفاوضان في تحديد تفاصيلها(1).

إن انتهاج نتنياهو لعبة المناورات بالتركيز الهستيري على ضرورة قبول السلطة الفلسطينية بإجراء مفاوضات مباشرة مع حكومته، يدخل في نطاق الحسابات الداخلية المتصلة بوضع الائتلاف الحكومي القائمة على ضرورة البدء في المفاوضات المباشرة قبل انتهاء مهلة التجميد الجزئي لبناء المستوطنات، وأثمرت في إقناع الرئيس أوباما بأهمية الانتقال إلى تلك المفاوضات قبل شهر من الموعد المقرر(2).

إن تحليل الأفكار الإسرائيلية المعلنة بشأن المفاوضات يتيح اكتشاف القناعة التامة لدى نتنياهو بأن الظروف الراهنة للطرفين الأمريكي والفلسطيني توفر فرصا لتمرير الحل الإسرائيلي.

فعلى الصعيد الفلسطيني اعتمد إستراتيجية استنزاف السلطة الفلسطينية عبر التحصن بمواقفه وتوجيه الاتهامات لها استنادا إلى ثلاثة اعتبارات أساسية(3):

. توظيف القدرات الذاتية والتحالفية الإسرائيلية في الصراع غير المتكافئ مع الفلسطينيين.
. الضغوط الاحتلالية وعمليات تيئيس الفلسطينيين من القدرة على المواجهة.
. حالة الانقسام الفلسطيني وضعف السلطة الفلسطينية وتخليها عن المقاومة المسلحة.

1- سياسة أمريكا تجاه المفاوضات

أما على الصعيد الأمريكي، فنتنياهو اغتنم ظروف التوتر التي يعاني منها الرئيس أوباما، المتمثلة في القلق على نتائج انتخابات الكونغرس الجزئية في نوفمبر 2010

---

(1) الأشعل، عبد الله، **المشاهد الخطيرة في مسرح مفاوضات السلطة وإسرائيل**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2010/9/21.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B2CEA23C-C238-43A5-8A12-E0435F9A81C6.htm

(2) هويدي، فهمي، **معسكر الاعتدال محلل المفاوضات المباشرة**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2010/8/2.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C9FB761A-E5B9-4195-9415-024590539EB1.htm

(3) عبد الكريم، إبراهيم، **الإصرار الإسرائيلي على المفاوضات المباشرة: الأهداف والنتائج المتوقعة**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010/8/9.

والحرص إلى إرضـاء اللوبي الصـهيوني وعدم رغبة أوباما في تعريض الشـراكة الإسـتراتيجية مع إسرائيل للخطر، إذ تظل هي المحدد الأول لصناعة القرار الأمريكي في المنطقة(1).

لقد مارست الإدارة الأمريكيـــة بإيعاز إسرائيلي الضغط بشكل مكثف على الفلسطينيين بهدف الالتفاف على الشـــروط المســـبقة وبهدف الانتقال إلى المفاوضـــات المباشـــرة والمتمثلة في(2):

1- استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008 .
2- الاعتراف بالمبدأ الإقليمي لقيام الدولة الفلسطينية على أرض مطابقة للمساحة المحتلة عام 1967 مع تبادل الأراضي .
3- استمرار تجميد الاستيطان في الضفة الغربية.

وقد تدخلت إدارة أوباما لأن هذه الشـــروط تعني في جوهرها، تفكيك حكومة نتنياهو الائتلافية، وســـلمت بإدارة نتنياهو، حيث بعث الرئيس أوباما برســـالة إلى الرئيس عباس، طلب فيها الانتقال إلى المفاوضـات المباشـرة في مطلع أيلول 2010 تضـمنت 16 بندا هيمنت فيها نبرة التهديد، حيث ورد فيها أن الرئيس الأمريكي غير مســـتعد لتقبل رفض اقتراحه الانتقال إلى المفاوضـــات المباشـــرة، وهو رفض له تبعات تتمثل في انعدام الثقة بالرئيس عباس والجانب الفلســطيني بما يرتب تبعات أخرى على العلاقات الأمريكية الفلســطينية، تمس الموقف من الدولة الفلسطينية ومن تمديد تجميد الاستيطان. وقد طغى على رسالة أوباما الابتزاز والوعيد، ووصل إلى حد التهديد بعزل الفلســـطينيين إقليميا ودوليا وقطع الدعم المالي في حالة معارضـــة الانتقال إلى المفاوضات المباشرة(3).

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير سيناريو الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي بعد فشل المفاوضات**، بيروت، 2010/4/1.

(2) عبد الكريم، إبراهيم، **الإصرار الإسرائيلي على المفاوضات المباشرة، الأهداف والنتائج المتوقعة**، مرجع سابق.

(3) هويدي، فهمي، **معسكر الاعتدال محلل المفاوضات المباشرة**، مرجع سابق.

إن الجهود الدبلوماسية الأمريكية لتحقيق تقدم في الملف الفلسطيني– الإسرائيلي من خلال الانتقال إلى المفاوضات المباشرة اصطدمت بتخبط الأطراف الثلاثة لعملية السلام فيما يسمى " بالمأزق الجماعي ".

فالمأزق الإسرائيلي يتمثل في عجز نتنياهو عن اتخاذ قرار حقيقي بشأن الاستيطان بسبب طبيعة حكومته الائتلافية من جهة وتجنب الظهور بمظهر المتنازل من جهة أخرى. في حين ينحصر المأزق الأمريكي في عدم قدرة إدارة أوباما عن التراجع عن طلبه إيقاف الاستيطان من إسرائيل. أما مأزق السلطة الوطنية الفلسطينية فيتمثل في الانقسام الداخلي وفشل النموذج التفاوضي الذي تمثله، نتيجة عدم حصولها على قرار بوقف الاستيطان من إسرائيل، مما نقل الضغط الأمريكي إليها. المأزق الجماعي دليل على معاناة حكومات الأطراف الثلاثة وقد أوجد خللا هيكليا في نظامها السياسي في الداخل، من جهة الطرف الإسرائيلي فإن حكومة نتنياهو غير قادرة على صنع تسوية سلمية حقيقية، خاصة أن مرجعية إسرائيل هي الاعتراف بيهودية الدولة وضمان الأمن واستمرار المستوطنات، في حين تصطدم إدارة أوباما مع حقيقة النظام السياسي الأمريكي التي تطرقنا إليها في الفصل الأول من بحثنا، الذي يسمح لجماعات المصالح بممارسة نفوذ قوي في رسم السياسات وصنع القرارات، ومن ثمة في تحديد المصلحة القومية الأمريكية، ويفتقد الطرف الفلسطيني إلى تفويض شعبي في ظل انقسام واضح بين مشروعين أولهما يتمسك بالمقاومة المسلحة والآخر يؤمن بالمفاوضات وينبذ ما صار يعرف بالتحريض والعنف(2).

وإلى جانب اشتراك الأطراف في التخبط في "المأزق الجماعي" فإنها متوافقة على التمسك بالذهاب إلى المفاوضات المباشرة مما يجنبها الذهاب إلى الخيارات الأخرى وإصرار إدارة أوباما على "لحظة الحسم التفاوضي" في ظل قيادة عربية وفلسطينية قادرة

---

(1) مركز الجزيرة للدراسات، **الاستراتيجيات الأمريكية للتعامل مع القضية الفلسطينية كأولوية التخطيط الإستراتيجي على طريق تحقيق السلام بالشرق الأوسط**، الدوحة، 2009/12/21.

(2) ماضي، عبد الفتاح، **هل هذه الحكومات قادرة على صنع السلام؟**، موقع الجزيرة. نت، الدوحة، 2009/12/2.
www.aljazeera.net/NR/exeres/D833DB44-85A7-4AAC-9706-C118A82EE838.htm?GoogleStatID=1

على التعامل المرن مع القضـــايا التفاوضـــية الصـــعبة، واقتناعها بأن التفاوض المباشـــر وليس التدويل" يظل المخرج الوحيد لإنقاذ عملية السلام، مؤكدة على لسان ديفيد هيل مستشارميتشل أن نتنياهو قادر على التوصـل إلى سـلام دائم مع الفلسـطينيين، وان واشـنطن ترى فيه شـريكا قويا وملتزما بالعملية السلمية(1).

لكن إن وجد توافق على الخيار التفاوضـــي، فإن مواقف الأطراف الثلاثة متباينة، فحكومة نتنياهو غير متسـرعة في إبرام أية صـفقة تسـوية بقدر سـعيها إلى إدامة وضـع المفاوضـات في صـــورتها الحالية، مما يتيح لها اســـتمرار فرض الأمر الواقع على الأرض والتخفيف من حدة الانتقادات الدولية الموجهة لها، أما الدافع الأمريكي فيتمثل في تسكين الجرح الفلسطيني مؤقتا ما لم يكن التوصل إلى قيام دولة فلسطينية إلى جانب "إسرائيل" أمرا ممكنا، فالتوجه الأمريكي يصبو إلى تفادي حدوث فراغ في حالة انهيار مفاوضـات السـلام تملؤه بدائل أخرى تقودها التيارات الإسـلامية ومحور الممانعة والمقاومة.

أما الدافع الفلسـطيني فيتمثل في تسـهيل الدور الأمريكي وتحقيق مخرج من مأزق الجمود والانقسام(2).

فنتنياهو لديه قناعة بضـرورة التعاون مع إدارة أوباما في التقدم نحو المفاوضـات المباشـرة تصـــديا لورقة المســـاومة الوحيدة الفلســـطينية المتمثلة في التدويل وذلك بالتهديد بالتوجه إلى المؤسسات الدولية للحصول على قرار أممي يقضـي بإقامة الدولة الفلسطينية من جانب واحد وفقا للقرار 1515، فالاستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية المزدوجة تتمثل في " إضاعة الوقت " وتحويل المفاوضـــات إلى ورقة داخلية لإطالة عمر حكومة نتنياهو دون الاهتمام بالتوصـــل إلى نتائج ملموســـة، والتحذير من زيادة التطرف كبديل للمفاوضـــات وزيادة تعقيدات عملية الســـلام بتواجد عناصر رسمية وغير رسمية بالمنطقة تسعى إلى نشر الاضطرابات(3).

---

(1) المحبشي، زيد يحيى، **مستقبل المفاوضات "الفلسطينية– الإسرائيلية "**، 2010/9/20.
0http://zeid.elaphblog.com/posts.aspx?U=2024&A=6579

(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تقدير إستراتيجي 21**، مستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في ظل استمرار الاستيطان، مرجع سابق.

(3) المحبشي، زيد يحيى، **مستقبل المفاوضات**، مرجع سابق.

2- تحول المفاوضات غير المباشرة إلى مفاوضات مباشرة

تحولت المفاوضات غير المباشرة بقدرة عجيبة إلى مفاوضات مباشرة رغم فشلها في تجسيد أهدافها بعد رسالة أوباما التهديدية لعباس، والاستناد إلى بيان اللجنة الرباعية المؤكد على التزامها بالتوصل إلى تسوية متفاوض عليها بين الطرفين تضع حدا للاحتلال الذي بدأ في العام 1967 وتؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل والدول المجاورة الأخرى في سلام وأمن(1).

وإلى جانب الرباعية الدولية، اقتصرت دعوة الرئيس الأمريكي إلى جلسة المفاوضات المباشرة في سبتمبر 2010 على السلطة الفلسطينية وإسرائيل إضافة إلى مصر والأردن مما يدل على إشارة إلى الأطراف الأخرى بعدم التدخل(2).

اعتمد الانتقال إلى المفاوضات المباشرة بدرجة أولى على الدور المحوري لدول الاعتدال بعد اللقاءات المكثفة لنتنياهو بداية من 18 تموز 2010 بالرئيس المصري مبارك ثم العاهل الأردني عبد الله الثاني، في حين التقى الرئيس مبارك بالعاهل السعودي و وزير خارجية الأردن.

وهذه الاتصالات التي تمت بين أركان الاعتدال ارتكزت على الانتقال إلى المفاوضات المباشرة واستمرت إلى غاية اجتماع لجنة متابعة المبادرة العربية في 29 تموز 2010 التي أعطت الضوء الأخضر ووفرت الغطاء العربي للانتقال إلى المفاوضات المباشرة، مما يجعل الرئيس أوباما يستند إلى إجماع عربي(3).

فالجهود الحثيثة المبذولة أمريكيا لتحقيق اختراق في الاتجاه التفاوضي ارتكزت على ثلاث نقاط أساسية(4):

1- الوقف التام للنمو الاستيطاني.

2- إطلاق المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية.

---

(1) المعشر، مراون، **المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية المباشرة، دفاعا عن مقاربة إقليمية**، مرجع سابق.

(2) إبراهيم، **محادثات الخريف المباشرة**، موقع الجزيرة نت، الدوحة 2010/9/3.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/05076F3D-4571-43C1-A74B-B12167C2BBE7.htm

(3) هويدي، فهمي، **معسكر الاعتدال محلل المفاوضات المباشرة**، مرجع سابق.

(4) مركز الجزيرة للدراسات، **إدارة أوباما وحال المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية**، الدوحة،2010/2/4.

3- البدء بخطوات تطبيعية عربية ولاسيما من جانب المملكة العربية السعودية نجحت إدارة أوباما في تحقيق النقطتين الأخيرتين، غير أنها فشلت في التجميد التام للاستيطان واكتفت بالتوافق بعد مفاوضات مطولة بين وزير الاستخبارات الإسرائيلي "دان مر يدور" و"دنيس روس" على تقسيم المستوطنات إلى نوعين(1).

1- مستوطنات يفترض أن تبقى جزءا من إسرائيل بعد التسوية وهي الكتل الكبيرة المتاخمة لخطوط هدنة 1949، وهذه توافق واشنطن على استئناف البناء فيها بحلول نهاية التجميد معززا بالإعلان عن مشروع يقضي ببناء 20 ألف وحدة استيطانية من أكتوبر 2010 وحتى العام 2020.
2- مستوطنات يفترض الانسحاب منها في إطار اتفاق سلام دائم لأنها بنيت في الأساس لغرض التفاوض بعد عام 2011 وعددها 250 مستوطنة عشوائية ومعزولة وذات كثافة سكانية خفيفة وهذه تصر واشنطن على تجميد الاستيطان فيها.

وقد عجزت إدارة أوباما في إقناع حكومة نتنياهو بالقيام بالتجميد الشامل للاستيطان واتسعت المفاوضات لتشمل روس، هيل، شابيرو وميتشل، حيث أشار تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية يوم 27-8-2010 عن لقاء بين فريق ميتشل وزعماء المنظمات اليهودية في أمريكا، طرحت فيه خطة أوباما الجديدة التي تحمل عنوان " **الاتفاق الآن، أما السلام فلاحقا**" والمتضمنة إطلاق مفاوضات تتعلق بالدولة الفلسطينية وكيفية إعلانها خلال عام تفاوضي واحد "سبتمبر 2010- سبتمبر 2011 " تتبعها مرحلة انتقالية من عشر سنوات لحسم باقي القضايا العالقة المتعلقة بالوضع الدائم، وتهدف الخطة إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، مع تمديد صلاحيات القوات الأمنية نحو المناطق "ب" و"ج" بالتدريج حسب ما تتطلبه الترتيبات المتعلقة بالمستوطنات وحمايتها وأمنها، أي الكتل الاستيطانية الكبيرة التي ستبقى مكانها بعد نهاية الاتفاق، والهدف الأساسي من خطة أوباما هو تطبيع الوضع الفلسطيني على متابعة تنفيذ مخطط "السلام الاقتصادي والدولة المؤقتة" مع قيام سلطة رام الله برعايته(2).

---

(1) المحبشي، زيد يحي، **مستقبل المفاوضات "الفلسطينية - الإسرائيلية**، مرجع سابق.
(2) الزعاترة، ياسر، **سلام أوباما... سنة للتوقيع وعشر للتطبيق**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2010/9/7.

تشير هذه الخلفية إلى أن المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المباشرة تصبو إلى تحقيق ما يأتي(1):

1- انتزاع أكبر قدر ممكن من التنازلات من الفلسطينيين.
2- إتاحة أطول فسحة ممكنة لتغيير الخرائط الجغرافية على الأرض وإنجاز تهويد القدس، مما ينسف عمليا أي أمل في إقامة الدولة الفلسطينية

إن طبيعة التسوية المقترحة أمريكيا تتشبث بالثوابت الإسرائيلية المتمثلة في حل مشكلة اللاجئين خارج المجال الإسرائيلي، والتمسك بمبدأ القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل وبالخريطة الاستيطانية والمائية القائمة(2).

وتصبو عملية السلام بمسارها الراهن تحت مظلة التحالف الإسرائيلي- الأمريكي إلى بدء ديناميكية جديدة، قوامها التوصل إلى وثيقة "اتفاق إطار" مع الفلسطينيين دون الدخول في التفاصيل، فالمفاوضات المباشرة تكرس استمرار الهيمنة الإسرائيلية على المقدرات المفاوضات حول القدس بفعل وطأة الأمر الواقع الجغرافية والسكانية والاستيطانية والإدارية(3).

بناء على ما سبق، فإن التفاوض المباشر وحده لا يوفر ضمانا كافيا للتوصل إلى صفقة للسلام، بسبب التناقض الواضح بين المستوطنات وتحقيق السلام، فبينما يتطلب السلام وضع حد للاحتلال الإسرائيلي، تؤكد المستوطنات أبدية استمرار الاحتلال لأنها صممت خصيصا لتعزيز الأطماع التوسعية الإسرائيلية عن طريق استعمار المزيد من الأراضي الفلسطينية مع منع الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة، وبتلك الصفة تتناقض هذه المستوطنات مع صيغة" الأرض مقابل السلام "، التي قامت عليها عملية السلام كلها(3).

---

(1) هويدي، فهمي، **معسكر الاعتدال، محلل المفاوضات المباشرة**، مرجع سابق.

(2) عبد الكريم، إبراهيم، **الإصرار الإسرائيلي على المفاوضات المباشرة: الأهداف والنتائج المتوقعة**، مرجع سابق.

(3) عبد الكريم، إبراهيم، **المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مؤشرات الإخفاق واحتمالات النجاح**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010/9/13.

فالمقاربة الحالية التي تعتمدها إدارة أوباما تعتريها حدود صارخة تتمثل في(1):

1- امتلاك الإدارة الأمريكيـــة هوس العمليـــة نفسها علـــى حساب جوهرها، مما أوقعها فـــي شرك التدريجية التي أظهرت محدودية نتائجها استنادا إلى تجربة "أوسلو ".

2- تعذر تلبيـــة متطلبات اتفاقيـــة سلام منفصلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إذ يصعب على الإسرائيليين القبول بالمساومات الموجعـــة مقابل الســـلام مـــع نصف الشعب الفلسطينـــي ومن جهـــة أخـــرى تعجز السلطـــة الفلسطينيـــة عن القيام بمساومات مؤلمة في موضوع اللاجئين أو القدس في غياب غطاء عربي.

3- استحالة تحقيق "حل الدولتين"، حيث يعتبر إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة أمرا صعبا عمليا فـــي ضوء إنشاء شبكـــة معقدة من المستوطنات المبعثـــرة فـــي كل أنحاء الضفـــة الغربية، وإصرار إسرائيل على الاحتفاظ بغور الأردن في أي تسوية محتملة.

إن السبب الرئيسي لفشل المفاوضات المباشرة هو عدم تقديم الولايات المتحدة الأمريكية أفكارا جديدة باســـتنفاذها وقتا طويلا في المحادثات غير المباشـــرة قبل الانتقال إلى المحادثات المباشرة ثم العودة مجددا إلى المفاوضات غير المباشرة، مما يدل على أن المفاوضات لا تهدف إلى إنهاء الصـــراع، بل إلى مجرد مناقشـــة القضـــايا مما يؤثر على المقاربة الأمريكية، لقد فشـــلت المفاوضات المباشرة وانهارت لافتقاد الولايات المتحدة الأمريكية خطة بديلة عند إخفاق الصفقة مع إسـرائيل بشـأن المسـتوطنات(3)، فشـلت المفاوضـات المباشـرة لأنها تجري في ظل اختلال كبير لموازين القوى، وفي ظل تغيرات إستراتيجية في المنطقة أرخت ثقلها على القضية الفلسطينية تمثلت في الصـراع بين محوري الاعتدال والممانعة، التي تحولت إلى نوع إضـافي من الصـراعات وفقدت صـيغة القدسـية في ظل توجه المنطقة إلى تفتت النسـيج الاجتماعي واسـتيقاظ النعرات الطائفية والمذهبية(4).

---

(1) عريقات، صائب، **مفاوضات التسوية ... دروس من التعثر**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010/10/30.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=128693

(2) المعشر، مروان، **المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية المباشرة، دفاعا عن مقاربة إقليمية**، مرجع سابق.

(3) **المرجع السابق نفسه.**

(4) شربل، بشارة نصار، **المفاوضات الإبداعية، تفاقم خوف لبنان من التوطين**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، 2011/10/15.

وقد أدى فشل المفاوضات المباشرة إلى نوع من الجذب والشد عبر حراك سياسي متعدد الأوجه للحلول دون وصول عملية السلام إلى نقطة الانسداد، فتحريك موضوع التفاوض ولو بلا نتيجة هو الخيار الأفضل لأمريكا وإسرائيل، لأن الانسداد يؤدي بالضرورة إلى غلبة الخيارات الأخرى، وقد حكمت هذه المعادلة القضية الفلسطينية تاريخيا أي "الأمل في الحل قائما ولو كان لا حقيقة ولا معنى له "(1)، وبرز ذلك الحراك في اقتراح اللجنة الرباعية للوساطة للسلام في الشرق الأوسط صيغة جديدة للمفاوضات في أكتوبر **2011** سميت **بالمفاوضات الاستكشافية** كإطار تفاوضي يقدم فيه الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مقترحات في قضايا الحدود والأمن، غير أن هذه الصيغة فشلت رغم عقد الجانبين خمسة جلسات من المحادثات بوساطة أردنية في عمان في آب 2012 ، وانتهت بدون نتائج بسبب تعنت الجانب الإسرائيلي ورفضه وقف الاستيطان والاعتراف بحدود الدولة الفلسطينية على مرجعية عام 1967 في وثيقته التي اقترحها إبان المفاوضات الاستكشافية و المتضمنة 21 نقطة.

---

(1) مركز الجزيرة للدراسات، **إدارة أوباما ومأل المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، مرجع سابق.

خاتمة الدراسة

من خلال ما سبق يمكن القول أن اتجاه الولايات المتحدة نحو قضية الإصلاح ونشر الديمقراطية، جاء ليخدم أمنها القومي على اتساعه من خلال استخدام مبادئ الديمقراطية كأداة وظيفية في سبيل فرض سياساتها وسيطرتها على مواطن القوة الاقتصادية في الشرق الأوسط، والسيطرة على الأزمات فيه. ولا يوحي ذلك إلى تغيير في سياساتها التقليدية أو أهدافها تجاه الشرق الأوسط، أو أن يشكل ذلك بديلا عنها، بل يمثل تعديلا في الوسائل والاستراتيجيات التي تعتمدها، والانتقال من سياسة الاحتواء إلى سياسة الردع والعمل الوقائي، والذي يشكل نشر الديمقراطية أحد أشكاله. ومن خلال الإصلاح ونشر الديمقراطية تهدف الولايات المتحدة إلى خلق أجواء سياسية داخل الدول العربية والإسلامية تميل أكثر إلى تبني أفكارها المتعلقة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما يمكن أن يغير من الثقافة السائدة في المجتمعات وبالأخص التي تحمل أفكارا ذات أبعاد آيديولوجية متطرفة تجاه الغرب، يؤسس لتجنيد القوى المجتمعية لتحجيم دور التيارات الإسلامية.

في الشق الثاني من هذه الاستراتيجية أرادت الولايات المتحدة أن تؤسس لانفتاح في العلاقة بين إسرائيل والدول العربية لتسهيل الوصول إلى استقرار على الصعيد الأمني. وأن تقود الشراكة الاقتصادية إلى شراكة أمنية تحتم على الدول العربية العمل على حماية المصالح الاقتصادية المشتركة التي تجمعها، وأن يسهم ذلك في جعل المصالح الاقتصادية العامل المشترك الأكبر الذي يجمع علاقة العرب بإسرائيل، وفي ذلك إعادة تشكيل للعلاقة؛ من الصراع إلى التعاون المشترك، ما يؤسس إلى جعل الصراع العربي الإسرائيلي قضية ثانوية في أجندة العرب السياسية، وتغليب مصالحها الاقتصادية على البت في موضوع حل الصراع. ومن جانب آخر أن يكون العامل الاقتصادي مفتاحاً للولايات المتحدة لفرض حلول للصراع تتناسب مع مطالب إسرائيل الأمنية، وجعله الضامن لأي تسوية مستقبلية.

بدا جليا أن التوجه الأمريكي لإصلاح السلطة الفلسطينية جاء للخروج من أزمتها فيما يتعلق بتقديم مبادرة جدية لحل الصراع، والضغط على إسرائيل لإبداء مرونة أكبر في القضايا الحساسة في عملية التسوية. ومن جانب آخر، تمديد مسيرة تسوية النزاع إلى أمد أطول يؤجل قيامها بأي دور نشط في عملية السلام، وقد تعمّقت هذه الرغبة بوضع الإصلاح شرطاً للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع. ولعل هذا الضعف ترجم عمليا في محاولة تغيير المنطلقات والأسس

لعملية التفاوض، وتغيير تصوراتهم التي تعتمد على قرارات الشرعية الدولية، إلى تصورات جديدة تضع الأمر الواقع أساسا لها، ولاسيما فيما يخص قضايا اللاجئين والقدس والمستوطنات عبر التوجه الأمريكي لإصلاح السلطة الفلسطينية عن ارتباط وثيق بين توجهاتها لتحقيق أمنها القومي وإنجاز عملية الإصلاح، ومترجماً لحاجاتها لتمرير سياساتها في المنطقة.

ويقوم هذا الارتباط على التوصل إلى صيغة تُسرع من إنجاز اتفاق مع إسرائيل يساهم في تهدئة الأوضاع، ويساعد الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها في الشرق الأوسط، وخفض حدة التوتر إلى حد ما مع الدول العربية، ويساهم في هدوء إقليمي، دون الحاجة لتقديم إسرائيل تنازلات جوهرية فيما يتعلق بقضايا التسوية النهائية.

يتضح من خلال دراسة الدور الأمريكي لإحداث تحول ديمقراطي في فلسطين أنها تملك رؤيتها الخاصة فيما يتعلق بمخرجات «الإصلاح» والتحول الديمقراطي، وتقسم هذه الرؤية إلى قسمين، الأول قريب المدى، والثاني بعيد المدى:

على المدى القريب، أرادت الولايات المتحدة أن تحدث تغييرا سريعا في هرم القيادة السياسية الفلسطينية والمتمثل بياسر عرفات، أو على الأقل تقليص صلاحياته إلى حد صوري، ما يغير من السلوك السياسي والأمني للقيادة الفلسطينية، إلى أخرى يمكن أن تتعاطى بإيجابية مع تصوراتها المستقبلية لحل الصراع، وتسرع من إنجاز اتفاق – ولو جزئيا– يمكن أن تستثمره في تحقيق أهداف إقليمية، وأن تعمل هذه القيادة بصورة سريعة على تفكيك المنظمات العسكرية؛ فقد ساندت الولايات المتحدة عملية الإصلاح عندما وجدت فيها أداة لإضعاف قيادة ياسر عرفات، وإسناد مهامه لقياديين رأت فيهم القدرة على التعاطي بمرونة مع سياساتها وتصوراتها.

وعلى المدى البعيد أرادت الولايات المتحدة إحداث تحولات في البيئة الثقافية الفلسطينية تؤدي إلى تحول في البيئة السياسية على أساس الترويج لتصورات جديدة وبديلة لحل القضية الفلسطينية، والتركيز على التعاطي مع متطلبات الحل وإمكانيته بصورة واقعية، تضع في الحسبان المتغيرات التي طرأت على أرض الواقع، وعدم واقعية تنفيذ قرارات لأمم المتحدة، وعودة اللاجئين، وسيطرة الفلسطينيين على القدس، وتفكيك المستوطنات.

يدخل في هذا الجانب التأسيس لمجتمع فلسطيني أكثر انفتاحا وقبولا للأفكار الأمريكية والإسرائيلية فيما يخص التعايش السلمي مع إسرائيل، وتعميق فكرة الاعتراف بها داخل المجتمع، والتأسيس لشريحة فلسطينية تضم قوى سياسية ومجتمعية ونخب فكرية وسياسية

واقتصادية تتبنى أفكار التعايش مع إسرائيل، والتعاطي بواقعية مع التطورات التي طرأت على قضية الصراع معها، وتحويل هذه الثقافة إلى سلوك في المجتمع الفلسطيني. وتجنيدها في سبيل تشكيل أدوات ضغط على السلطة لتبني هذه الأفكار. وأن يصبح الانتعاش الاقتصادي سببا إضافيا لنبذ الفلسطينيين العنف والوقوف أمام أي قوة فلسطينية يمكن أن تروج للمقاومة المسلحة. ولذلك عملت الإدارة الأمريكية في اتجاهين: الأول أن تخلق قيادة سياسية مدعومة من المجتمع المدني والمجلس التشريعي، قادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة فيما يخص التسوية النهائية، والثاني خلق الظروف الموضوعية داخل المجتمع الفلسطيني للقبول بمثل هكذا تصورات.

ومن الرؤى بعيدة المدى أيضا، تمكين النظام السياسي الفلسطيني ذي القيادة المعتدلة، من استيعاب فئات المجتمع المختلفة، وإدخالها النظام السياسي بشرط الاعتدال والالتزام بقوانين السلطة، وإعطائها أدوارا في رسم سياساتها العامة، وتمكين مؤسسات المجتمع المدني من التأثير على الحكومة. وأن تضمن وجود نظام سياسي قوي ومتوازن وحر نسبياً يفرض سيطرته على الأوضاع الداخلية سياسيا واقتصاديا وأمنيا وقانونيا، ما يجعل قضية المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، والأمور الداخلية بمجملها، خاضعة بالضرورة لأنظمة وقوانين العمل السياسي الفلسطيني والسلطة الفلسطينية. هذا يقود إلى جعل المرجعية العسكرية واحدة تابعة لأجهزة الأمن الفلسطينية، والتي تلتزم بالسياسة العامة للسلطة الفلسطينية ضمن حدود الاتفاقات التي وقعتها مع إسرائيل، وتصبح عملية حمل السلاح بعد ذلك خاضعة أيضا لسلطة القانون، واقتصار حمله على أجهزة السلطة الأمنية، كجهة شرعية وحيدة مخولة بذلك، وما دون ذلك يدخل في إطار السلاح غير الشرعي والذي يفترض أن يُجرّم حامله بحكم القانون؛ ما يعني تجريد الحركات الفلسطينية من أسلحتها بحجة عدم شرعيتها، وإضعاف فاعليتها عن التأثير في تنفيذ أي اتفاق يمكن التوصل إليه مع الإسرائيليين.

يستنتج الباحث أن الولايات المتحدة لعبت دورا في إفراغ عملية الإصلاح من مضمونها العام الذي تطالب بها القوى الفلسطينية، واقتصارها على إصلاحات ذات أبعاد أمنية وسياسية. ولعل أبعاد ذلك تكمن في أنه وإن نجحت التصورات الأمريكية لعملية الإصلاح في فرض نفسها على أرض الواقع، من حيث تأسيس أجهزة أمنية ترتبط مهامها بملاحقة وتفكيك قواعد الحركات الفلسطينية المسلحة، والوصول القيادة فلسطينية ذات رؤى معتدلة، فإن الولايات المتحدة سوف تعود للتعامل مع النظام السياسي الفلسطيني بالصورة التي تعاملت بها مع ياسر عرفات في ظل فترة التوافق والرضا عن أدائه السياسي والأمني. بمعنى أن الإدارة الأمريكية سوف تدعم قيادة فلسطينية تتجاوب مع مطالبها الأمنية والسياسية على حساب إحداث إصلاحات جوهرية في النظام

السياسي الفلسطيني ومؤسساته. وهذا بالضرورة يقود إلى جانبين: الأول، الإبقاء على عملية الإصلاح عملية مفتوحة تشتد وتيرتها أو تضعف بالقدر الذي يوحي به أداء القيادة الفلسطينية حيال قضايا الإرهاب والتسوية السياسية، وبالتالي الإبقاء على حججها. والثاني هو تغاضي الولايات المتحدة عن أداء السلطة الفلسطينية طالما تحقق المطلبين الهامين.

إن إشكالية المطالب الفلسطينية بالإصلاح تتعلق بتشعبها وغموض دوافعها، وارتباط جزء كبير منها بأجندات حزبية ذات ارتباط خارجي. لذا فإن الأمر يتطلب تأسيس قاعدة تحمل برنامج سياسي واضح المعالم والخطوط، واستراتيجية واضحة لأهداف عملية الإصلاح ومرجعياتها، مع توضيح مفاهيم الشراكة السياسية والمهام المتعلقة بالسلطة وارتباطاتها وفي هذا الإطار يتطلب الأمر إرساء قواعد داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية على أسس تترجم مفاهيم الشفافية والحكم الصالح ذا الأهداف والاستراتيجيات الواضحة للنهوض بواقع مؤسسات السلطة السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا المجال يتطلب وضع تصور حول كيفية إدارة العلاقة مع الاحتلال، وما يقتضيه من مراجعة التجارب السابقة، وإحداث التغيير المطلوب في منهج وعقلية التفاوض، وبناء استراتيجية تفاوضية بمرجعية سياسية واضحة ذات قنوات محددة. إن هذا الأمر يستدعي حواراً فلسطينياً على قاعدة انسجام الوسائل مع الأهداف، وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار السياسي بديلاً عن سيطرة فئة واحدة على القرار السياسي الفلسطيني.

استطاعت الولايات المتحدة تحجيم مسؤولية المجتمع الدولي في لعب دور لوضع تصورات لحل القضية الفلسطينية، وخصوصا الأمم المتحدة، وحصر مسؤولياته في دائرة دعم الجهود دون التأثير في مسار الحل وبنوده. وهذا الأمر يدعم توجهها نحو تغيير المعايير التي وضعتها قرارات الأمم المتحدة لحل الصراع، وخفض سقف المطالب الفلسطينية إلى القدر الذي يتماشى مع حاجة إسرائيل لضمان أمنها ووجودها. وبذلك تكون قد نجحت في جعل حل الصراع مسألة خارج إطار القرارات الدولية، وهو ما يتيح لها طرح تصوراتها لهذا الحل، وإبقاء تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مهمة تتولاها الولايات المتحدة. إن أهمية هذا التوجه هو المدى الذي سوف يتيح لإسرائيل التحكم في سيناريوهات مسار التسوية وحله، وسقف المطالب الفلسطينية، نتيجة للعلاقة التاريخية والاستراتيجية التي تربطهما.

أما بخصوص تأثير إدارة أوباما على عملية السلام فقد استنتج الباحث ما يأتي:

عجز إدارة أوباما عن فرض حلول عملية للقضية الفلسطينية وأن موقفها أقل صلابة وتقدما مقارنة بالإدارات الأمريكية السابقة في مسائل الصراع الأساسية مثل: إقامة الدولة

الفلسطينية ووقف الاستيطان، والخلاصة أن رصيد الانجاز الدبلوماسي الأمريكي إبان عهد أوباما بخصوص عملية السلام ضئيل جدا، فرغم الأولوية التي منحتها لها بيد أنها توسطت لثلاثة أسابيع متقطعة من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على مدى ما يقرب من أربعة سنوات وهو اضعف تقارب دبلوماسي في تاريخ عملية السلام، ودخلت المفاوضات المباشرة في جمود بداية من أكتوبر 2010، بعد شهر من إطلاقها في واشنطن، وعجزت إدارة أوباما على إرغام حكومة نتنياهو على التجميد الشامل للاستيطان في الضفة الغربية الذي اشترطه الجانب الفلسطيني لاستئناف المفاوضات، وتأكد هذا الإخفاق الذريع بتصريح وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن "أمريكا لا تملك عصا سحرية لإطلاق المفاوضات المباشرة" وتبريرها لذلك بأن عملية السلام في نهاية المطاف شأن بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما فشلت الجهود الأمريكية في إطار اللجنة الرباعية للوساطة للسلام في الشرق الأوسط عبر ما يسمى بالمفاوضات الاستكشافية كصيغة جديدة للمفاوضات تحت الرعاية الأردنية في عمان في آب 2012، حيث انتهت بدون نتائج ملموسة و إيجابية بسبب تعنت الجانب الإسرائيلي ورفضه وقف الاستيطان وعدم الاعتراف بحدود الدولة الفلسطينية على مرجعية عام 1967.

تأكيد إدارة أوباما أنها ليست "وسيطا نزيها" قادرا على صياغة توافقات متوازنة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تفضي إلى نتائج، بعجزها عن اتخاذ موقف حازم تجاه حكومة نتنياهو الرافضة لتجميد الاستيطان، واضطرت إدارة أوباما إلى احتواء الأزمة الأمريكية الإسرائيلية الناجمة عن الرفض الإسرائيلي لتجميد الاستيطان رغم عدم التحول في موقف الحكومة الإسرائيلية في حجمها الجزئي في سياق استمرار تحالفهما ومحاباة الولايات لمتحدة الأمريكية لإسرائيل ودعمها وتغطية سياساتها بشكل مطلق بحكم العلاقة المتينة والثابتة بينهما، مما يؤكد أن الموضوع الإسرائيلي مازال يصنف في خانة المحظور الذي لا يجوز مسه وتعامل إدارة أوباما مع القضية الفلسطينية وفقا للتقاليد السياسية الأمريكية التي تعتبر أن "إسرائيل قضية داخلية أمريكية"، باستمرار تأكيد المؤسسات السياسية الأمريكية على العلاقة الاستراتيجية الراسخة مع إسرائيل.

استمرار إدارة أوباما في الدعم الاستثنائي الأمريكي لإسرائيل والذي لا تحظى به أي دولة أخرى في العالم بفعل الدور الفعال للوبي الإسرائيلي الضاغط في واشنطن والأهمية الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة العربية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر إسرائيل أداة جاهزة لخدمة الأهداف الأمريكية بحلولها محل عشر حاملات طائرات عملاقة تبلغ قيمة الواحدة منها 50 مليار دولار، حيت لم يتجرأ اوباما على المساس بالركائز الثلاثة لهذا الدعم.

فعلى الصـــعيد الاقتصـــادي مـازالـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الشـــريـك التجـاري الأول لإسـرائيل باسـتقبالها33% من الصـادرات الإسـرائيلية واسـتمرار تدفق المسـاعدات المالية الأمريكية على إسرائيل. أمـــا على الصـعيد العسكري فتوثق التعاون بتكثيف المناورات العسكرية المشـتركة وتزويدها بأحدث الأسلحة كمضاد الصواريخ "أرو 3" والطائرات من طراز" أف35 ".

في حين على الصـعيد السياسـي والدبلوماسـي، قاطعت إدارة أوباما "مؤتمر دوربان2" ضد العنصرية بحجة معاداته للصـهيونية في أبريل 2009 وانتقادها تقرير غولدستون حول الحرب علـى غزة واســـتخدامها للفيتو في 2011/12/18 ضـــد مشـــروع قرار عربي في مجلس الأمن يدين الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية ويؤكد على حق تقرير المصير للفلسطينيين وهو الفيتو رقم 43 الذي تسـتخدمه الولايات المتحدة الأمريكية في الشـأن الفلسـطيني من بين 85 فيتو اسـتخدمتها منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة.

تشـكيل الرفض الإسـرائيلي لتجميد الاسـتيطان العقبة الأسـاسـية للدور الأمريكي لتحريك عملية السلام، بحكم التناقض الواضح بين المستوطنات وتحقيق السلام حيث يتطلب السلام وضع حد للاحتلال الإسـرائيلي في حين تؤكد المسـتوطنات أبدية اسـتمراره بتركيزها على تعزيز الأطماع التوسعية الإسرائيلية بالتهامها المزيد من الأراضـي الفلسطينية للحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية المسـتقلة بتكريسـها سـياسـة تقوم على الاحتلال مع ما يعنيه من اسـتعمال للقوة الغاشـمة و التمييز العنصـري، وبتلك الصـفة تتناقض هذه المسـتوطنات مع صـيغة "الأرض مقابل السـلام" التي قامت عليها عملية السلام كلها.

مجمل القول أن هامش المناورة السـياسـية للرئيس أوباما محدود جدا في مراكز صـناعة القرار السياسي الأمريكي بحكم ارتباطها برؤية الدولة و مؤسساتها خدمة للسياسات العامة الأمريكية المرتكزة على الفكر الرأسـمالي و الضـامنة لمصـالح القوى النافذة ، مما أدى إلى عجزه العملي عن إيجاد حل نهائي للصـراع الفلسـطيني الإسـرائيلي وتفعيل عملية السـلام بسـبب عدم قدرته على الحد من السـياســات الإسـرائيلية القائمة على فرض الحقائق على الأرض عبر التوسـع في المشـاريع الاسـتيطانية في الضـفة الغربية والحملات التهويدية في القدس بغرض الحيلولة دون إمكانية إقامة الدولة الفلسـطينية المسـتقلة، مما يؤكد على أن إرضـاء اللوبي الإسـرائيلي وعدم تعريض الشـراكة الاستراتيجية مع إسرائيل للخطر تظل المحدد الأول لصـناعة القرار السياسـي الأمريكي في المنطقة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

1- الكتب

. أبو دية، أحمد، **عمليـــة الإصـــلاح فـــي مؤسسات السلطة الوطنيـــة الفلسطينيـــة**، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية 2004.

. أبو عامر، علاء، **العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم، الدبلوماسيـــــة والاستراتيجيـــــة**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع 2004.

. أبو الوفا، أحمد، **القانون الدولي والعلاقات الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية 2006.

. الأحمد، والمجالي عدنان، **قضايا معاصرة**، عمان، دار وائل 2009.

. أحمد، يوسف وآخرون، **صناعة الكراهية فـــي العلاقات العربيـة الأمريكيـة**، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، الطبعة الأولى 2002.

. بارود، ليلى، **السياســـة الأمريكيـة فـي الشرق الأوسط، نيكسون . فورد . كارتر . ريغان، نيقوسيا**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى 1993.

. بدوي، محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة الحديثة 1970.

. بركات، نظام، وآخرون، **مبادىء علم السياسة**، عمان، دار الكرمل 1984.

. بريجنسكي، زبغنيو، **الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة، عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي 2004.

. بسطامي، زها، **إدارة كيندي وجونسون والشعب الفلسطيني، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1995.

. تشومسكي، نعوم، **القوة والإرهاب، جذورها في عمق الثقافة الأمريكية**، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى 2003.

. جاد، عماد، **الانتخابات الإسرائيلية 2001 مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولـة العبرية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2001.

. الحمد، جواد، **أمريكا وإسرائيل، تحالف استراتيجي وأزمات تكتيكيـة**، عمان، مركز الشرق الأوسط 2010.

. الحمد، جواد، وآخرون، **التسوية السياسية، التحديات والآفاق**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط 2010.

. الحمد، جواد، **دراسة تحليلية لاتجاهات الناخبين وفق نتائج المرحلة الأولى من انتخابات البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان 2005.
. حمد، ياسين محمد، **الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي**، عمان، دار أسامة 2008.
. الخزرجي، تامر كامل، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان، مجدلاوي للنشر والتوزيع 2005.
. دبورا، جرنر، **فرص أفلتت وسبل لم تسلك: إدارة أيزنهاور والفلسطينيون في فلسطين، والسياسة الأمريكية من ولسون إلى كلنتون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1997.
. دولار، شريف، الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية، كتاب 21، **من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع تحديدا الهيمنة الأمريكية**، القاهرة، مكتبة مدلولي 2005.
. الرمضاني، مازن إسماعيل، **السياسة الخارجية " دراسة نظرية "**، بغداد، دار الحكمة 1991.
. الزرو، نواف، **جدلية الاستيطان وآفاق التسوية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ط 1، 2008.
. زكريا، فريد، **الثروة في القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة رضا خليفة، القاهرة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر 1999.
. زكي، محمد فاضل، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، بغداد، مطبعة شفيق 1972.
. سالم، وليد، **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الأولى 2000.
. ساوندر، بوني، **الولايات المتحدة والقومية العربية " الحالة السورية 1953 – 1960 "**، ترجمة سامر خليل كلاس، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع 2001.
. السروجي، محمد محمود، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين**، الإسكندرية، 2005.
. سعودي، هالة أبو بكر، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية 2000.
. السلطان، جمال مصطفى، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى 2003.
. السلطان، جمال مصطفى، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979 – 2000، عمان**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2002.
. سلامة، غسان وآخرون، **السياسة الأمريكية والعرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية العربية.

. سليم، محمد السيد، **تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين**، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع 2009.
. سليمان، ميخائيل، **فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1996.
. السليمي، منصف، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الأوروبي، الطبعة الأولى 1997.
. السيد، رضوان، هل يكون الأمريكيون جادين في حل الدولتين؟ **صحيفة الحياة اللندنية**، 2008/4/15، العدد 16447.
. شاش، طاهر، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات**، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى 1999.
. شاش، طاهر، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط " الطريق إلى غزة أريحا "**، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى 1995.
. شديد، محمد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون**، ترجمة كوكب الريس، القدس، جمعية الدراسات العربية 1985.
. شربل، بشارة نصار، **المفاوضات الإبداعية، تفاقم خوف لبنان من التوطين**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، 2011/10/15.
. الشقاقي، خليل، **المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية 2004.
. شلبي، السيد أمين، **أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000 – 2005**، مكتبة جامعة النجاح، الطبعة الأولى 2007.
. الشوربجي، منار، **كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات وأشياء أخرى**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية 2008.
. صالح، محسن محمد، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1937 – 2001**، مركز الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى 2003.
. عبد السلام، رفيق، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2008.
. عبد الغفار، نبيل محمود، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب 1982.

. عبد الكريم، إبراهيم، **الإصرار الإسرائيلي على المفاوضات المباشرة: الأهداف والنتائج المتوقعة**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010/8/9.

. عبد الكريم، إبراهيم، **المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مؤشرات الاخفاق واحتمالات النجاح**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010/9/13.

. عوض، طالب، **العملية الانتخابية الفلسطينية 2002 – 2004**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رام الله 2004 .

. العيتاوي، ياسين، **السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية**، عمان، دار أسامة، ط1، 2008.

. غالي، بطرس بطرس، وعيسى، محمود خيري، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة، مكتبة الانجلو 1959.

. غانم، اسعد، **أوهام التعويل على أوباما في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/6/18.

. غليون، برهان، **أزمة الخليج العربي وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات دراسات الوحدة العربية 1991.

. فرنسوا بورجا، **العلاقات الأوروبية العربية . الصعوبات والتحديات**، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية بتاريخ 2007/1/29.

. فريش، نورتون، و ستيفز، ريتشارد، **الفكر السياسي الأمريكي**، ترجمة هشام عبد الله، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1991.

. فهمي، عبد القادر فهمي، **واقع ومستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية، تحديات القرن القادم**، عمان، دار وائل للنشر، ط 1، 2008.

. قاسم، عبد الستار، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب، رام الله**، مركز البراق للبحوث والثقافة، أيار 2004.

. قبيسي، هادي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين، المحافظية الجديدة والواقعية**، بيروت الدار العربية للعلوم، ط 1، 2008.

. كارتر، جيمي، **فلسطين سلام لا تفرقة عنصرية**، ترجمة عادل بشري، القاهرة، 2007.

. كنث، تومبسون، **نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها**، بيروت، مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر 1961.

. كنعان، حسن، **مستقبل العلاقات العربية الأمريكية**، بيروت، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2005.

. كوانت، وليم، **عملية السلام " الدبلوماسية الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1967 "**، القاهرة، مؤسسة الأهرام 1994.
. كوربرت، مايكل، وكوربرت، جوليل ميتشل، **الدين والسياسة في الولايات المتحدة**، ترجمة عصام فايز، وآخرون، بيروت، مكتبة الشروق الدولية 2006.
. الكيلاني، عرمان ماجد، **صناعة القرار الأمريكي**، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2005.
. لفتة، خليل مخيف، عرض **وتحليل كتاب السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين وتحدي القيادة الأمريكية**، بغداد، مركز دراسات الدولية 2002، ص62-67.
. لوسون، فرد، **إدارة ترومان والفلسطينيون**، في كتاب فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون.
. محمد، السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية 2001.
. محمود وآخرون، **حال الأمة العربية 2007 – 2008، ثنائية الأختراق والتفتيت**، تحرير أحمد أحمد يوسف ونيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
. مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية والدولية**، جامعة الكويت، الطبعة الثانية 1979.
. ناي، جوزيف، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض، مطبعة العبيكان، الطبعة الأولى 2003.
. نصيف، أنمار لطيف، **جماعات الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية**، بغداد، شركة المنصور للطباعة المحدودة، 1989.
. نعمة، كاظم هاشم، **العلاقات الدولية**، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر 1989.
. هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2000.
. والت، ستيفن، وجون مير شايمر، **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية**، ترجمة أنطوان باسل، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى 2007.

2- الرسائل العلمية

. أبو الطرابيش، أيمن، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد الرئيس بوش الابن 2001 – 2006**. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس، جامعة القدس 2008.
. أبو مطر، عبد الله، **السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح**، رسالة ماجستير غير منشورة، الرباط، جامعة محمد الخامس 2005.

. حامد، قصي، **دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس بوش الابن 2001 – 2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية 2008.

. خضر، إسماعيل، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2005.

. سليمان، حسن، **السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1993 – 2001**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

. الفارسي، ياسين، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد جورج بوش الابن 2001– 2005** . رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية 2006.

. نصر، إياد، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي 1990 – 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية 2005.

3– المجلات

. ابن سلطان، عمار، تأثير المصالح الأمريكية على تسوية الصراع العربي . الإسرائيلي، **مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، العدد الأول، 1994.

. أبو، خليل، أسعد، **عهد أوباما، آمال عربية أم أوهام**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2009/10/2

. أبو دياك، ماجد، من مظاهرة دولية ... إلى مفاوضات بلا مستقبل أنابوليس، مكاسب إسرائيلية أمريكية وخسائر فلسطينية، **مجلة العودة**، العدد الرابع، 2008.

. أبو طالب، حسن، الدور السعودي ... حدود الاشتباك مع شأن معقد، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، العدد 170، 2007.

. أبو لغد، إبراهيم، هل من جديد في سياسة أمريكا العربية والفلسطينية، بيروت، **مجلة شئون فلسطينية**، العدد 66، أيار 1967.

. أحمد، سيد أحمد، القوى السياسية الفلسطينية والانتخابات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159، 159، 2005.

. بسيوني، عبير، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 127، 1997، ص30–32.

. تيري، جانيس، دور جماعـات الضغط فـي تشكيل سياسـة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد261، 2000.
. جاد، عماد جاد، إسرائيل ولقاء أنابوليس، العودة إلى خريطة الطريق، **مجلـة السياسـة الدولية**، العدد 171، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2008، ص106.
. جمعة، محمد، الأزمة الفلسطينية الداخلية إلى أين. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 169، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تموز 2007.
. الجومرد، عامر، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، الموصل، **مجلة الرافدين للحقوق**، جامعة جامعة الموصل، كلية القانون، العدد 3، 1996.
. حافظ، زياد، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، المستقبل **العربي**، العدد 306، 2004.
. حسين، رجاء أحمد، التراجع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط، **شئون عربيـة**، العدد 140، 2009.
. خلف، محمود، أجهزة المخابرات الأمريكية، الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسة، **مجلـة السياسـة الدولية**، العدد 154، أكتوبر 2003.
. الرمضاني، مازن، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، **مجلـة العلوم القانونية والسياسية والسياسية**، المجلد الثاني، العدد الثاني 1979.
. الزعاترة، ياسر، الوضع الفلسطيني الراهن إلى أين، **مجلة موازين**، مؤسسة الفـلاح للنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
. طالب، يونس، سياسـة أمريكـا الخارجية والمواجهة العربية . الإسرائيلية في عهد جونسون، مجلـة **شئون فلسطينية**، بيروت، العدد 26، تشرين الأول 1973.
. عبد الشافي، عصام، دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية، الأزمة العراقية نموذجا، السياسة **الدولية**، العدد 153، 2003.
. عبد العاطي، بدر، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجيـة للدول، دراسـة حالـة، اليابان . إسرائيل، **السياسة الدولية**، العدد 153، 2003.
. العساف، سوسن إسماعيل، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية، **أوراق دوليـة**، بغداد، مركز دراسات الدولية، العدد 120، 2003.
. عسيلة، صبحي، فلسطين بعد عرفـات، تحديـات الإصـلاح والتسويـة، **مركـز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، كراسات استراتيجية، العدد 151.
. علوي، مصطفى، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولـي، **السياسـة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 135، 2003.

. العناني، خليل، أوباما والشرق الأوسط، نوايا جديدة تفتقد الرؤية، **مجلـــة شئون عربيـــة**، العـــدد 137، 2009.

. عوني، مالك، الاستراتيجية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكيـة، القاهـرة، السياسـة **الدولية**، العدد127، 1997.

. فيصل، غازي، السياسة الأمريكية بين الهيمنة وتصدير العنف، **مجلـة أم المعارك**، بغداد، العدد1، 1995.

. القاضي، ليلى سليم، حول مشاريع التسويات السياسية للصراع العربـي الإسرائيلـي، **مجلـــة شئون فلسطينية**، العدد 22، حزيران 1973.

. ليبر، روبرت، عرض كتاب السياســة الخارجيــة للولايات الأمريكيــة فــي القرن الواحد والعشرين، **السياسة الدولية**، العدد 135، 2003.

. محمود حمد، الموقف الأمريكي من قضيــة الشــرق الأوسط، القاهـرة، مركـز الدراسات السياسيـة والإستراتيجية بالأهرام، **مجلـة السياسـة الدوليـة**، السنة الثامنة والثلاثون، العدد(149)، 2002.

. المستقبل العربي، **إعلان بوسطن حول الدولة الواحدة، مؤتمر أمريكا الشماليـة الأول لتدارس حل حل الدولـة الواحدة فـي فلسطين . إسرائيل**، المستقبل العربي، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، تموز 2009.

. معروف، خلدون، وسمير حسام، دور المحددات الداخلية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكيـة حيال القضيــة الفلسطينيــة، بغداد، **مجلـــة مركز الدراسات الفلسطينيـــة**، العدد 1، كانون الثاني، 2006.

. موعد، حمد سعيد، الثوابت والمتغيرات فــي موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضيـة اللاجئين الفلسطينيين، **صامد الاقتصادي**، العدد 106، كانون الأول 1996.

. نخلة، أمين، العلاقات السياسية العربية الأمريكية في محتواها الإسرائيلي، **مجلـة شئون فلسطينية** العدد 1، آذار 1971.

4- الصحف

. إدريس، محمد السعيد، العرب والإسرائيليون واجتماع أنابوليس، **صحيفـــة الأهـــرام المصريـــة**، 2007/11/19، العدد 441177.

. تلحمي، أسعد، بعد حصوله على تأكيد من بوش بأن واشنطن ستقاطع الحكومـة الفلسطينية إذا لم تلتزم بشروط الرباعية ... شروط أولمرت للاعتراف بحكومة الوحدة تحت سقف القمــة الثلاثية في القدس، **صحيفة الحياة اللبنانية**، 2007/2/19، العدد 16026.

. الحروب، خالد، سقوط حل الدولتين في فلسطين وقيام الدول الثلاث، **صحيفة الحياة اللبنانية**، 2007/6/22، العدد 16147.

. الحسيني، عوني، هل توقف وثيقة الأسرى الصراع بين فتح وحماس، **صحيفة الوفد المصرية** 2006/6/10، العدد 6105.

. زكي، حسام المتحدث باسم الخارجية المصرية، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد، 12603، 2010/1/15.

. سعيد، محمد السيد، وحدة القيادة أم الاتحاد من أجل البقاء، **صحيفة الأهرام المصرية**، 2007/6/18، العدد 44023.

. **صحيفة الأهرام المصرية**، رايس تبدأ اليوم زيارة للأراضي المحتلة وإسرائيل لدفع عملية السلام، 2008/5/3، العدد 44343.

. **صحيفة الأهرام المصرية**، كونداليزا رايس، دبلوماسية الوقت الضائع 2008/8/26، العدد 44458

. **صحيفة الأهرام المصرية**، رايس تشدد على ضرورة الإسراع في إيجاد حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، 2008/8/27، العدد 44459.

. **صحيفة الأهرام المصرية**، إسرائيل وتفريغ المفاوضات من مضمونها 2008/9/2، العدد 44465.

. **صحيفة 26 سبتمبر**، أوباما وقيام دولة فلسطين، اليمن، دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية، 2015/1/14.

. عبد الرزاق، حسين، قمة الخائفين في شرم الشيخ، **صحيفة الوفد المصرية**، 2007/6/29، العدد 6343.

. عبد العليم، طه، قراءة في معنى انقلاب حماس، **صحيفة الأهرام المصرية**، 2007/6/17، العدد 44022.

. العرب، أحمد، القضية الفلسطينية في طريق التصفية، **صحيفة الوفد المصرية**، 2007/6/22، العدد 6337.

. كيالي، ماجد، احتمالات أزمة حكومة الوحدة، **صحيفة الحياة اللبنانية** 2006/9/28.

. ليلى، ل، صدمة فلسطينية وعربية من لاءات نتنياهو، ضغوط أوباما تذهب في مهب الريح، **الشروق اليومي**، الجزائر، العدد 2638، 2009.

. نصار، سليم، هل تعلن حماس ميني دولة فلسطينية في قطاع غزة، **صحيفة الحياة اللبنانية**، 2007/6/16، العدد 16143.

. هويدي، فهمي، توريط العرب وابتزاز الفلسطينيين، **صحيفة الأهرام المصرية**، 2007/11/20، العدد 44178.

. يوسف، ثناء، أسرار اجتماع أنابوليس، **صحيفة الأخبار المصرية** 2007/11/30، العدد 17352

5- التقارير والمقالات

. أحمد، فاخر، تقرير **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط 2007 – 2008**، العدد 46، السنة السنة الرابعة، تشرين الأول 2008، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة.

. التقرير الاستراتيجي العربي، الفلسطينيون، ضرورات الإصلاح وقيوده، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** 2002 – 2005.

. التقرير الإستراتيجي 67، **اتفاق الشاطىء ومستقبل المصالحة الفلسطينية**، أيار، 2014.

. التقرير استراتيجي 71، **المصالحة الفلسطينية، هل من أفق جديد بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**، مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية والاستشارات، بيروت، تشرين الأول، 2014.

. دن، ميشيل، حل الدولتين يستوجب وجود حياة سياسية فلسطينية، **أوراق كارنيغي**، العدد 113، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 2010، ص10.

. عبد الجواد، جمال، الصراع على حماس، بدائل السياسات الإقليمية والدولية تجاه حكومة حماس، حماس، مركز **الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ملف الأهرام الاستراتيجي العدد 138، 2006.

. عريقات، صائب، **الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس**، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، 2010/3/4.

. غالي، إبراهيم، الموقف الدولي من حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، **ملف الأهرام الاستراتيجي** العدد 148، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2007/4/1.

. نعيرات، رائد، القضية الفلسطينية والوضع الدولي، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005**، تحرير محسن صالح وبشير نافع، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2006.

. ياسين، عبير، إشراك حماس بعد اتفاق مكة، **قراءات استراتيجية**، العدد 6، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007/6/1.

6- المواقع الإلكترونية

. أبو، خليل، أسعد، **عهد أوباما، آمال عربية أم أوهام**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 209/10/2. 2009/10/2.

. إبراهيم، حسنين توفيق، **الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز** الدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، 2003.
http:/www. Ahram.org.eg/acpes/ahram/2001/1/1/SB2K9.ht.

. أحمد، يوسف أحمد، **استراتيجية التفاوض المباشر بين الفلسطينيين وإسرائيل**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010/7/9.
http://www.ecssr.ac.ar/ECSSR/print/ftjsp?lang=ar&ftld=/FeatureTopic/Ahmad-Youssef%20Ahmad/FeatureTopic.

. أحمد، يوسف وآخرون، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، الطبعة الأولى 2002.

. آرم، جويس آرم، براك أوباما: **عزل إسرائيل في الأمم المتحدة لن يأتي بالدولة الفلسطينية المستقلة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011/10/2.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=2348&a=143477

. الأشعل، عبد الله، **لماذا تعترض واشنطن وإسرائيل على المصالحة الفلسطينية؟**، جريدة القدس 2014/5/7. http://www.alquds.com.uk/?p=165353.

. الأشعل، عبد الله، **المشاهد الخطيرة في مسرح مفاوضات السلطة وإسرائيل**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2010/9/21.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B2CEA23C-C238-43A5-8A12-E0435F9A81C6.htm

. أيوب، هيفاء، ملامح السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين 1967 - 2004، **شبكة الإنترنت للإعلام العربي**، أيار 2006.

. بارود، ليلى، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، نيكسون . فورد . كارتر . ريغان**، نيقوسيا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى 1993.

. بدوان، علي، **أحجية المفاوضات المباشرة وغير المباشرة**، موقع الجزيرة. نت، الدوحة، 2010/8/19.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/63A293ED850-4EA9-9C95-BBBFFBD020El.htm.

. بريجنسكي، **عرض كتاب فرصة ثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**، على الرابط
http:/www.Annabaa.org/ubanews/62/194.html.

. بيومي، علاء، **باراك أوباما والعالم العربي**. الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2008.

. تشومسكي، نعوم تشومسكي، **أوباما يتحدث عن إسرائيل . فلسطين**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2010/4/14.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=114070

. جرجس، فواز، أوباما والعالم العربي والإسلامي، **موقع الجزيرة نت**، 2008/11/17.

. الحسن، بلال، **أوباما ونتنياهو، جدل الخطابات ... بانتظار الخطاب العربي الغائب**، موقع الجزيرة نت، 2009/6/25.

. درويش، إبراهيم، عرض كتاب **أرين آرمسترونغ، المعرفة من أجل الله، الأصولية في اليهودية والمسيحية والإسلام**، على الرابط:
http://www.arab-nation.com/index.php?option=content&task=view&id=5700-->
. رشوان، ضياء، ملف الإرهاب والموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية. **موقع الاقتصادية**.
http://www.aleptisadiah.com/article.phy?dp=show&id=344.
. الزعاترة، ياسر، **سلام أوباما... سنة للتوقيع وعشر للتطبيق**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2010/9/7.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0DEC5444-8614-4ADF-BD72-D6D9B90EB826.htm
. الزعاترة، ياسر، **مواصفات الدولة التي يعرضها الإسرائيليون**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2008/9/6
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0DEC5444-8614-4ADF-BD72-D6D9B90EB826.htm
. زعموت، طارق محمد، **أوباما وحل الدولتين ... إدارة أزمة أم أفق تسوية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010/10/2.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1501&a=90936
. سلامة، معتز، الأمن القومي الأمريكي التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، العدد 162.
http://www.ahram.org.eg/acpss/htm/security.htm2006.
. سليمان، فهد، **الدولة الفلسطينية عقبات وآفاق**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010/12/8.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=135328
. شفيق، منير، **حل الدولتين حل تصفوي ... لماذا؟** موقع الجزيرة نت، الدوحة 2009/4/15.
http://aljazeera.net/NR/exeres/5EFE9C4C-21EA-4185-8222-84B23D6BB46htm
. الصباح، عدنان :خارج الأولويات. **موقع إيلاف، 2005/1/27**.
. عبد الله، هشام عبد الله، **حتى الآن لا أحد يعرف ما هو تعريف حل الدولتين الذي تتحدث عنه عنه إدارة أوباما**، موقع سويس أنفو، 2009/11/5.
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=7389022
. عبد الستار قاسم، غياب الدراما عن خطة أوباما، **موقع الجزيرة نت**، الدوحة، 2009/9/1.
. عبد العاطي محمد، مفاوضات ما بعد أنابولس ... إسرائيل تريدها على هواها، وبحماية دولية
http://www.arabi.ahram.org.eg/arabi/ahram/true0.htm.1/12/2007.

. عريقات، صائب، **مفاوضات التسوية دروس من التعثر**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2010/10/30.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=128693
. العناتي، خليل، **الدين والسياسة الخارجية الأمريكية**، على الرابط:
http:/www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFn=roaa3him
. غولوب، فيليب، **عودة إلى الرئاسة الإمبراطورية في الولايات المتحدة**. على الرابط:
html.article1395/com.mondiploar.www//:htt
. الفراج، أحمد. الفوضى الخلاقة. العربية الحدث. السبيت 14 ربيع الأول 1434هـ. على الرابط
www.alarabiya.net/ar/polilics/2013/01/26/btml
. القاضي، كريم، **مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية**، على الرابط:
http://acpss.ahram.org eg./ahram/2001 FI/1/1/1E24.HTML
. الكوفية برس، **حكومة الوفاق جاءت بالتفاهم مع الفصائل**، رام الله، 2015/4/8.
Kofiapress.net/main/news/80602.
. اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية :الانتفاضة، الاستعصاء، **موقع المسار**.
www.almassar.com/news/news2.html
. ماجد، عزام، تمديد المفاوضات وعملية أنابوليس بدلا من عملية السلام.
http://www.arabs48.com/display.x/eid=7&sid=25&id=58577.20/1/2008
. ماضي، محمد، **الشرق الأوسط يتمخض أوباميا**، موقع سويس أنفو، 2011/10/4.
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=361924
. ماضي، محمد، **غموض أوباما وهواجس الأمن الإسرائيلي ... وسراب حل الدولتين**، موقع سويس أنفو، 2009/5/15.
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=7400246
. ماضي، عبد الفتاح ماضي، **هل هذه الحكومات قادرة على صنع السلام؟**، موقع الجزيرة. نت، الدوحة، 2009/12/2.
www.aljazeera.net/NR/exeres/D833DB44-85A7-4AAC-9706-C118A82EE838.htm?GoogleStatID=1
. المحبشي، زيد يحيى، **مستقبل المفاوضات "الفلسطينية– الإسرائيلية "**، 2010/9/20.
0http://zeid.elaphblog.com/posts.aspx?U=2024&A=6579
. محسن، صالح، **حقوق وثوابت في القضية الفلسطينية**، رؤية إسلامية، مركز الزيتونة
. مركز الجزيرة للدراسات، **إدارة أوباما وحال المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية**، الدوحة، 2010/2/4.
. مركز الجزيرة للدراسات، **الاستراتيجيات الأمريكية للتعامل مع القضية الفلسطينية كأولوية التخطيط الإستراتيجي على طريق تحقيق السلام بالشرق الأوسط**، الدوحة، 2009/12/21.
. مركز الجزيرة للدراسات، **وعود المصالحة الفلسطينية وعقباتها**، الدوحة، 2014/10/12.

. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **مسار المفاوضات الفلسطينيـــة الإسرائيليـــة**، بيروت، 2008.

. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تقرير سيناريو الصـــراع الفلسطينـــي . الإسرائيلـــي بعد فشل المفاوضات**، 2010/5/10.

. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقريـــر الاستراتيجـــي 24، مفاوضات التقريب غير المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الخلفيات واحتمـــالات النجـــاح والفشل**، بيروت، 2010/7/21.

. مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجيـــة والاستشـــارات، **المصالحـــة الفلسطينيـــة**، بيـروت 2015/3/28.

. المعشر، مروان، **المحادثات الفلسطينيـــة الإسرائيليـــة المباشرة دفاعا عن مقاربة إقليمية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010/9/15.
http://www.alzytouna.net/arabic?c=20l&a=125182

. المناصير، محمد :البيئة الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية، **رابطة أدباء الشام**.
http://www.odabasham.net/show.php?sid=13563

. ناصر، نقولا ناصر، **المصالحة الفلسطينية والمفاوضات، ربط أم فصل**، شبكة الانترنت للإعلام العربي، 2010/1/18.
http://www.amiong/print/php?opimiom&ig=9056

. النعامي، صالح، أوباما وماكين في ميزان المصلحة الإسرائيلية، **موقع أون لاين** 2011/10/2

http://www.islamonline.neti3/ContentServer?pagename=IslamOnlin/i3LayoutA&c.OldArticale&cid.

. هويدي، فهمي، **معسكر الاعتدال محلل المفاوضات المباشرة**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2010/8/2. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C9FB761A-E5B9-4195-

ثالثا: المراجع الأجنبية

- Bart, Roni : New (Im)Balances :**American Policy after the Disengagement** op.cit.

- Baker, James & Lee H. Hamilton **: The Iraq study Group Report**. Working group.

- Beinin, Joel: **The Israelization of American Middle East Policy**

Discourse, Stanford University, Available on line at:

- Brown, Nathan: **The Palestinian Reform Agenda**. United States Institute Of Peace, December, 2002.
- Congressional record: **Commending the result of the Palestinian presidential elections** , February,01,2005.
- Dennis, Ross: The **Missing Peace the Inside story of the fight for Middle East Peace**, Washington, Institute for Near East Policy, 1. Ed, 2005, p. 49.
- Elaine, Shanoon**: U.S The Big Loser in the Mecca Deal**, Time, February,2007.
- Giora Eiland. Is the two - state solution still viable ? weinberg founders conference .
- Haass, Richard & Others, U.S. Foreign Policy Agenda, The Role of Think Thanks, an Electronic Journal of the U.S. Departement of Satata, V. 7, N.3, 2002.
- Holmes, Jack E, :evin Joldersma and Aaron Kec;, U.S. Foreing policy, Long Cycles – What Might They Mean for world Long Cycles?
- Khalidi , Rashid : Resurrecting Empire : Western footprints and americans Perilous path in the east. Beacon Press books. First edition 2005.
- Leon T, Hander. Americans Moment in the middle East current History . Vol, 95, No 597, January 1996, p. 2 .
- Lerman, Eran : The Primacy of Regional Transformation : US Strategy in PostDisengagment Era.
- Mearsheimer, John J & Walt Stephen M. the Israel Lobby and U.S. Foreibn Policy, Review of Books published, Vol,28, No,6, March 23, 2006.
- Mishal, Shaul : Hamas : The Agony of Victory . Jaffe Center for strategic studies . Strategic Assessment**.** Volume 9. No. 1 April 2006.
- Noland, Rob : The U.S. National Security Strategy : The U.S. Role in the Israeli Palestinian, conflicts. op.cit. P 8.
- Ross, Dennis : The Missing Peace : The Inside Story of The Fight for Middle East Peace. Washinghton Institute for Near East Policy. First Edition, 2005 .

- Shapiro, Robert y. & Yaeli Bloch-Elkon, Id eological Partisanship and American Public Opinion Toward Foreign Policy.
- Steven, L. Spiegel : The Other Arab - Israel : Conflict : Making American's Middle East policy from Truman to Reagrns, University of Chicago press, London, p.34 .
- Strategic Assessment**. Jaffee center for strategic studies.** Volume 8. No. 2 August 2005.
- Youngs, Tim : The Middle East Peace Process : Prospects After The Palestinian Presodential Election. house of common. Research Paper. 05/29. March 2005 .